مبادىء الاقتصاد

الدكتور

محمد عبد الواحد اسماعيل

مدرس الاقتصاد
معهد العبور العالي لـــلإدارة
والحاسبات ونظم المعلومات

اسم الكتاب : مبادئ الاقتصاد

اسم المؤلف : محمد عبدالواحد اسماعيل

رقم الإيداع : 15735 /2023

الترقيم الدولي : 6 – 6714 – 94 – 977 – 978 ISBN

بسم الله الرحمن الرحيم

وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ
نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ
وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ
الْمُفْسِدِينَ

سورة القصص (الآية 77)

توصيف المقرر الدراسى

2- هدف المقرر
• التعرف على بعض المفاهيم الاساسية لعلم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاخرى والنظم والنظريات • مفهوم الدخل القومي وطرق قياسه • دراسة نظريات السوق (العرض والطلب). • دراسة نظرية توازن المستهلك (تحقيق التوازن) • دراسة الأسواق المختلفة • دراسة نظرية الانتاج (النفقة والايراد وتوازن المنتج) في الحالات المختلفة للاسواق • التعرف علي أنواع النقود والبنوك • التعرف علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف

3- المستهدف من تدريس المقرر – ILOs بعد إتمام دراسة الطالب لهذا المقرر يصبح قادرا على أن:	
أ- المعلومات والمفاهيم	1. يذكر المفاهيم الاقتصادية المختلفة. 2. يصف ويشرح المعانى الاتية (العرض ، الطلب ، الثمن ، المستهلك) . 3. يعرف المرونة وطرق قياها وانواعها . 4. تحديد توازن السوق باستخدام نظريات العرض والطلب 5. تحديد توازن المستهلك باستخدام نظريات المنفعة ومنحنيات السواء 6. تحديد توازن المنتج باستخدام نظريات منحنيات الايراد والتكلفة 7. يذكر وظائف النقود والبنوك 8. يتعرف علي مفهوم ميزان المدفوعات وتقسيماته
ب- المهارات الذهنية	1. التميز بين الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي 2. يميز بين العرض والطلب . 3. يفرق بين أنواع الاسواق المختلفة. 4. يبين طرق تحقيق توازن المستهلك والمنتج والسوق . 5. يميز بين أوضاع التوازن 6. يستوعب الفرق بين النقود والبنوك 7. يحلل المشكلة الاقتصادية ويحدد اسبابها ..

ج- المهارات المهنية الخاصة بالمقرر	1. يطبق المفاهيم الاقتصادية في تحديد سعر المنجات والسلع في الاسواق المختلفة . 2. يكشف المشكلة الاقتصادية ويحددها ويحللها . 3. يحدد ويفسر أثر تغيرات الأثمان والكميات على الاقتصاد
د- المهارات العامة	1. استخدام المصطلحات الفنية ذات الصلة بموضوع البرنامج . 2. التفكير المنطقي الحسابي الرقمي وتحليلها . 3. البحث العلمي باستخدام الادوات المختلفة (الجدوال ، الرسم)

4- محتوى المقرر

المفاهيم الاقتصادية الأساسية - والمشكلة الاقتصادية، الدخل القومي وطرق قيادسه ، الطلب و العرض و توازن السوق ، نظرية الإنتاج ، توازن المستهلك ، أنواع الأسواق ، توازن المنتج ،. النقود والبنوك ، ميزان المدفوعات ، سعر الصرف

جدول المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل الأولى : بعض المفاهيم الاقتصادية	12
- المبحث الأول : تعريف علم الاقتصاد	13
- المبحث الثاني : المشكلة الاقتصادية	25
- المبحث الثالثة : بعض المصطلحات الاقتصادية	34
الفصل الثاني : نظرية الإنتاج	45
- المبحث الأول : منحنى إمكانيات الإنتاج	46
- المبحث الثاني : دالة الإنتاج	54
الفصل الثالث : نظرية الطلب والعرض وتوازن السوق	62
- المبحث الأول : الطلب والعرض	63
- المبحث الثاني : توازن السوق	89
الفصل الرابع : توازن المستهلك	101
- المبحث الأول : توازن المستهلك بإستخدام المنفعة	102
- المبحث الثاني: توازن المستهلك بإستخدام المنحنيات السواء	117
الفصل الخامس : توازن المنتج	130
- المبحث الأول : توازن المنتج في ظل سوق المنافسة الكاملة	131
الفصل السادس : ميزان الدفوعات وسعر الصرف	141
- المبحث الأول : ميزان المدفوعات	142
- المبحث الثاني : سعر الصرف	151
الفصل السابع : النقود والبنوك	168
- المبحث الأول : النقود	169
- المبحث الثاني البنوك	182
تطبيقات شاملة	192
المراجع	203

مقدمة:

يعد علم الاقتصاد من أهم العلوم التى تستخدم لتحقيق مستويات معيشة مناسب كما يسعى لتحقيق أعلى معدلات الرفاهية المادية والاجتماعية، كما أن علم الاقتصاد ليس غريباً عن الحياة العادية للفرد حيث لا تخرج معاملات الفرد اليومية كثيراً عن محيط الاقتصاد فهو يتعامل مع الأسواق كمشتري أو كبائع ويتأثر بإرتفاع الأسعار أو بإنخفاضها، كما يسعي الفرد لتحسين مستوي معيشته بالبحث عن الفرص الاستثمارية المثلي لتوظيف أمواله سواء في البنوك أو في مشاريع أخري تعود عليه بالعائد الكبير.

ويُعد علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يختص بدراسة وتنظيم الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق توظيف الموارد المحدودة للوصول برغبات المجتمع الى أقصى حد ممكن من الاشباع.

تنقسم النظرية الاقتصادية إلى جزئين هما: النظرية الاقتصادية الجزئية **Micro-Economics Theory** والنظرية الاقتصادى الكلية **Macro-Economics Theory** ، وتعرف النظرية الاقتصادية الجزئية فى بعض الحالات بأسم نظرية الثمن وهي تختص بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية كالمنشأة الفردية ودراسة سلوك المنتج أو المستهلك وهو مايعرف بدراسة الاقتصاد الوحدى

أو الاقتصاد الجزئى بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية بمعزل عن غيرها من الوحدات الأخرى، حيث يقوم بدراسة سلوك المستهلك الفرد الذى يهدف الى اشباع حاجاته المتعددة باستخدام موارده الاقتصادية المحدودة، ودراسة سلوك المنتج الذى يهدف الى الحصول على أقصى ربح. أما التحليل الاقتصادى الكلى فيقوم على دراسة سلوك المستهلكين والمنتجين بالمجتمع ككل، أى أن الاهتمام هنا يكون بسلوك الاستهلاك والاستثمار والانتاج لكل أفراد المجتمع.

ويتناول هذا الكتاب شرح مبادىء الاقتصاد بشكل مبسط للطالب المبتديء من خلال توضيح المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد، وتحليل المنفعة وسلوك المستهلك والعرض والطلب ومرونتى العرض والطلب وكيفية تحديد الأثمان، ونظرية المنشأة: عرض وطلب الانتاج ونفقات الانتاج. وكذلك التعرض إلي بعض مفاهيم النقود والبنوك والتجارة الخارجية والمدفوعات الدولية .

وفي النهاية نسأل الله السداد والتوفيق.....

الفصل الأول

بعض المفاهيم الاقتصادية

المبحث الأول

تعريف علم الاقتصاد

مقدمة :

علم الاقتصاد يعد من العلوم الاجتماعية التى تركز علي سلوك الافراد والمنشأت والمنظمات، كما يدرس الإنتاج والتوزيع وأستهلاك السلع والخدمات كما يواجه الفرد العديد من الحاجات والرغبات التي يصعب إحصائها أو الإلمام بعددها. فعلى سبيل المثال، هل تستطيع الآن أن تعدد جميع السلع والخدمات المختلفة التي ترغب في الحصول عليها؟ فلنفترض أن شخصاً ما قام بإعطائك قائمة تتضمن ثلاث سلع فقط يرغب في اقتنائها وتضم هذه القائمة: سيارة، منزل، جهاز حاسب آلي. إلا أن كل من هذه الاختيارات الثلاثة تؤدي إلى المزيد من الاختيارات والرغبات أيضاً. فالسيارة مثلاً تتطلب اختيار الشخص للون وحجم وسنة صنع هذه السيارة إضافة إلى مواصفات أخرى كثيرة. أما بالنسبة للاختيار الثاني فإن المنزل يولد العديد من الاختيارات والرغبات المتعددة كالمساحة، الموقع، الحجم، الألوان المستخدمة.

- تعريف علم الاقتصاد:

يعتمد في دراسته المنهج العلمي المتبع في باقي العلوم البحتة, من حيث المشاهدة ثم وضع النظريات المفسرة للعلاقات بين

المتغيرات، وعلم الاقتصاد ليس علما تجريبيي, وإنما يعتمد علي البيانات الفعلية المستمدة من سلاسل زمنيه ، يعتمد الاقتصاديون على تجريد الواقع عند وضع النظريات، فيركز الباحث علي تأثير عامل معين بينما يفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة.

الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الطريقة المثلي لاستغلال الموارد النادرة، بحيث يتم تحقيق أكبر قدر من حاجات المجتمع , أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع.

من أهم التعريفات وأكثرها شيوعاً أن "علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة الكيفية التي توظف بها الموارد الاقتصادية وذلك نفرض لتحقيق أكبر إشباع ممكن للحاجات الإنسانية".

ويتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد ينتمي لمجموعة العلوم الاجتماعية والتي تهتم بدراسة سلوك الإنسان وحركة المجتمع وعاداته وتقاليده ونشاطاته المختلفة

علم الاقتصاد مثل اي علم له نشأة ومر بمراحل كثرة كما توجد العديد من المدارس الفكرية عبر مراحله المختلفة .

المدرسة الكلاسيكية: اهم مؤسسها هو أدم سميث (1776).

ويتلخص فكرها في:

- **اليد الخفيه(The Invisible Hand)** هي التي تحرك النشاط الافتصادي.

- **قانون ساي** (**say's Law**) والتوازن التلقائي الأقتصاد عند التوظف الكامل.
- **الحرية الاقتصادية, وعدم الحاجة لتدخل الدولة:**

وتعرف علم الاقتصاد هو نشاط الفرد من أجل الحصول علي الثروة .(علم الثروة) "العلم الذي يدرس سلوك الفرد من أجل تحقيق مصلحته الفردية بغض النظر عن الإعتبارات الأخلاقية والإجتماعية والإنسانية. في مضمون يحقق مصلحة المجتمع, لأن مصلحة المجتمع عبارة عن مجموع مصالح الأفراد. ولذا فهو علم مُفعم بالأنانية والقيم الفردية البحتة.

علم الرفاهة: رائد هذا التعريف هو الإقتصادي الإنجليزي "ألفريد مارشال" **Alfred Marshall**

الإقتصاد هو العلم الذي يبحث في محاولات الفرد والمجتمع في سبيل إقتناء وإستخدام المتطلبات المادية اللازمة للمعيشة الطيبة, للوصول إلي الرفاهية أي كيف نستغل مواردنا الإستغلال الأمثل الذي يحقق لنا أكبر قدر من الإشباع.

نقد علم الرفاهة:

– قام بالنقد "لورد روبنز" الإنجليزي.

لا توجد معايير للرفاهة: فهي تختلف بأختلاف الأفراد والبيئات والعادات ولذا لايوجد إجماع علمي علي معني الرفاهة.

لايمكن قياس الرفاهة: بقياسات مادية كالحب والعاطفة وهي أمور لا يمكن أن تدخل في دراسة الإقتصاد علي الرغم من كونها من العناصر التي لاغني عنها لإستكمال مفهوم الرفاهة.

ليس علي الإقتصادي أن يحدد للأفراد مايجب أن يفعلوه لتحقيق الرفاهية فهذه أمور تترك لهم وما علي الإقتصادي سوي دراسة سلوك الأفراد فقط.

إن إنتاج أي سلعة أو خدمة يتطلب وجود أربعة عناصر تسمى بعناصر الإنتاج (Factors of Production) وهذه العناصر **هي:**

1- العمل (Labor): هو الجهد البشرى والذهنى المبذول لإنتاج السلع والخدمات وتتضمن العمالة المستخدمة في عملية إنتاج سلعة أو خدمة ما وكذلك المستوى تدريب العمالة أو الوقت الزمني المستغرق في سبيل إنتاج تلك السلعة أو الخدمة، ويحصل عنصر العمل على أجر (Wage) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

2- الأرض (Land): هى تلك الموارد التى توفرها الطبيعة وتتضمن الموارد الطبيعية الموجودة كالمعادن والأحجار والأراضي المستخدمة في الزراعة والصناعة والسكن أي كل ما ينتمي إلى باطن الأرض أو ما عليها من موارد طبيعية. ويحصل عنصر الأرض (مالك الأرض مثلاً) على ريع (Rent) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

3- رأس المال (Capital): ويتضمن جميع الآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة. وتجدر الملاحظة هنا بأن المقصود برأس المال بمفهومه الاقتصادي يختلف عن المفهوم المحاسبي أو التمويلي حيث لا يشمل رأس المال بمفهومة الاقتصادي أي مبالغ نقدية. ويحصل عنصر رأس المال على عائد (**Return**) مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

4- المنظم (Entrepreneur): وهو الشخص الذي يقوم بعملية تنظيم عمل عناصر الإنتاج السابقة وذلك باستخدام المهارات الفنية والإدارية المتوفرة في سبيل إنتاج السلعة أو الخدمة. ويحصل المنظم على جزء أو نسبة من الأرباح ((**Share** لمساهمته في إدارة وتنظيم العملية الإنتاجية.

أن أهم ما يميز عناصر الإنتاج هو عدم توفرها بشكل كافي بحيث تمكنا من إنتاج جميع السلع والخدمات التي نقوم بطلبها. أي أن عناصر الإنتاج، أو الموارد (**Resources**) موجودة بشكل وبكميات نادرة (Scarce) مقارنة مع حجم وعدد الرغبات والحاجات الإنسانية غير المحدودة. إذن فمشكلة الندرة هي التي تدفعنا إلى عملية الاختيار من بين البدائل المختلفة (**Choice Between Alternatives**). فعندما لا يستطيع شخص معين من الحصول على جميع رغباته وحاجاته غير المحدودة، فإنه يضطر هنا إلى عملية اللجوء إلى الاختيار من البدائل. فمثلاً قد يضطر

هذا الشخص إلى اقتناء المنزل بدلاً من حصوله على السيارة وبالتالي فإن عملية اختيار تتضمن في نفس الوقت القيام بتضحية تتمثل في عدم اقتناء سلع أو خدمات أخرى. وتسمى هذه التضحية بـ"تكلفة الفرصة البديلة" (**Opportunity** Cost) وتعني تكلفة القيام باختيار معين.

إن الحاجات الإنسانية غير المحدودة من جانب واحد والموارد الاقتصادية النادرة –أو مشكلة الندرة– تمثل ما يسمى بـ"المشكلة الاقتصادية" (**Economic Problem**) وهي حجر الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد. أن علم الاقتصاد يقوم بدراسة المشكلة الاقتصادية ويحاول استخدام النظريات والأسس الاقتصادية المتعددة إشباع (**Satisfaction**) أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية باستخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي يتميز وجودها بالندرة.

- **الدخل القومى**

1- مستويات دراسة علم الاقتصاد

المستوي الأول: المستوي الجزئى Microeconomics

يقوم بدراسة وتحليل سلوك وحدات اقتصادية فردية، كالمستهلك، العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما، المنتج والعوامل المحددة للكمية التي يقوم المنتج

بإنتاجها وبيعها، المنشأة وسلوك المنشأة تجاه العمالة والتكاليف والإنتاج، وتسمى بنظرية الثمن

المستوي الثاني «المستوي الكلى» Macroeconomics

ينصرف هذه التحليل إلي الإقتصاد القومي ككل – الكميات الإجمالية كالنقود والإئتمان علي المستوي القومي, المستوي العام للإئتمان, الإستهلاك والاستثمار الكلي, الإدخار الكلي, الدخل القومي, ... إلخ

2- تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي:

توجد عدة تقسيمات للنشاط الاقتصادي، كما يلي:

❖ التقسيم حسب نوع القائم به:

أ- قطاع الاعمال (الانتاج) أو المستثمرين.

ب- القطاع العائلي (الاستهلاكي).

ج- القطاع الحكومي.

د- قطاع العالم الخارجي (الصادرات والواردات).

❖ التقسيم حسب نوع السلع والخدمات

أ-القطاعات السلعية: " الزراعة، والصناعة والتعدين، والبترول، والتشييد والبناء"

ب- القطاعات الخدمية الانتاجية:

مثل: النقل والمواصلات، وقناة السويس، والمال والبنوك، والمطاعم والفنادق.

ج- القطاعات الخدميةالاجتماعية:

المرافق العامة، التأمينات الاجتماعية، الملكية العقارية، الخدمات الاجتماعية

❖ التقسيم حسب الأنشطة:

أ- القطاع الزراعي ب- القطاع الخدمي

ج- القطاع الصناعي

3- طرق قياس الدخل القومي:

الدخل القومي هو مجموع الدخول التي عادت علي عوامل الإنتاج المختلفة في الإقتصاد القومي خلال فترة معينة نتيجة لمساهمتها في عملية الإنتاج وتحقيق الناتج القومي الصافي.

❖طرق قياس الدخل القومي:

إعتماداً علي ما تقدم, فإن الناتج المحلي يمكن قياسه بطرق ثلاث هي:

1- طريقة الناتج من السلع النهائية والخدمات.

2- طريقة الدخل وعوائد عناصر الإنتاج.

3- طريق الإنفاق.

❖ طريقة الإنتاج

الإنتاج القومي ما هو إلا قيمة ما أسفرت عنه عملية الإنتاج الإجتماعي في مجتمع ما من سلع وخدمات قادرة علي إشباع الحاجات الفردية والجماعية لهذا المجتمع.

أي أن الإنتاج القومي ما هو إلا مجموع الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والإنتاج الصناعي والإستخراجي وكذلك مجموع الخدمات التي تم إنتاجها مثل خدمات النقل والمواصلات وخدمات التخزين وتوزيع الإنتاج بالإضافة إلي الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الإستشارية.

ومن ثَم فلتجنب هنا التكرار, يلجأ الإحصائيون إلي تقدير القيمة المضافة فقط «أي إستبعاد أثمان الخامات التي سبق إحتسابها ضمن إنتاج مشروعات أخري».

أي أن صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي – مستلزمات الإنتاج «مخصص الإستهلاك»

عرفنا ان الناتج المحلي الاجمالى GDP عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي تنتج داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة, ومن هذا التعريف يمكن إستنتاج الآتي:

" أن الناتج المحلي عبارة عن القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات التي أنتجت داخل المجتمع, وهذا يعني عدم إحتساب قيم السلع الأولية والسلع الوسيطة قد تم حسابها ضمن قيم السلع النهائية, وإدخال ذلك في الحساب مرة اخري يجعل هناك ازدواجية في الحساب".

القيمة المضافة للقطاع = قيمة إنتاج القطاع – قيمة مستلزمات إنتاج القطاع

❖طريقة الدخل عوائد عناصر الإنتاج

كما هو معلوم فإن عناصر الإنتاج الأربعة التي تساهم في عملية الإنتاج هي العمل والأرض ورأس المال والتنظيم ويحصل العمال علي الأجور والمرتبات.

ويحصل ملاك الأراضي علي الريع المقابل لخدمة الأرض ويحصل أصحاب رأس المال علي قدر من الفائدة يعادل خدمة رأس المال في عملية الإنتاج أما الأرباح فإنها توزع علي المساهمين في المشروع أو يتم إستبقاؤها كأحتياطي للمشروع وهذه الدخول هي قيمة الأنتاج الذي تحقق خلال العام ومن ثم فأن مجموع هذه الدخول علي مستوي الإقتصاد القومي تعادل قيمة الناتج القومي الصافي. " أي أن الدخل القومي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج".

أي أن الدخل القومي = الأجور + الريع + الفائدة + الربح

إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product):

هو القيمة السوقية السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للدولة بغض النظر عن من قام بإنتاجها، خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

إجمالي الناتج القومي Gross National Product ((GNP)):

هو إجمالي الناتج المحلي مضافً اليه عوائد عناصر الانتاج المصرية في الخارج مطروحاً منه عوائد عناصر الانتاج الأجنبية في مصر.

أو = إجمالي الناتج المحلي (+/−) صافي عوائد عناصر الانتاج المحلية والأجنبية.

❖ **صعوبات حساب الناتج القومى الاجمالى:**

- 1- مشكلة الصفقات غير السوقية 2- الإقتصاد الخفي 3- وقت الفراغ 4- درجة الجودة 5- الإهلاك 6- مشكلة تغير الأسعار

- الدخل الشخصي القابل للتصرف = الدخل الشخصي
- الضرائب المباشرة علي الدخل
- متوسط الدخل القومي = الدخل القومي ÷ عدد السكان

المبحث الثاني

المشكلة الاقتصادية

- التوظف الكامل (Full Employment):

يعتبر مفهوم التوظف الكامل من الأساسيات المهمة في الاقتصاد، حيث يوضح هذا المفهوم الوضع الذي يكون فيه جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، بحيث لا يوجد هناك عنصر إنتاجي يرغب في العمل والمشاركة في الإنتاج معطلاً أو غير موظف. وبالتالي، يتم استخدام جميع العناصر الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد. وتجدر الملاحظة هنا، إلى إنه يتطلب توجيه العناصر الإنتاجية إلى أفضل توظيف لها، بحيث يكون هناك كفاءة (**Efficiency**) في استخدام وتوظيف العناصر الإنتاجية النادرة. فمثلاً، لا يمكن في سياق هذا المفهوم أن نقوم بتوظيف مهندس كسائق حافلة بل يجب أن نقوم بإعادة توزيع الموارد(**Reallocation of Resources**) نحو استخدامها الأمثل.

– المشكلة ألاقتصاديه:

يرتبط علم الإقتصاد بمفهوم علم المشكلة الاقتصادية حيث يهتم بدراسة نشاط الفرد في سعيه لإشباع حاجته المتعددة والمتباينة من خلال موارده الضئيلة المحدودة نسبياً, للمشكلة الإقتصادية **أربعة أركان أساسية:**

- **كثرة الحاجات وتعددها:** تزيد الحاجات كلما تحقق منها شئ وتتزايد بتقدم المجتمع وزيادة أفراده والأختراعات العلمية.

- **ندرة وسائل الإشباع:** هذه الندرة ندرة نسبية وليست مطلقة, فهي قليلة لكثرة الموارد الطبيعية لابد من جهود لإستخراجها ونقلها.- الموارد ألاقتصاديه محدودة بالنسبة للحاجات غير محدودة للمجتمعات البشرية.وهذا مفهوم ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (**scarcity**).

- **صلاحية وسائل الإشباع لإستعمالات بديلة:** أي أنها ليست مخصصة لأستغلال معين دون غيره فالاستخدامات بديلة متعددة تبعاً للهدف, فعنصر العمل مثلا يمكن توجيهه لإنتاج القمح أو القطن وليس جميع السلع في وقت واحد فاستخدامه لبعضها سيكون علي حساب البعض الآخر.

- **إختلاف أهمية الحاجات بأختلاف الأفراد:** لو أمكن ترتيب الحاجات حسب أهميتها بحيث يرضي جميع الأفراد لهانت المشكلة ولأمكن حلها ولكن نجد صعوبة في الترتيب حيث أن ماهو ضروري عند بعض الافراد يعد كمالي عند الآخر والعكس.

- **علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى:**

العلوم الاجتماعية هي العلوم التي تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية فهي تدرس ظواهر تختلف من مكان لأخر، وتتغير مع مرور الزمن وترتبط فيما بينها بسبب تحديد موضوع مستقل يدرسه

كل علم من هذه العلوم وتحديد منهج معين لدراسة هذه المواضيع مما أدى إلى تشعب، وتعدد العلوم إلا أنه وبالرغم من تطور فروع المعرفة الإنسانية المختلفة لا نستطيع أن نتحدث عن الاستقلال التام لكل علم من هذه العلوم فهي مترابطة مع بعضها، فتتم عملية استعارة المفاهيم والنظريات بين علم واخر وأي تطور يحدث في علم من هذه العلوم سيؤدي بالضرورة إلى استفادة العلوم الأخرى ليس فقط على صعيد العلاقة بين العلوم الاجتماعية وبعضها وإنما على صعيد العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

يعرف علم الاقتصاد بأنه هو أحد العلوم الاجتماعية الذي يهتم أساسا بالطريقة التي يوظف بها المجتمع موارده الإنتاجية النادرة لتحقيق أهذافه الاقتصادية المتعددة . ويعد علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية لأن مجالات علوم السياسة ، والاجتماع ، وعلم النفس ، والاقتصاد غالباً ما تتداخل أو تتشابك مع بعضها البعضويمكننا أن نوضح العلاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الأخرى لتعزيز فكرة عدم استقلال أي علم استقلالاً تاماً، في كثير من الأحيان يحتاج علم الإقتصاد إلى الإستعانة بالفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية لتفسير ظاهرة ما من ظواهر الحياة الإقتصادية المعقدة. سنحاول هنا التعرف على مدى إرتباط العلاقة الوثيقة بين علم الإقتصاد و العلوم الأخرى.

- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع , كذلك يرصد حالات الفقر والبطاله وأوضاع الريف وكذلك الديانات .لقد بين شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد و علم الإجتماع ، فقال " ان التحليل الإقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الإجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه." فعلم الإجتماع يقدم للإقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ الإجتماعي. مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد. فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ و الجو الإجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم و حل مشاكلهم.

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية.

فمما لاشك فيه أن إرتباط علم الإقتصاد بعلم السياسة هو إرتباط وثيق، وذلك لأن أي نظام إقتصادي يعمل في ظل ظروف

سياسية معينة يكون متأثراً بها و مؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف طويلاً "بالإقتصاد السياسي".

كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الإقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، فهناك ثورات قامت بدوافع إقتصادية. كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثراً واضحاً بالأوضاع الإقتصادية.

نتيجة للمشكلة الاقتصادية، فإن علم الاقتصاد يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية النادرة. وهذا يدفعنا بالطبع إلى تحديد الأولويات .

النظم الاقتصادية Economic Systems:

تبين ان جميع الدول المختلفة واجهتها المشكلة الاقتصادية المتمثلة في ندرة الموارد وعدم محدودية الرغبات الإنسانية، مما أطرها للإختيار، وقد تجسدت مشكلة الإختيار في الثلاث أسئلة السابقة.

تجارب الدول المختلفة في التعامل مع المشكلة الاقتصادية وكذلك الإجابة عن الأسئلة الثلاث المذكورة قد ولد مجموعة من الأفكار تم تجميعها في شكل أسس وقواعد عامة شكلت فيما بعد ما يعرف بالنظم الاقتصادية. يمكن تعريف النظام الاقتصادي على أنه مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التى هي عبارة عن منظمات

يتم من خلالها توظيف الموارد الإنتاجية المختلفة وإستغلالها لإشباع الحاجات الإنسانية.

وهناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الاقتصادية تتمثل في النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي والنظام الإسلامي، يتم التمييز بين النظم الاقتصادية إعتماداً على شيئين ملكية وسائل الإنتاج وآلية إستخدام تلك الوسائل. فيما يتصل بملكية الموارد أو وسائل الإنتاج نجد أن بعض النظم الاقتصادية تقر مبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والذي يعني حرية الأفراد في إمتلاك وسائل الإنتاج ملكية خاصة. أما آلية إستخدام الموارد فيوجد ما يعتقد بأن آلية السوق هي الوسيلة الأنسب لتحديد إستخدام الموارد، وهي التي تحدد ما إذا ننتج وكيف ننتج ولمن ننتج. كما يوجد من يعتقد بأن الدولة عن طريق التخطيط المركزي هي التي تحدد آلية إستغلال الموارد ووسائل الإنتاج المختلفة.

- **النظام الرأسمالي: Capitalist System**

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة **Private Ownership** لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية التي تستهدي عادة بواقع الربح في إدارة الإنتاج. ويقصد بالملكية الخاصة حق التملك والتصرف وإستخدام الثروة للحصول على دخل، والملكية الخاصة تكفل للمالكين الحق في إختيار إستعمال سلعهم ومواردهم، بما في ذلك العمل والزمن المتاح لهم، كما يرونه مناسباً. ففي النظام الرأسمالي

يقوم مالكو عوامل الإنتاج بإتخاذ قرارات فردية حول تأخير أو بيع وحدات من تلك العوامل إلى مشاريع الأعمال. كما يتخذ اصحاب المشاريع قرارت بالنسبة لتحديد المنتجات وحجوم الإنتاج وإختيار طرق الإنتاج والحصول على وحدات من عوامل الإنتاج وتحديد الأسعار. وفي الجانب الآخر يقوم المستهلكون بإتخاذ قرارات عديدة تخص السلع المشتراه وكمياتها. وأيضاً يتميز النظام الرأسمالي بالغياب النسلي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي. فالحكومة لا تتدخل مباشرةً لتحديد الإنتاج أو الأسعار إلا في حالات نادرة مثل الحروب الكوارث الطبيعية. ومعظم النشاط الحكومي هو نشاط تنظيمي.

وفي النظام الرأسمالي الحافز الفردي هو الدافع الرئيسي للقيام بأي نشاط اقتصادي ويتطلب ذلك أن يصاحب حرية الفرد حوافز معينة يوفرها النظام للحصول على الربح من خلال إدارة المشاريع. يكون دافع الربح مهماً بشكلٍ خاص في تشجيع تطوير وإدخال طرق إنتاج جديدة تمكن المنتجين من زيادة دخولهم الصافية وذلك السماح بكلفة أقل أو نوعيات إنتاج أفضل.

وفي النهاية، يتضمن النظام الرأسمالي، ملكية خاصة لوسائل الإنتاج والإستهلاك، وتبادلاً وإختياراً حراً ومسئولية فردية ويترجم النظام طلبات الأفراد على سلع معينة إلى قرارات اجتماعية حول أسعار الإنتاج.

- **النظام الإشتراكي: Communist System:**

يقوم النظام الإشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويخضع إل نظام الإدارة المركزية، ويتميز **بالخصائص التالية:**

• أن جميع وسائل الإنتاج مملوكة ملكية عامة.

• تقرر السلطة المركزية إلى جهات محددة القيام بأعمال معينة وبمعدلات ومقابل مكافآت معينة كما تحدد السلطة ساعات العمل.

وهكذا يتضمن النظام الاشتراكي ملكية عامة لوسائل الإنتاج، ومسئولية مركزية، وتوافقاً وإتساقاً داخليين ينعكسان في ترجمة القرارات الاجتماعية حول الإنتاج إلى حصول الأفراد على مقادير محددة من سلع معينة ويتم مركزياً توجيه الوحدات الاقتصادية وتحديد نوعية وكمية وزمان ومكان وكيفية إنتاج السلع المختلفة، ومقدار الإستهلاك ونوعيات السلع.

وخلاصة الأمر أن الصفة الأساسية للنظام الاشتراكي لحل المشكلة الاقتصادية المركزية تكمن في ملكية العامة لوسائل الإنتاج وحضور الاقتصاد للمركز الذي يدير الموارد الاقتصادية لمؤسسة عامة واحدة على طريق رخصة مركزية شاملة، وفي حين يخضع الإنتاج للتحكم المركزي، فإن المستهلكين والعمال احراراً نسبياً في إنفاق دخولهم وإختيار عملهم. وتبسيط آلية الاقتصاد المخطط ببعض القرارات، كمقدار المخصص من الإنتاج لأغراض تكوين رأس المال أو الإستهلاك وتحديد مستويات الأجور والرواتب

لأنواع مختلفة من العمل مما يحدد بصورة فعالة توزيع الدخل بين السكان في المناطق الحضرية. أما بالنسبة للسكان الزراعيين فيتم التحكم فيهم بالداخل عن طريق تنظيم اسعار المنتجات الزراعية.

- **النظام الإسلامي: Islamic System**

هو ذلك النظام الذي جاءت به الديانه الإسلامية حيث تتمثل مصادره الرئيسية في القرآن والسنة ومصادر التشريع الإسلامي الأخرى. تم تطبيق مبادئ وأصول هذا النظام في عهد الرسول (ص) وتبعه بعد ذلك الخلفاء الراشدين وبعض الدول الإسلامية التي قامت بعد ذلك. تتمثل المبادئ الرئيسية للنظام الإسلامية في **الآتي:**

•الملكية المزدوجة لوسائل الإنتاج، حيث توجد كل من الملكية الفردية والملكية الجماعية، وكل فرد يسمح له أن يمتلك ما يشاء من وسائل الإنتاج مع مراعاة قاعدة الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية. كما يمكن للدولة أيضاً أن تمتلك بعض وسائل الإنتاج وذلك حسب ما تقتضيه مصلحة العباد.

المبحث الثالث

المصطلحات والمفاهيم الإقتصادية

مقدمة:

يجب علينا أن نستعرض بعض المصطلحات والمفاهيم الإقتصادية التي يعتبر من الأهمية بمكان معرفتها وتمييزها عن غيرها من المعاني، ومن هذه المسميات و المفاهيم التالي:

الندرة Scarcity:

يستخدم الاقتصاديون كلمة ندرة لتسليط الضوء على فكرة محدودية الموارد أى ندرة العناصر التى تستخدم لإنتاج السلع والخدمات – بينما احتياجات الإنسان غير محدودة .ولذلك فإنها لاتستطيع إنتاج كافة متطلبات وحتياجات الناس هي العلاقة بين الحاجات و الأشياء القادرة على إشباعها، ويعتبر الشيء نادراً عندما لاتوجد منه الكمية الكافية لإشباع جميع الحاجات، والسلع النادرة هي السلع الإقتصادية.

الندرة: والمقصود بالندرة هوالندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان وتعنى عدم كفاية ما نمتلكه من الدخل والثروة ما يكفى لأشباع رغبات المجتمع وتنقسم إلي :

* **ندرة مطلقة** / أن المورد لايُمتلك ولايهتم علم الإقتصاد بها .

ندرة نسبية/ ويكون المورد متوَفر ولكن بنسبة أقل من الحاجة إليه

- اذا كانت حصلت على دخل شهرى محدود فيجد توزيعة بحرص حتي تحقق على معدل أشباع لمتطلبات الشهرية (ندرة نسبية)
- بفرض أن لديك مدينة معينة مساحتها محدودة فإذا تم استخدام جزء منها لعمل مدرسة أو مستشفى فذلك يعني نقصان في مساحة الارض القابلة إنشاء وحدات سكنية لسكان المدينة وكذلك نقصان فى المساحة المخصصة للمصانع مما يدفعنا لاستغلال المساحات المتاحة الاستغلال الامثل .

- **مفهوم القدرة التنافسية :**

تعتبر التنافسية من أهم التحديات التى تواجه الدول المتقدمة والنامية فى آن واحد و دون فرق وبالأخص الدول التى لديها هدف أو استراتيجية من شأنها التوسع في صادراتها وتقليل وارداتها وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع .

كما تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص واستخدام الموارد وتحفيز الإبداع والابتكار من أجل تعزيز وتحسين مستوى الإنتاج وجودة الإنتاج عن طريق خفض التكاليف والأسعارلقد ظهر مفهوم القدرة التنافسية مع منتصف السبعينيات من القرن العشرين ليأخذ مكان الميزة النسبية التى اعتمدت علىها التجارة الخارجية بين

الدول وبعضها البعض وبذلك أصبح التحدى الكبير الذى يواجه رجال الاقتصاد والإدارة هو كيفية تحويل الميزة النسبية التى تتمتع بها الدولة إلى ميزة تنافسية . حيث بدأ الاهتمام بمفهوم القدرة التنافسية على مستوى الدولة عندما تراجعت تنافسية الصناعات الأمريكية فى مواجهة مثيلاتها من الصناعات اليابانية مما دفعها لإنشاء مجلساً لسياسة التنافسية الأمريكية.

يختلف مفاهيم القدرة التنافسية وفقاً لمفهومها على مستوى الدولة أى من وجهة النظر الكلية أو التنافسية على المستوى الجزئى أى من وجهة النظر الجزئية ونعرض فيما يلى لأهم المفاهيم المختلفة لمفهوم القدرة التنافسية

مفهوم القدرة التنافسية على المستوى الجزئى :-

تم تناول مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الدولة فى العرض السابق ونحاول فيما يلى توضيح مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع وعلى مستوى المنشأة حيث يختلف مفهومها وفقاً لمستوى التحليل وإن اتفقت معظم الكتابات على أن مفهوم القدرة التنافسية على مستوى المنشأة هو الأفضل .

أ ـ مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع :

ـ تشير إحدى الدراسات أن الصناعة أو القطاعات تكون ذات قدرة تنافسية إذا استطاعت تلك الصناعة المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية وتحقيق أرباح على أساس مضطرد كما تشير تلك

الدراسة إلى مفهوم آخر للقدرة التنافسية على مستوى الصناعة من خلال القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية والمحلية سواء من خلال السعر المنخفض أو الجودة المرتفعة استناداً إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية وأنشطة فعالة للابتكار والتجديد بما يساهم فى رفع مستوى المعيشة باضطراد .

ـ ترى بعض الدراسات أن الصناعة تكون ذات قدرة تنافسية إذا كانت إنتاجية عناصر الإنتاج فى تلك الصناعة أكبر من إنتاجية منافسيها على المستوى الدولى أو تساويها على الأقل مما يسمح بأن تكون تكلفة الوحدة المنتجة من خلالها أقل من تكلفة منافسيها على المستوى الدولى أو تساويها وكذلك يتحقق عندما يرتفع نصيب هذه الصناعة من إجمإلى صادرات الدولة ومن إجمإلى الصادرات العالمية .

ـ تشير دراسة أخرى إلى أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية فى صناعة ما إذا استطاعت تلك الصناعة أن تحقق نجاحا تنافسياً فى الأسواق العالمية فى هذه الصناعة من خلال تبنى استراتيجية عالمية للمنافسة استناداً إلى متغيرات تكنولوجية ومهارية مكتسبة .

من خلال هذا المفهوم للتنافسية على مستوى الصناعة فإنه ربط بين تنافسية الدولة وتنافسية الصناعة فى وقت واحد حيث أن الدولة هى المسئولة عن وضع الإستراتيجية العامة وليس الصناعة .

ـ أما "بورتر" فقد تناول مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة من خلال الربط بين تنافسية الصناعة وقدرتها على الاحتفاظ بتفوقها فى الأسواق العالمية ليس ذلك فى مجال التجارة بل فى مجال الاستثمار وكذلك التفوق فى السوق المحلى وذلك يبين اهتمام بورتر بالسوق المحلى كنطاق أولى لبناء القدرة التنافسية وضرورة اتباع استراتيجية عالمية للمنافسة فى مجال التجارة والاستثمار .

حيث يشير إلى أن الدولة يمكن أن تكون منافسة عالمياً فى صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية فى كل الصناعات كما وضح أن مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة يعنى قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسن المستمر فى إنتاجية الصناعة فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدما.

من خلال العرض السابق يتضح تعدد المفاهيم للقدرة التنافسية على المستوى الجزئى كما يمكن من خلال العرض السابق تعريف القدرة التنافسية على مستوى الصناعة أو المشروع بأنها القدرة على إنتاج سلعة أو خدمة أكثر جودة وأقل تكلفة وذات قيمة عالية وذلك من خلال رفع مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية وذلك بهدف تلبية احتياجات الطلب المحلي والطلب العالمي مع الحفاظ علىه بشكل قابل للاستمرار مما يؤدي إلي استمرارية متحصلاتها

وزيادة حصتها السوقية وتحقيق الربحية للمنشأة والمساهمين فيها عبر الزمن .

المنفعة Utility:

هي المقدرة على إشباع الحاجات، ومن خصائصها وجود حاجة عند الإنسان يريد إشباعها، وأن يكون المال محدود الكمية وقابلاً للتملك.

يقصد بها فى لغة الاقتصاد صلاحية وقدرة الشئ (السلع – الخدمات) على إشباع حاجة الإنسان حتى ولو خالف ذلك تقاليد المجتمع أو قواعد الصحة.

خصائص المنفعة:

يتناسب مقدارها مع شدة الحاجة فعندما تشبع حاجات ملحة تكون منفعة السلعة كبيرة والعكس.

المنفعة ظاهرة نسبية تختلف باختلاف الظروف التى تكتنف استهلاك السلعة وأهمية الحاجة اليها بالنسبة للفرد.

المنفعة غير قابلة للقياس ولكنها قابلة للمقارنة والترتيب.

تقل منفعة السلعة كلما تدرج الإنسان فى إشباع حاجاته اليها إذ تقل شيئا فشيئا

الإنتاج Production: هو خلق المنفعة أو زيادتها، أي هو عملية إستعمال الموارد الإقتصادية لخلق المنفعة.

أنواع المنافع Type of Utilities:

- **المنفعة الشكلية:** وهي المنفعة التي تحصل نتيجة التغيير في شكل المادة.

- **المنفعة المكانية:** هي المنفعة التي تحصل نتيجة التغير في مكان المادة.

- **المنفعة التملكية:** هي المنفعة التي تحصل نتيجة إنتقال الملكية من شخص لآخر.

-**المنفعة الزمنية:** هي المنفعة التي تحصل نتيجة التفاوت في الزمن.

-**المنفعة الخدمية:** هي المنفعة التي تحصل نتيجة تقديم الخدمة، كخدمة المهندس، المدرس،...ألخ.

المنفعة الكلية Total Utility: مجموع الوحدات من المنافع التي حصل عليها المستهلك من جراء إقتنائه مختلف الوحدات من السلع والخدمات.

المنفعة الحدية Marginal Utility: هي فرق المنفعة بين كميتين من سلعة ما عندما تتفاوت هاتين الكميتين بمقدار وحدة واحدة من السلعة المعينة

المنفعة الحدية المتناقصة Diminishing Marginal Utility: هي تناقص المنفعة الحدية بالنسبة لشخص ما كلما زاد لديه عدد وحدات من سلعة ما.

الحاجات:

من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة.

تعريف الحاجة:

هي شعورْ شخصي بالرغبة في الحصول على شيءٍ معين ويرافق هذا الشعور عادةً إحساس بالحرمان وعدم الرضى، أو الألم . الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها.

أهم خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي :

- الحاجات والرغبات غير محدودة(لا نهائية)
- الحاجات متعددة .
- الحاجات متجددة .
- الحاجات قابلة للإشباع .

الاختيار:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الإنسانية وندرة الموارد الاقتصادية، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الإختيار بين أي

الحاجات يشبع أولاً، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل هذه الحاجات.

- **قانون تناقص الغلة:**

إذا كان هناك عنصران من عناصر الانتاج وليكن (الارض والعمل) وان مقدار أحدهما ثابت (الارض) والاخر متغير (العمل) ، فإن زيادة العنصر المتغير بوحدات متساوية تؤدى تزايد الناتج الكلي والحدي والمتوسط إلي حد معين ثم يتناقص الناتج الكلي والمتوسط والحدى مروراً بمراحل الانتاج المختلفة.

- **السلع Goods:**

هي الأشياء القادرة على إشباع الحاجات، وتنقسم إلى عدة أنواع هي:

السلع المجانية Free Goods: وهي السلع القادرة على إشباع الحاجات والمتوفرة مجاناً بكثرة.

السلع الإقتصادية Economic Goods: وهي السلع و الخدمات النادرة والقادرة على إشباع الحاجات.

السلع الإستهلاكية Consume Goods: هي السلع الإقتصادية القادرة على إشباع الحاجات مباشرةً.

السلع الإنتاجية Product Goods: هي السلع الإقتصادية من صنع الإنسان تشبع الحاجات بصورة غير مباشرة عن طريق مساعدتها في إنتاج سلع أخرى وتشمل سلع الإنتاج رأس المال الحقيقي.

- **القيمة Value:** القيمة هى قدره الشئ على تحقيق نفع لمن يستخدمه او قدره الشئ على ان يتبادل بشئ اخر في التبادل الإختياري وتقسّم إلى قسمين القيمة الإستبدالية و القيمة الإستعمالية. القيمه :- **الثمن Price:** هو التعبير النقدى عن قيمة السلعة معبراً عنها في صورة نقود.
- **الثروة Wealth:** هي الأشياء التي تشبع حاجات الإنسان في شروط معينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أهم أنواع الثروة: الثروة الفردية، القومية، العالمية.

أهم خصائصها: أن يكون للشيء قيمة تجارية، أن يكون قابلاً للتملك، أن يكون قابلاً لإشباع حاجة، أن يكون محدود الكمية، أن يكون منفصلاً عن الإنسان.

الفصل الثاني
نظرية الإنتاج

المبحث الأول

منحنى إمكانيات الإنتاج

مقدمة:

سوف نتعرف في هذا المبحث عن عناصر الإنتاج ومفهوم تكلفة الفرصة البديلة إلي جانب توضيح مفهوم منحنى إمكانيات الإنتاج .

عناصر الإنتاج Factors of Production: هي موارد إقتصادية جرت العادة على تصنيفها كما يلي: الأرض، رأس المال، العمل، والتنظيم (الإدارة).

الموارد الإقتصادية Economic Resources: هي تلك الموارد التي تشمل الموارد الطبيعية، الموارد الرأسمالية والموارد البشرية:

1-العمل Labor:

وتتضمن العمالة المستخدمة في عملية إنتاج سلعة أو خدمة ما، ويحصل عنصر العمل على أجر **Wage**)) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

2-الأرض Land:

وتتضمن الموارد الطبيعية الموجودة كالمعادن والأحجار والأراضي المستخدمة في الزراعة والصناعة والسكن. ويحصل

عنصر الأرض (مالك الأرض مثلاً) على ريع (Rent) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

3- رأس المال Capital:

ويتضمن جميع الآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة.. ويحصل عنصر رأس المال على عائد (Return) مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

4-المنظم Entrepreneur:

وهو الشخص الذي يقوم بعملية تنظيم عمل عناصر الإنتاج السابقة وذلك باستخدام المهارات الفنية والإدارية المتوفرة في سبيل إنتاج السلعة أو الخدمة. ويحصل المنظم على جزء أو نسبة من الأرباح ((Share لمساهمته في إدارة وتنظيم العملية الإنتاجية.

تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost):

يختلف حجم التضحية من عملية إختيار لأخرى حيث أن بعض عمليات الإختيار يكون فيها مقدار التضحية كبير وفي عمليات أخرى يكون مقدارالتضحية قليل، إستخدام الاقتصاديون مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو تكلفة الفرصة الضائعة لقياس مقدار التضية، حيث يعرف على أنه البديل ذو القيمة الأعلى من بين البدائل المضحى بها بسبب قرار الفرد إختيار بديل آخر. مثلاً غذا توفرت لمزارع مساحة أرض تصلح لزراعة القطن، القمح، الذرة،

الأرز في حال قراره بإستخدامها لزراعة القمح بالتالي يمكن إعتبار القطن تكلفة فرصة بديلة لزراعة القمح وذلك بإفتراض أن القطن هو أعلى قيمة من الأرز والذرة.

أيضاً يمكن تطبيق فكرة تكلفة الفرصة البديلة على الزمن، مثلاً قد تواجه الطلب مشكلة الإختيار بين أربعة بدائل لإستخدام الزمن المتوفر لديه مثلاً حضور المحاضرة، أو مشاهدة مباراة كرة القدم، أو الذهاب لشراء بعض الأقراض من السوق، أو الذهاب لزيارة صديق. إذا ما قام الطالب بإختيارحضور المحاضرة بالتالي يكون قد ضحى ببقية البدائل الأخرى من بين هذه البدائل المضحى بها إذا كان زيارة الصديق هي ذات قيمة أعلى بالتالي يمكن القول بأن زيارة الصديق هي تكلفة فرصة بديلة لحضور المحاضرة.

الموارد الاقتصادية هى كل ما يستخدم في انتاج السلع والخدمات وبصفة عامة تنقسم الموارد الاقتصادية الى موارد طبيعية وراسمالية وموارد بشرية وبشكل اكثر تفصيلا تشمل الموارد الاقتصادية عناصر الانتاج

نتيجة للمشكلة الاقتصادية، فإن علم الاقتصاد يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية النادرة. وهذا يدفعنا بالطبع إلى تحديد الأولويات عن طريق الإجابة على **الأسئلة الاقتصادية التالية:**

1- ماذا ننتج: ويتعلق هذا السؤال حول أي من السلع يتطلب علينا القيام بإنتاجها خاصة وأن مشكلة الندرة تحتم علينا ذلك، حيث أنه لا يمكن أن ننتج جميع السلع والخدمات التي يرغب جميع الأفراد في الحصول عليها. وبالتالي، فإننا نواجه مشكلة الاختيار، التضحية، وتكلفة الفرصة البديلة.

2- كيف ننتج: يطالبنا هذا السؤال بضرورة إيجاد الطريقة الأفضل التي من خلالها نستطيع إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى تقليل هدر الموارد النادرة خلال عملية الإنتاج.

3- لمن ننتج: ويركز هذا السؤال على ضرورة إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة لأكبر شريحة في الاقتصاد. فبسبب مشكلة الندرة، فإن إشباع حاجات ورغبات أطراف معينة قد تكون على حساب إشباع حاجات أطراف أخرى.

- مفهوم منحنى إمكانيات الإنتاج:

منحنى إمكانيات الإنتاج / هو شكل منحنى يمثل أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وهو يعكس الطاقة أو القدرة الإنتاجية للمجتمع والتي تعتمد بصورة رئيسية على كمية الموارد الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع ونوعية تلك الموارد والإساليب الإنتاجية (التكنولوجيا) المتسخدمة

بافتراض الاستغلال الكامل (الامثل) للموارد المتاحة وثبات مستوى التقنية المستخدمة او الفن الانتاجى المستخدم .

- مفهوم تكلفة الاختيار او تكلفة الفرصة البديلة:

تكلفة الفرصة البديلة: هى عدد الوحدات المضحى بها من احدى السلعتين نتيجة زيادة انتاج السلعة الأخرى بمقدار وحدة اضافية واحده.

البدائل	أ	ب	ج	د	هـ
سلع القطن	10	8	7	5	0
سلع النبيذ	0	5	6	7	8

رسم للمنحني

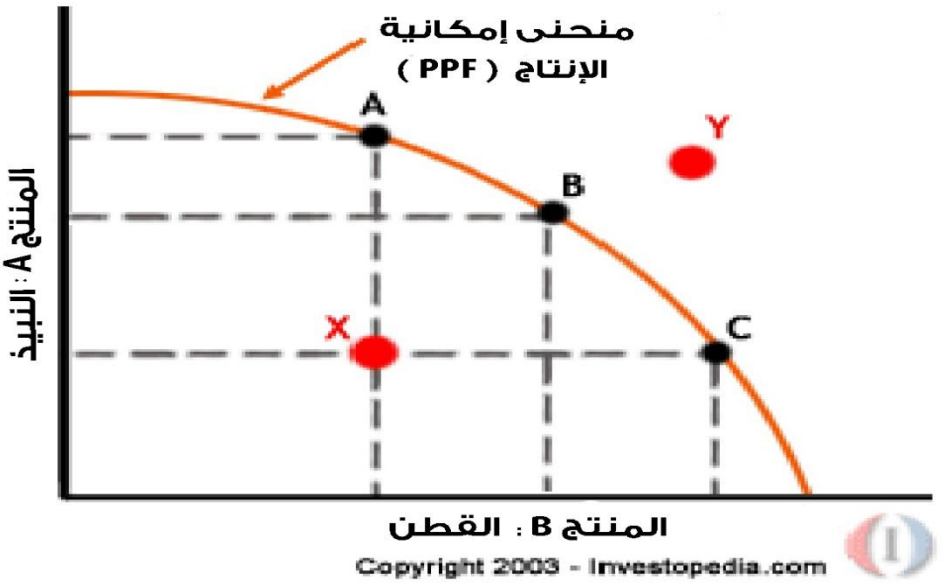

تغير إمكانيات الإنتاج بفرض أنه حدث تغير في مستوى الانتاج ناتج عن تطور في أساليب الانتاج في كلا السلعتين فإن ذلك سوف يؤدي إلي ذيادة حجم الانتاج في السلعين بما يعني انتقال منحني امكانيات الانتاج إلي أعلى كما هو مبين في الشكل التالي :

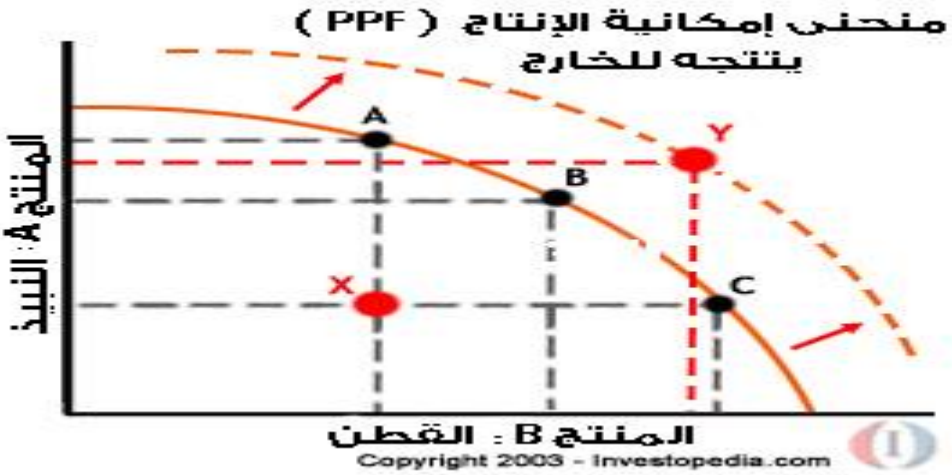

تمرين : الجدول التالي يبين حالة مجتمع يمكنه إنتاج النحاس أو الحديد، التوليفات من (أ) إلى (هـ) تعبر عن الإمكانيات الإنتاجية

التوليفات	أ	ب	ج	د	هـ
نحاس	٠	٤	٦	١٠	١٢
حديد	١٨	١٤	١٢	٦	٠

- ارسم منحنى إمكانية الإنتاج.
- افترض حدوث تقدم تقني كان من شأنه زيادة إنتاج الحديد بمقدار وحدتين إضافيتين لكل توليفة، ماذا يحدث للمنحنى ؟

- لو كان التقدم التقني في صالح السلعتين بحيث زاد كل من إنتاج الحديد والنحاس بمقدار وحدتين لكل توليفة، كيف يكون شكل منحنى إمكانية الإنتاج حينئذٍ؟

أن عناصر الانتاج (العمل ورأس المال والأرض و التنظيم) في هذا المجتمع ذات كميات محدودة و ثابتة و ذات استخدامات متعددة فالعامل الزراعي يمكن أن يعمل في إنتاج الملابس مثلا إلا أن إنتاجيته في إنتاج الملابس أقل منها في الزراعة بسبب تخصصه في الزراعة و كذلك العامل في إنتاج الملابس يمكن أن يعمل في الزراعة إلا أن إنتاجيته في الزراعة أقل منها في إنتاج الملابس بسبب تخصصه في إنتاج الملابس... وهكدا.

أن مستوى التقنية المتوفرة لدى المجتمع ثابتة في هذه اللحظة، لأن المعرفة التقنية تتغير و تتطور مع الوقت ونحن نريد هنا أن تكون هذه التقنية في مستوى لا يتغير في هذه اللحظة.

أن جميع عناصر الانتاج المتاحة للمجتمع موظفة توظيفا كاملا فلا يوجد أي عنصر إنتاج غير مستغلة.

أن المجتمع يقوم بانتاج مجموعتين من السلع هما الانتاج القطن و انتاج النبيذ و هذا الافتراض ضروري لتسهيل فهم البدائل أو الخيارات المتاحة أمام هذا المجتمع باستخدام منحنى إمكانيات الانتاج.

وفقا للافتراضات السابقة فان السؤال الذي يواجه هذا المجتمع الافتراضي: ما أفضل كمية من هاتين السلعتين يمكن لهذا المجتمع إنتاجها باستخدام موارده الانتاجية والتقنية المتوفرة لديه.

ماهو سبب تحدب منحنى امكانيات الانتاج:

إن إنتقال عناصر الانتاج المتخصصة في إنتاج سلعة معينة إلى إنتاج سلعة أخرى يؤدي إلى إنخفاض إنتاجيتها والتالي زيادة التكاليف لان كفاءتها الانتاجية في انتاج مختلف السلع ليست متساوية بسبب اختلاف المهارات المطلوبة في إنتاج كل سلعة، و هذا الذي يجعل المنحنى يتخد شكلا محدبا. ويطلق عليها في علم الاقتصاد بمبدأ تزايد التكاليف.**Increasing Costs**

وأخيرا في الرسم السابق نجد أن النقطة x تقع داخل **منحنى إمكانيات الانتاج** وهذا يعني أن المجتمع عند هذه النقطة لديه موارد معطلة وهذا يتنافى مع مبدأ التوظف الكامل الدي دكرنا سابقا، أيضا النقطة y تقع خارج **منحنى إمكانيات الانتاج** و هذا يعني أن المجتمع لا يستطيع الوصول إلى هذه النقطة لأن ذلك يفوق إمكانيات المجتمع الانتاجية ولكي يصل لذلك يجب حدوث تطور فني في مستوى الانتاج لكلا السلعتين.

المبحث الثاني

دالة الإنتاج

مقدمة :

تهتم نظرية المنتج بدراسة سلوك المشروع بوصفها الوحدة الاقتصادية الإنتاجية التي تقوم بعملية الإنتاج عن طريق استخدام المدخلات، وهي عناصر الإنتاج المختلفة كعنصر العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم، من اجل إنتاج المخرجات من السلع والخدمات.

ويعتبر تحقيق أقصى مستوى من الأرباح الهدف الأساسي لقيام المشروع بالعملية الإنتاجية، ويسمى ذلك بتعظيم الأرباح. ولكي تمارس المؤسسة نشاطها ووظيفتها تقوم بشراء عوامل الإنتاج من أسواق العمل ورأس المال والمواد الأولية. وتمثل النفقات المصروفة على هذه الأسواق تكاليف الإنتاج ومن ثم بالتوفيق بين عوامل الإنتاج وفق المعايير التقنية الممكنة والخيارات الاقتصادية المثلى تقوم المؤسسة بإنتاج منتجاتها ضمن حدود الكميات التي تحقق لها أفضل ربح في حدود الميزانية التي تملكها وأسعار عوامل الإنتاج.

أولا: دالة الإنتاج:

تعرف دالة الإنتاج بنها العلاقة بين الكمية المنتجة من السلع ووسائل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية.

ولا يتم فهم العملية الإنتاجية بصورة دقيقة إلا إذا ربطنا بين تطور مختلف عوامل الإنتاج وبين تطور الإنتاج، وبما أنه من العسير جدا دراسة تطور كل العوامل بآن واحد فإنه سيتم التركيز على عاملين فقط من عوامل الإنتاج كالموارد الطبيعية(رأس المال) K والعمل L.

ونعبر عنها رياضيا **كما يلي:** $Q=f(L,K,\ldots)$

حيث:

Q: تمثل الإنتاج

L,K: تمثل عوامل الإنتاج رأس المال والعمل على التوالي

وتمر المؤسسة بمرحلتين إنتاجيتين مختلفتين، تعرف الأولى بالأمد القصير للإنتاج، وهي المرحلة التي يكون فيها على الأقل عنصر إنتاجي واحد ثابت، أي الكمية المستخدمة من هذا العنصر غير قابلة للزيادة أو النقصان. أما المدى الطويل فهي المرحلة التي تكون جميع عوامل الإنتاج المستخدمة قابلة للتغيير.

- **الناتج الكلي والمتوسط والحدي:**

- **الناتج الكلي Total product :** عبارة عن الإنتاج الإجمالي من السلعة أي مجموع الكميات المنتجة من خلال استخدام عدد من وحدات العمل المختلفة.

- **الناتج المتوسط لعنصر العمل Average Product of Labor**

الناتج المتوسط لعنصر العمل = الناتج الكلي / عدد العمال

APL =TP (Q) / L

- **الناتج الحدي لعنصر العمل** marginal (MPL) product of labor وهو عبارة عن التغير في الناتج الكلي نتيجة زيادة عدد وحدات العنصر المتغير بوحدة واحدة.

الناتج الحدي لعنصر العمل = التغير في الناتج الكلي / التغير في عدد العمال $MPL = \Delta TP / \Delta L = \Delta Q / \Delta L$

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

بفرض أن هناك فدان واحد من الارض الزراعية، اننا نزرعه قمح، بقية عوامل الانتاج ثابتة من رأسمال، فنون انتاجية، ما عدا عنصر العمل والذى يتمثل فى عدد ساعات العمل. وندرس أثر زيادتها على الناتج .

عدد العمال	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الناتج الكلي	0	25	55	96	136	165	190	210	220	220	200

المطلوب: (1) أوجد الناتج المتوسط لعنصر العمل، والناتج الحدي لعنصر العمل.

(2) أرسم منحنيات الناتج الكلي والناتج الحدي والناتج المتوسط.

(3) وضح العلاقة بين هذه المنحنيات الثلاثة موضحا مراحل الإنتاج المختلفة.

جدول رقم 10:

يوضح الناتج الكلي والمتوسط والحدي من الأحذية لمؤسسة ما

مراحل الإنتاج	الناتج الحدي	الناتج المتوسط	الناتج الكلي	عناصر الإنتاج	
				عدد العمال	الارض
المرحلة الأولى تذايد الغلة	0	0	0	0	1
	25		25	1	1
	30		55	2	1
	41	32	96	3	1
المرحلة الثانية تناقص الغلة	38	33	132	4	1
	33		165	5	1
	25		190	6	1
	20		210	7	1
	10		220	8	1
المرحلة الثالثة الغلة السالبة	0		220	9	1
	20-		200	10	1

من خلال الجدول السابق يمكن أن نرسم منحنيات الإنتاج في الشكل التالي:

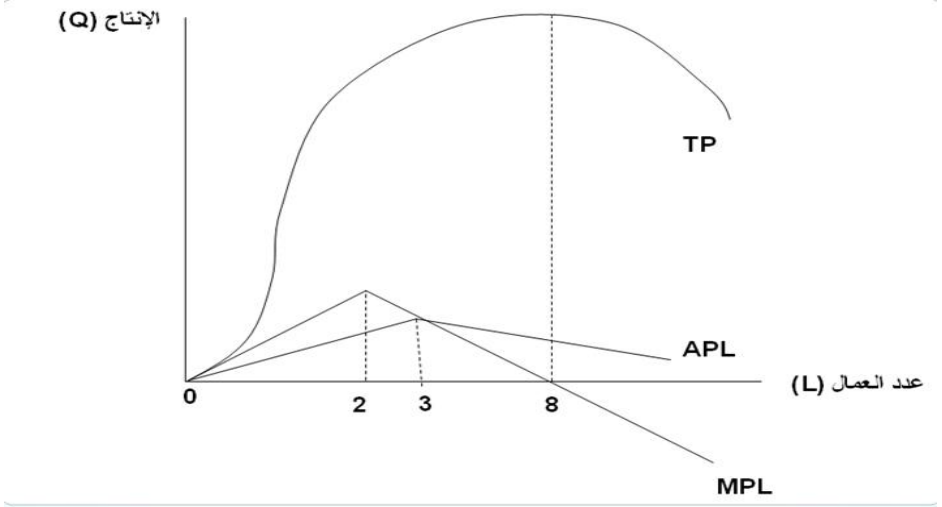

2 – العلاقات التي تربط بين الناتج الكلي والمتوسط والحدي:

من خلال الجدول والرسم البياني السابق نلاحظ **ما يلي:**

(1) عندما يكون الناتج الكلي متزايد بمعدل متزايد، يكون الناتج الحدي متزايد، ويتضح ذلك حتى تشغيل العامل الثالث وهذا يمثل المرحلة الأولى من الإنتاج.

(2) عندما يصبح الناتج الكلي متزايد بمعدل متناقص، يصبح الناتج الحدي متناقص وهذا يعرف بقانون تناقص الناتج الحدي(تناقص الغلة)، ويبدأ ذلك عند تشغيل العامل الرابع ، يرجع السبب في سريان قانون تناقص الناتج الحدي أن زيادة تشغيل أعداد إضافية من العمال يؤدي إلى استنفاذ مزايا التخصص خصوصاً مع ثبات كمية العنصر الثابت، أما الزيادة المبدئية في

الناتج الحدي فتعزي إلى الاستفادة من تخصص العمال، مما يؤدي إلى زيادة المهارة وتخفيض الوقت المستخدم في الإنتاج.

(3) عندما يصل الناتج الكلي أقصى ما يمكن يصبح الناتج الحدي صفر ويتضح ذلك عند تشغيل العامل التاسع، وتبدأ المرحلة الثانية للإنتاج من تشغيل العامل الرابع وحتى تشغيل العامل االتاسع .

(4) عندما يصبح الناتج الكلي متناقص يصبح الناتج الحدي سالب، وهنا لا يكون أي فائدة من إضافة أي عامل جديد للعمل، وهذه تمثل المرحلة الثالثة من مراحل الإنتاج.

(5) يلاحظ أن منحنى الناتج المتوسط APL يقطع منحنى الناتج الحدي MPL عند أقصى قمة لمنحنى الناتج المتوسط ويكون عندها الناتج الحدي متناقص.

3- مراحل الإنتاج:

يمكن استخدام العلاقة بين منحنى متوسط الناتج وبين منحنى الناتج الحدي لتحديد مراحل إنتاج ثلاثة بالنسبة لاستخدام عنصر العمل.

تبدأ المرحلة الأولى من نقطة الأصل حتى النقطة التي يصل فيها الناتج المتوسط الى نهايته العظمى.

وتقع المرحلة الثانية بين النهاية العظمى للناتج المتوسط والنقطة التي ينعدم فيها الناتج الحدي.

وتكون المرحلة الثالثة في المنطقة التي يكون فيها الناتج الحدي سالبا، ولا يستمر المنتج في انتاجه في المرحلة الثالثة حتى وإن كان العمل بلا مقابل.

تطبيقات أخرى :

- أذكر عناصر الانتاج
- ماهى أركان المشكلة الاقتصادية
- عرف علم الاقتصاد
- بين الفرق بين الافتصاد الجزئى والاقتصاد الكلى
- ماهو مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة
- أذكر خصائص الحاجة و خصائص المنفعة

- **أختر الاجابة الصحيحة مما يلي :**

1. يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي :

أ- أختيارات الافراد وفقا لدراسة سلوك المستهلك

ب- مشكلة التضخم والارتفاع العام للاسعار

جـ- دراسة الدخل القومي والانفاق القومي مصر د- القضاء علي ظاهرة البطالة

2. دراسة اسباب ارتفاع سعر سلعة ما والمشروع الفردي ضمن موضوعات :

أ- تحليل الاقتصاد الكلى ب- تحليل الاقتصاد الجزئي

جـ - الاقتصاد الدولى د- غير ما سبق .

3. تشتمل عناصر الانتاج علي مايلي :

أ- الارض ب- العمل جـ - رأس المال والتنظيم

د- كل ما سبق **التوظف الكامل يعني .....**

أ- القضاء بطالة العنصر البشري ب- وجود بطالة في العنصر البشري جـ - جميع العناصر الإنتاجية موظفة بشكل كامل د- غير ما سبق

4. تشير آي نقطة علي منحنى أمكانيات الانتاج إلي .....

أ- التوظف الكامل للعديد من عناصر الانتاج ب- وجود بطالة في عناصر الانتاج جـ - وجود بطالة مقنعة د- التوظف الكامل

5. عرف العالم ..... علم الاقتصاد بأنه علم المشكلة الاقتصادية

أ- لورد روبنز ب- روبرت لوكس جـ - ألفريد مارشال د- أدم سميث

أختر علامة (ص) إذا كانت العبارة صحيحة وعلامة (خ) إذا كانت خاطئة:

1. يدرس الاقتصاد الكلي مشكلة البطالة في الاقتصاد القومى
2. تتناقص شدة الاحتياج للسلعة كلما تم استهلاك وحدات متتالية منها
3. عرف العالم أدم سمث علم الاقتصاد علي أنه علم الثروة
4. اجمالى عوائد عناصر الانتاج يعطي الناتج القومي .
5. يصل الناتج الحدى إلي الصفر عندم يصل الناتج الكلي مرحلة الثبات .

الفصل الثالث
نظرية الطلب والعرض
وتوازن السوق

المبحث الأول
الطلب والعرض

مقدمة

في هذا الفصل ندرس الطلب على السلعة وعرض السلعة ثم ندرس التفاعل بين الطلب والعرض وتحديد وضع التوازن في السوق أي تحديد الثمن التوازني للسلعة والكميات التوازنية أي الكميات التي يتم بيعها وشراؤها من السلعة.

يعتبر السوق المكان الذي الذي يتعامل فيه البائع والمشتري فالسوق يمكن ان يتمثل في مكاناُ محدداً يجري التعامل فيه بسلعة واحدة (سوق الخضار ، سوق المواشي ، سوق الذهب ، سوق العباءات ..) ويمكن الا يتمثل السوق في مكاناً واحداً للقاء البائعين والمشترين ولكن مجموعة علاقة التعامل بينهم تمثل نوعاً من السوق مثلاً سوق العقار او سوق خدمات المهندسين او سوق الملابس او سوق الأدوات القرطاسية ... وهكذا ويمكن الا يلتقي البائعون او المشترون اطلاقا ولكن تتم اعلاقة بينهم عبر الهاتف او الخدمات البرقية بل إن هناك اسواقاً نسمع عنها ولكن ليس لها مكان محدد بل تمثل علاقة البيع والشراء مثل سوق الأوراق المالية او سوق العملات الأجنبية بل إن بعض السلع الدولية مثل البترول والذهب وغيرهما يتخطى سوقها الحدود

الجغرافية يجب ملاحظة أن مفهوم السوق لا يرتبط بمكان معين، ففي كثير من الأحيان نسمع عن أسواق لا يتوفر فيها وجود مكان مادي محدد كأسواق النفط، أسواق الذهب العالمية، أسواق العملات العالمية وهكذا، وفيما يلي سنقوم بالتعرف على العناصر المكونة للسوق:

أولاً: الطلب (The Demand):

يقصد بالطلب في علم الاقتصاد الطلب الفعال على السلعة أي رغبة المستهلك في شراء السلعة مقرونة بقدرته المالية على الشراء، فالرغبة في الشراء لإحدى السلع لا تكفي وحدها حتى يصبح الطلب فعالا أي له تأثير على سوق تلك السلعة بل يجب أن تقترن الرغبة مع القدرة المالية والاستعداد لدفع السعر المحدد للحصول على السلعة، ويمثل الطرف الأول في السوق، حيث يقوم المستهلك بطلب وشراء السلع والخدمات المختلفة. هو الكميات التي كون المستهلكون مستعدين وقادرين على شرائها من السلعة خلال مدة زمنية معينة عند مختلف الأثمان المحتملة للسعلة. ويقوم المستهلك بوضع جدول طلب خاص به يوضح الكميات التي سيقوم المستهلك بشرائها مقابل كل سعر محتمل لهذه السلعة.

دالة الطلب:

وهي تمثل العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة والعوامل المؤثرة من الطلب عليها ويمكن وضع دالة الطلب في **الصورة الآتية:**

ك ط = د(ث، ل، ع1، ع2 ، ن، ذ)

حيث ك ط تمثل الكمية المطلوبة من السلعة / ث تمثل سعر السلعة / ل تمثل الدخل / ع1 تمثل سعر السلعة البديلة/ع تمثل سعر السلعة المكملة/ ن تمثل عدد المستهلكين / ذ تمثل أذواق المستهليكن.

معادلة الطلب السعرية:

يمكن التعبير عن دالة الطلب السعرية في معادلة **كالآتي:**

ك ط = أ – ب ث

حيث ك ط = الكمية المطلوبة من السلعة / ث = سعر السلعة

المعامل (أ) يمثل الكمية المطلوبة من السلعة بفرض أن سعرها = صفر أي مجانية.

الأشارة (ـ) تمثل العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر .

المعامل (ب) تمثل نسبة التغير في الكمية المطلوبة إلى التغير في سعر السلعة وهي تعبر عن مقدار التغير الذي يحدث في الكمية المطلوبة من السلعة عند تغير السعر بوحدة واحدة.

وهي تمثل العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر السلعة (مع اقتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على السلعة وهي الدخل وأسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة وعدد المستهلكين وأذواق المستهلكين ويمكن التعبير عن دالة الطلب

السعرية في شكل جدول أو في شكل منحنى أو في شكل معادلة رياضية ويسمى هذا بجدول الطلب.

جدول الطلب

الثمن (السعر)	5	10	15	20	25
الكمية المطلوبه	100	90	80	70	60

جدول الطلب: جدول يوضح الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها خلال فترة زمنية معينة.

تعتبر الرغبة والاستطاعة من محددات الطلب الفعال (**Effective Demand**). فالرغبة في شراء السلعة مع عدم قدرة المستهلك على الحصول عليها لن يؤدي إلى شرائها. ومن جانب آخر، فإن قدرة المستهلك على شراء السلعة مع عدم الرغبة في الحصول عليها لن يؤدي إلى وجود طلب فعال على السلعة. وأخيراً، يجب تحديد الفترة الزمنية التي يتم من خلالها دراسة طلب المستهلك على السلعة، حيث يمكن للمستهلك أن يقوم بتغيير طلبه على السلعة مع مرور الزمن.

قانون الطلب:

ينص قانون الطلب على وجود علاقة عكسية او سالبة بين سعر سلعة معينة والكمية المطلوبة منها مع بقاء العوامل الأخرى على حالها أي ثابتة لا تتغير وبعبارة أخرى فإن المستهلك يطلب كمية كبيرة من سلعة ما إذا انخفض سعرها وكمية اقل إذا ارتفع السعر .

قانون الطلب على أن "تتمدد الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة ما عندما ينخفض ثمنها وتنكمش عندما يرتفع ثمنها بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها هي علاقة عكسية. والمقصود بـ"بقاء العوامل الأخرى على حالها" هو ثبات العوامل المحددة للطلب.

منحنى الطلب الفردي (Individual Demand Curve)

هو رسم بياني لتوضيح العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها بيانياً وينحدر من أعلي جهة اليسار إلي أسفل جهة اليمين، كما نص عليها قانون الطلب. ويمثل المحور الافقي الكميات المطلوبة بينما يمثل المحور الرأسي مستويات الأسعار المختلفة للسلعة.

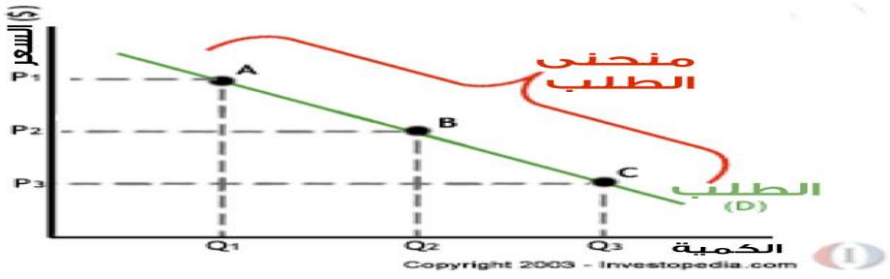

ويتبين من جدول الطلب ومنحنى الطلب أن هناك علاقة عكسية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها أي أنه إذا انخفض ثمن السلعة تزداد الكمية المطلوبة منها وإذا ارتفع ثمن السلعة

تنخفض الكمية المطلوبة منها وهذا هو قانون الطلب والذي يبين العلاقة العكسية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها.

ويلاحظ أن الثمن يكون هو المتغير المستقل والكمية المطلوبة هي المتغير التابع بمعنى أن الثمن يتغير ثم تتبعه التغيرات في الكمية المطلوبة من السلعة.

كما يلاحظ أن ميل منحنى الطلب سالب أي أنه يتجه من أعلى إلى أسل متجه إلى جهة اليمين لأن التغيرات في الكمية المطلوبة تكون في عكس اتجاه التغير في الثمن.

العوامل الأساسية المحددة لثمن السلعة :

1- **منفعةالسلعة:**ما تحققه السلع من منافع مختلفة للفرد والمجتمع.

2- **ندرة السلعة:** ومدي توافرها في الأسواق حيث أنه كلما زادت هذه الندرة إتجه ثمن السلعة للإرتفاع أو العكس أيضاً.

منحنى طلب السوق (Market Demand Curve):

إن منحنى الطلب السابق هو منحنى الطلب الخاص بمستهلك

واحد فقط على سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة. فقد يكون هذا المنحنى منحنى الطلب الخاص بك على سلعة معينة كالتفاح مثلاً. ويمكننا الحصول على منحنى طلب السوق (أي منحنيات الطلب الخاصة لجميع المستهلكين على التفاح) عن طريق تجميع أفقي لمنحنيات الطلب الفردية.

- **محددات الطلب (Determinants of Demand):**

العوامل الأخرى والتي تم ذكرها في نص قانون الطلب، فهي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى الطلب ومن ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير موقع منحنى الطلب بالكامل إلى موقع آخر وذلك حسب نوع التغير، وهذه العوامل **هي:**

1- ذوق المستهلك:

ان تغير ذوق المستهلك سيعمل على تغير الطلب على السلعة. فإذا كان هذا التغير في صالح السلعة (أي أن المستهلك أصبح يفضل السلعة الآن ويرغب في الحصول عليها) سيرتفع الطلب على السلعة، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين. أما إذا لم يعد المستهلك راغباً في السلعة، أي تحول أذواق المستهلكين عن السلعة، سينخفض الطلب على السلعة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار

2- عدد المشترين:

كلما ارتفع عدد مستهلكي السلعة كلما ارتفع الطلب على السلعة، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين، وكلما انخفض عدد مستهلكي السلعة كلما انخفض الطلب على السلعة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار.

3- توقعات المستهلكين:

إذا توقع المستهلك إرتفاع سعر السلعة في المستقبل أو نفاذها من الأسواق، فإن ذلك سيدفع المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة في الوقت الحاضر، وبالتالي سيرتفع الطلب على السلعة وينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين. أما إذا توقع المستهلك إنخفاضه في المستقبل، فإنه سوف يقلل طلبه على السلعة حالياً من أجل الحصول عليها في المستقبل بسعر أقل، وهذا سيعمل على إنخفاض الطلب على السلعة وبالتالي انتقال منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار.

4- أسعار السلع الأخرى:

إن تغير أسعار السلع الأخرى قد يعمل على التأثير على الطلب على سلعة ما. وهذا يعتمد بالطبع على نوع السلع الأخرى. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السلع كما يلي:

أ- السلع البديلة (Substitutes):

هي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك، كالشاي والقهوة مثلاً. فإرتفاع سعر القهوة سيعمل على زيادة الطلب على الشاي (حيث يمكن إحلال الشاي محل القهوة في الاستهلاك)، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأعلى. أما إنخفاض سعر القهوة سيعمل على إنخفاض الطلب على الشاي، ومن ثم انتقال منحنى الطلب على الشاي إلى الأسفل.

ب- السلع المكملة (Compliments):

وهي السلع التي لا يمكن استهلاك الواحدة منها إلا باستهلاك الأخرى، كالشاي والسكر، الكاميرا والفيلم وهكذا. ويؤدي إرتفاع سعر الشاي مثلاً إلى إنخفاض الطلب على السكر، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأسفل. أما إنخفاض سعر الشاي فسيعمل على إرتفاع الطلب على السكر، ومن ثم انتقال منحنى الطلب على السكر إلى الأعلى.

5- دخل المستهلك:

يعتبر دخل المستهلك من العوامل الرئيسية المحددة لطلب المستهلك على السلعة وذلك حسب نوع السلعة. ويمكن التمييز بين نوعين من السلع:

أ- السلع العادية (Normal Goods):

وهي السلع التي يرتفع الطلب عليها عند إرتفاع دخل المستهلك وبالتالي انتقال منحنى الطلب عليها للأعلى. ومن هذه السلع نجد الملابس الفاخرة أو تناول وجبات الطعام في المطاعم الراقية مثلاً.

ب- السلع الرديئة (Inferior Goods):

وهي السلع التي ينخفض الطلب عليها عند إرتفاع دخل المستهلك وبالتالي انتقال منحنى الطلب عليها للأسفل. ومن هذه السلع نجد مثلاً الفلافل والسلع المقلدة.

الشكل البياني التالي بين أثر تغير محددات الطلب بالزيادة والنقصان علي منحني الطلب

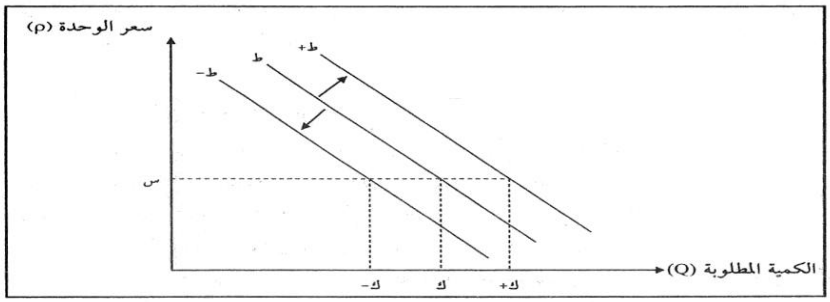

هل لديك قدرة علي التمييز بين التغير فى الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

التغير في الكمية المطلوبة:

يحدث التغير في الكمية المطلوبة من السلعة بسبب تغير سعر السلعة بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على السلعة والتي تسمى ظروف الطلب وهي عدد المستهلكين ودخل المستهلكين وأذواق المستهلكين وأسعار السلع الأخرى البديلة أو المكملة، وفي هذه الحالة يتم الانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى الطلب

تغير الطلب:

يحدث التغير في الطلب بالزيادة أو النقص عند حدوث تغير في العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على السلعة والتي تسمى ظروف الطلب مع ثبات الثمن، فإذا تغيرت هذه العوامل بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة فإن منحنى الطلب ينتقل بأكمله إلى جهة اليمين وهذه هي حالة زيادة الطلب أما إذا تغيرت هذه العوامل بحيث يحصل نقص في الطلب على السلعة فإن منحنى الطلب للسلعة ينتقل إلى جهة اليسار.

ظروف الطلب:

1) عدد المستهلكين. 2) دخل المستهلكين.

3) أذواق المستهلكين 4) سعر السلع الأخرى البديلة.

5) سعر السلع الأخرى المكملة

ثانياً: العرض Supply

يمثل العرض الجانب الآخر من السوق، حيث يقوم المنتج بإنتاج وبيع السلع والخدمات المختلفة. فعند كل سعر محتمل للسلعة التي ينوي المنتج عرضها، نجد هناك كمية معينة سيقوم المنتج بعرضها وبيعها وهذا ما يسمى بجدول العرض.

جدول العرض: وهو عبارة عن جدول يوضح الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المنتج إنتاجها وبيعها خلال فترة زمنية معينة.

قانون العرض (Law of Supply):

إن العلاقة بين سعر السلعة (كمتغير مستقل) والكمية المعوضة منها كمتغير تابع) هي علاقة موجبة او طردية مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض ويبن قانون العرض المشار إليه أن الكمية المعروضة من سلعة ما سوف تزيد كلما ارتفع سعر السلعة وسوف تنخفض كلما قل سعر السلعة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، ينص قانون العرض على أنه "تتمدد الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة ما بإرتفاع ثمنها وتنكمش بإنخفاضه بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها"، فإن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها هي علاقة طردية.

منحنى العرض الفردي (Individual Supply Curve):

هو رسم بياني يبين العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها بيانياً، كما نص عليها قانون العرض. ويمثل المحور الافقي الكميات المعروضة بينما يمثل المحور الرأسي مستويات الأسعار المختلفة للسلعة.

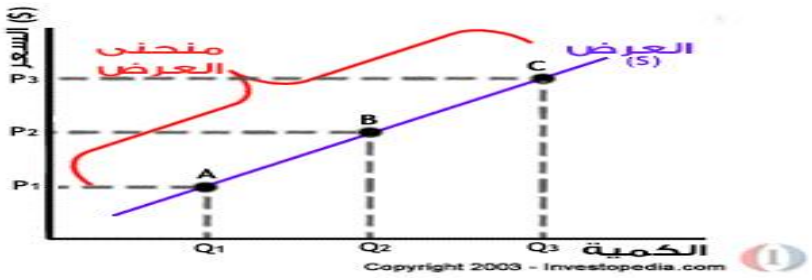

منحنى عرض السوق (Market Supply Curve):

المنحنى السابق هو منحنى العرض الخاص بمنتج واحد فقط لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة. ويمكن الحصول على منحنى عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات العرض الفردية.

محددات العرض (Determinants of Supply):

العوامل الأخرى والتي تم ذكرها في قانون العرض، فهي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى العرض، ومن ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير منحنى العرض بالكامل إلى موقع آخر وذلك حسب نوع التغير. وهذه العوامل هي:

1- أسعار عناصر الإنتاج:

يعمل إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة على رفع تكلفة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة، وبالتالي سيقوم المنتج بإنتاج كميات أقل منها مما يدفع العرض للإنخفاض، ومن ثم انتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى وإلى اليسار، مما يعني أن الكميات المعروضة أقل من السابق عند كل مستوى سعري. من جانب آخر، فإن إنخفاض أسعار عناصر الإنتاج يعني إنخفاض تكلفة إنتاج هذه السلعة، وهذا يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر منها، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض

للأسفل وإلى اليمين، مما يعني كميات معروضة أكبر عند كل مستوى سعري للسلعة.

2- عدد المنتجين:

كلما ارتفع عدد منتجي السلعة كلما ارتفع العرض من هذه السلعة، ومن ثم انتقال منحنى العرض للأسفل وإلى اليمين. وكلما انخفض عدد منتجي السلعة، كلما انخفض العرض منها، وبالتالي ينتقل منحنى العرض للأعلى وإلى اليسار.

3- التكنولوجيا المستخدمة:

تطور مستوى التكنولوجيا المستخدم في عملية إنتاج السلعة يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج، ومن ثم إرتفاع العرض،وبالتالي انتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل جهة اليمين, أما إنخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدم أو تراجعه يعمل على زيادة تكلفة الإنتاج، أي إنخفاض عرض السلعة وانتقال منحنى العرض للأعلى .

- الضرائب والمعونات الحكومية:

عند قيام الحكومة بفرض ضريبة على الإنتاج، فإن ذلك يعني إرتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة، وبالتالي قيام المنتج بإنتاج كميات أقل من السلعة، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض عرض السلعة، وانتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى وإلى اليسار. أما عند قيام الحكومة بإعطاء معونات للمنتج، فإن هذا يعني إنخفاض تكلفة

الإنتاج، مما يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر من السلعة، وانتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل وإلى اليمين.

- **حالات زيادة عرض السلعة والتي تؤدي إلى انتقال منحنى عرض السلعة إلى اليمين وإلى أسفل :**

أ- زيادة عدد البائعين او المنتجين للسلعة .

ب- إنخفاض أسعار عناصر الإنتاج .

ت- تطبيق التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج .

ث- إنخفاض نسبة الضرائب أو تقديم زيادة الإعانات الحكومية .

- **حالات نقصان عرض السلعة والتي تؤدي إلي انتقال منحنى العرض إلى اليسار :**

1. نقصان عدد البائعين او المنتجين للسلعة .
2. إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج .
3. استخدام تكنولوجيا أقل تطوراً وأكثر تكلفة في العملية الإنتاجية
4. زيادة نسبة الضرائب أو تخفيض الإعانات الحكومية .

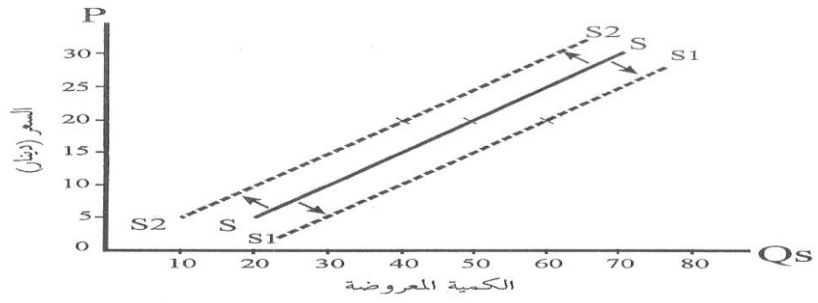

ثالثاً : مرونة الطلب: Elasticity of Demand:

هي مقياس لدى إستجابة الكمية المطلوبة من أي سلعة للتغير في العوامل المؤثرة في الطلب على هذه السلعة. فقد يكون العامل المؤثر في الطلب هو السعر فتعرف في هذه الحالة بالمرونة السعرية للطلب **Price Elasticity of Demand** فهي تقيس درجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة نفسها. أما إذا كان العامل المؤثر هو الدخل ففي هذه الحالة تعرف بالمرونة الداخلية للطلب **Income Elasticity of Demand** وتقيس درجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل. أما إذا كان العامل المؤثر هو أسعار السلع الأخرى فالمرونة تعرف بالمرونة المتقاطعة للطلب **Cross Elasticity of Demand** فهي مقياس لدرجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في أسعار السلع الأخرى.

تعريف مرونة الطلب:

مدي تغير أو حساسية أو إستجابة الكميات المطلوبة من السلع والخدمات لتغييرات الأثمان إرتفاعاً أو إنخفاضاً.

إذا كان التغير في سعر السلعة بنسبة معينة يؤدي إلى تغير درجة كبيرة ونسبة أكبر في الكمية المطلوبة فإن الطلب على السلعة يكون طلب مرن أي يستجيب بدرجة كبيرة للتغيرات التي تحدث في السعر أما التغيرات في السعر يؤدي إلى تغيرات بدرجة قليلة وبنسبة أقل فإن الطلب على السلعة يكون طلب غير مرن.

أم التغيرات في الثمن يؤدي إلى تغيرات في الكمية المطلوبة بنفس النسبة فإن الطلب على السلعة يكون الطلب متكافئ المرونة.

نستطيع أن نميز بين ثلاثة انواع من مرونات الطلب

- مرونة الطلب السعرية – مرونة الطلب الدخلية
- مرونة الطلب التقاطعية

قياس مرونة الطلب السعرية:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في السعر}}$$

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{س}}{\text{ك}} \times \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{س}}$$

$$= \frac{\text{السعر الأصلي للسلعة}}{\text{الكمية المطلوبة الاصلية}} \times \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير في السعر}}$$

وإذا كان معامل مرونة الطلب > 1 يكون الطلب على السلعة كثير المرنة

وإذا كان معامل مرونة الطلب < 1 يكون الطلب على السلعة قليل المرنة

وإذا كان معامل مرونة الطلب = 1 يكون الطلب على السلعة متكافئ المرونة

وإذا كان معامل مرونة الطلب = 0 يكون الطلب على السلعة عديم المرونة

وإذا كان معامل مرونة الطلب = & يكون الطلب على السلعة لانهائى المرنة

ويلاحظ أن اشارة معامل مرونة الطلب السعرية تكون سالبة في كل الحالات بسبب العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

مرونة الطلب الداخلية:

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير الذي يحدث في دخل المستهلك إرتفاعاً وإنخفاضاً وتقاس كالآتي:

$$\text{مرونة الطب الداخلية} = \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في الدخل}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك ط}}{\text{ك ط}} \times \frac{\text{ل}}{\Delta \text{ل}}$$

$$\therefore \text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\Delta \text{ك ط}}{\Delta \text{ل}} \times \frac{\text{ل}}{\text{ك ط}}$$

$$\text{أي مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في الدخل}} \times \frac{\text{الدخل الأصلي}}{\text{الكمية المطلوبة الأصلية}}$$

وإذا كان معامل مرونة الطلب الداخلية > 1 صحيح يكون الطلب على السلعة مرن بالنسبة للتغيرات في الدخل.

وإذا كان معامل مرونة الطلب الداخلية < 1 صحيح يكون الطلب على السلعة غير مرن بالنسبة للتغيرات في الدخل.

ويلاحظ أن اشارة معامل مرونة الطب الداخلية تكون **موجبة** بالنسبة للسلع العادية وهي السلع والتي يكون هناك علاقة طردية بين الدخل والطب عليها.

ولكن يلاحظ أن هناك حالات تكون فيها اشارة معامل مرونة الطلب الداخلية **سالبة** ويحدث ذلك في حالة السلع الدنيا الرديئة (**Inferior Goods**) وهي السلع التي إذا زاد دخل المستهلك يقل طلبه عليها وتكون العلاقة بين الدخل والطلب علاقة عكسية. ومن الأمثلة لهذه السلعة الأدوات الكهربائية المستعملة والسيارات المستعملة والأقمشة الرديئة ....)

مثال لحساب مرونة الطلب الداخلية:

بفرض أن الدخل الشهري لأحد الأفراد ارتفع من 1200 جنية إلى 1600جنية فزادت الكمية المطلوبة من اللحوم من 10 كيلوا إلى 12 كيلو المطلوب حساب مرونة الطلب الداخلية لتلك السلعة وهل اللحوم سلعة ضرورية أم كمالية بالنسبة لهذا الشخص ولماذا.

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\Delta \text{ك ط}}{\Delta \text{ل}} \times \frac{\text{ل}}{\text{ك ط}}$$

$$\frac{1200}{10} \times \frac{10-12}{1200-1600} =$$

$$\frac{1200}{10} \times \frac{2}{400} =$$

$= \frac{6}{10} = 0.6$ بما ان معامل مرونة الطلب الداخلية أقل من 1 صحيح إذا الطلب على اللحوم بالنسبة للشخص غير مرن إذا السلعة ضرورية لهذا الشخص لأن الطلب عليها غير مرن.

امثلة:

والمطلوب حساب مرنة الطلب المتقاطعة وتحديد العلاقة بين السلعتين.

$$\text{مرونة الطلب المتقاطعة} = \frac{\text{س}2}{\text{ك}1} \times \frac{\Delta\text{ك}1}{\Delta\text{س}2}$$

$$= \frac{10}{50} \times \frac{50-10}{10-12}$$

$$= \frac{10}{50} \times \frac{50}{2}$$

= +5 بما ان اشارة معامل مرونة الطلب المتقاطعة موجبة ،السلعتان بديلتان لبعضهما.

العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب السعرية:

تختلف مرونة الطلب السعرية من سلعة إلى أخرى فبعض السلع يكون الطلب عليها مرن وبعض السلع الأخرى يكون الطلب عليها غير مرن وتتوقف مرونة الطلب على عدة عوامل أهمها.

1- مدى ضرورة السلعة للمستهلك:

إذا كانت السلعة ضرورية للمستهلك يكون الطلب عليها غير مرن أي أنه إذا تغير سعر السلعة بنسبة معينة لا يحدث تغيرات كبيرة

في الكمية المطلوبة منها وبالتالي يكون الطلب عليها غير مرن مثل الطلب على الأدوية والسلع الغذائية الأساسية.

أما إذا كانت السلعة كمالية للمستهلك فيكون الطلب عليها مرن فإذا حدث تغير في سعر السلعة بنسبة معينة يحدث تغير في الكمية المطلوبة بنسبة أكبر.

2- مدى وجود بديل للسلعة يمكن أن يحل محلها في الاستهلاك:

إذا كان هناك بديل للسلعة يكون الطلب عليها مرن لأنه إذا ارتفع سعرها مثلا بنسبة معينة سوف تقل الكمية المطلوبة منها كثيراً لأن المستهلكين سوف يتحولون إلى استهلاك الأخرى البديلة إما إذا كان السلعة ليس لها بديل يحل محلها فيكون الطلب عليها غير مرن فمثلا إذا ارتفع سعر السلعة بنسبة معينة لا يحدث نقص كبير في الكمية المطلوبة منها لأن السلعة ليس لها بديل.

3- مستوى سعر السلعة ونسبة ما ينفق عليها من دخل المستهلك:

إذا كان سعر السلعة منخفضاً ولا يمثل الانفاق على شراءها نسبة كبيرة من دخل المستهلك فإن الطلب عليها يكون غير مرن أي أنه إذا حدث تغير في سعر السلعة بنسبة معينة لا يحدث تغير كبير في الكمية المطلوبة منها أما إذا كان سعر السلعة مرتفع ويمثل الانفاق على شراؤها نسبة كبيرة من دخل المستهلك فإن الطلب عليها يكون مرن.

4- المدى الزمنية:

مرونة الطلب على السلعة تكون أكبر في المدة الطويلة بالمقارنة مع المدة القصيرة لأن المدة الطويلة تسمح بتغير عادات المستهلكين وبالتالي تغيير طلبهم على السلعة بدرجة أكبر عند حدوث تغير في سعر السلعة.

مرونة العرض:

- مرونة العرض السعرية:

مرونة العرض السعرية لا تختلف من حيث المفهوم عن مرونة الطلب السعرية ولا تقل أهمية عنها ، فهي تعني مدى استجابة الكمية المعروضة من سلعة ما للتغيرات في سعرها .

ويتم احتساب معامل مرونة الطلب السعرية باستخدام الصيغة التالية:

معامل مرونة العرض السعرية (ES) = التغيير النسبي في الكمية المعروضة / التغيير النسبي في سعر السلعة

محددات مرونة العرض السعرية : عامل الزمن:

يعتبر الزمن اهم محمدد لمرونة العرض السعرية حيث تكون مرونة عرض السلعة قليلة جداً في المدى القصير لعدم تمكن المنتجين من الاستجابة للتغيرات في سعر السلعة وعدم استطاعتهم تغيير عناصر الانتاج اما في المدى الطويل فتصبح مرونة عرض

السلعة عالية ويستطيع المنتجون زيادة الكمية المرعوضة منها والاستجابة للإرتفاع في سعر السلعة

قابلية السلعة للتخزين:

كلما كانت السلعة قابلة للتخزين وغير سريعة للعطب كلما أصبحت مرونة عرضها اكبر إذا يستطيع منجوا السلعة زيادة عرضها او (تخفيضه) عن طريق التخزين فإذا ارتفع السعر يزداد العرض وإذا انخفض السعر يقل الرعض ويزيد المخزون من السلعة .

قابلية عناصر الإنتاج للانتقال

كلما كانت عناصر الإنتاج قالبة للتحول من إنتاج سلعة إلى أخرى كلما كانت مرونة عرض السلعة اكبر اما إذا كانت عناصر الإنتاج غير قابلة للتحول فإن المنتج لا يستطيع الاستجابة وزيادة عرض السلعة في حالة إرتفاع سعرها وتقليص عرض السلعة التي انخفض سعرها .

الوباء(كورونا) وأثره على الطلب والعرض

لاشك ان أن اقتصاديات العالم أجمع قد تأثر بهذه الجائحة التى لم يتوقف آثرها على المجال الطبي فقط ولاكن أمتد أثرها على جميع مجالات الحياة المختلفة وفى الجانب الاقتصاد فلقد تأثر تأثيراً واضحاً ونشير فى هذا الجزء إلى تأثيرها على جانب العرض والطلب، ويتضح أثرها على سواق السلع الأولية حيث أن الصدمة الاقتصادية العالمية لجائحة كورونا قد أدت إلى تراجع معظم

أسعار السلع الأساسية، ومن المتوقع أن تؤدي إلى خفض كبير في الأسعار.

وقد كانت الطاقة والمعادن الأكثر تأثراً بالتوقف المفاجئ للنشاط الاقتصادي والتباطؤ العالمي الخطير المتوقع. وشهدت أسعار السلع الأساسية المرتبطة بالنقل، ومنها النفط، أكثر الانخفاضات حدة. وبحسب هذا التقرير، فعلى الرغم من التأثير المعتدل على التوقعات الخاصة بمعظم السلع الزراعية، فإن تعطل سلاسل الإمداد والخطوات الحكومية لتقييد الصادرات أو تخزين السلع الأساسية يثير مخاوف تتمثل في تعرض الأمن الغذائي للخطر.

فإن الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة سيحد من الطلب ويسبب اضطرابات في جانب العرض، مما يؤثر سلبًا على البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية. ويمكن أن يستفيد واضعو السياسات من أسعار النفط المنخفضة لإجراء إصلاحات لدعم الطاقة بهدف المساعدة على إيجاد حيز في المالية العامة للإنفاق على الأنشطة الملحة ذات الصلة بمكافحة الجائحة. ويجب أن يصاحب هذه الإصلاحات تقوية شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الشرائح الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية في المجتمع. ويجب أن يقاوم واضعو السياسات المطالبة بفرض قيود وإجراءات تجارية تعرض الأمن الغذائي للخطر، لأن الفقراء هم الأكثر تضررا.

كما يمكن أن تؤدي هذه الجائحة فى ظل تقلبات أسواق السلع مع أسعار النفط المنخفضة إلى انتكاسة خطيرة للاقتصادات النامية، كما يمكن أن تلحق الضرر بالاستثمارات الضرورية في البنية التحتية الحيوية التي تساند النمو على المدى الطويل وتخلق فرص عمل جيدة، وعلى المجتمع الدولي أن يحتشد معًا لمعالجة هذه الانتكاسات من خلال تعزيز الإجراءات التدخلية في المصادر المتنوعة للطاقة والنقل المستدام وتوفير مرافق البنية التحتية الرقمية والخدمات التي تسمح للناس بالتواصل في هذه الأوقات التي يشوبها عدم اليقين، وخلص هذا أن هذه الجائحة يمكن أن تؤثر على العرض والطلب على السلع الأساسية لفترة طويلة يتوقف طول الفترة وقصرها على مرونة التغير فى العرض والطلب من تلك السلع والإجراءات المتخذة من قبل الدول لتفادى هذه الجائحة

بعض التطبيقات

1- ميز بين قانون الطلب وقانون العرض.
2- أذكر محددات الطلب ومحددات العرض.
3- عرف مرونة الطلب ومرونة العرض.
4- الفرق بين فائض الطلب وفائض العرض
5- قم بتطبيق تبين من خلالة أثر جائحة كورونا على العرض والطلب علي أى سلعة

أختر علامة (ص) إذا كانت العبارة صحيحة وعلامة (خ) إذا كانت خاطئة:

- لتغير فى محددات الطلب يؤدى الى الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب بينما التغير فى سعر السلعة يؤدى الى انتقال منحنى الطلب الكامل؟
- يحدث اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التى تطرأ على العوامل المحددة للعرض
- يحدث اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التى تطرأ على العوامل المحددة للطلب
- تصل المنفعة الحدية الى الصفر عندما تكون المنفعة الكلية عند أقصى قيمة له
- تشير علامة (–) للعلاقة الطردية بين الكمية المطلوبة والسعر

- **أختر الاجابة الصحيحة مما يلي :**
- **ينحدر منحني الطلب من ..... إلي .....**

أ– أعلى جهة اليسار – أسفل جهة اليمين ب– أسفل جهة اليسار – أعلى جهة اليمين جـ – أعلى جهة اليمين – أسفل جهة اليسار د– غير ما سبق

–العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة علاقة ..... بفرض ثبات العوامل الاخرى

أ. عكسية – طردية ب– طردية جـ– طردية – عكسية د– عكسية

- **تتمدد الكمية المطلوبة من السلعة عندما .....ثمنها وتنكمش عندما.....ثمنها بفرض ثبات باقي العوامل**

أ– (ينخفض – ينخفض) ب – (يرتفع – يرتفع) جـ –(ينخفض– يرتفع)
د– (يرتفع– تنخفض)

- تعني مرونة الطلب السعرية :

A– عدم تغير الطلب B– ثبات الطلب C. – استجابة الطلب بنسب مختلفة
D – استجابة الطلب لتغيرات الدخل .

1. من حالات المرونة A– عديم المرونة B– كثير المرونة . C – لانهائي المرونة D– كل ما سبق
2. عندما تكون م ط ث > الواحد يكون الطلب A– عديم المرونة B– كثير المرونة . C – لانهائي المرونة D– كل ما سبق

المبحث الثاني
توازن السوق

- **مقدمة :**

يقصد بتوازن السوق الحالة التي عندها تتساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من نفس السلعة خلا فترة زمنية معينة وبعبارة أخرى يتحقق توازن السوق عندما يرغب المشترون في شراء كمية معينة من السلعة ويرغب الباعة في بيع نفس الكمية خلال فترة السوق وعندئذ يخلو السوق من السلعة فلا فائض طلب ولا فائض عرض في السوق.

بعد أن تعرفنا على كل من الطلب والعرض، نقوم الآن بالربط الطرفين، وذلك من أجل التوصل إلى ما يسمى بتوازن السوق ويوضح الجدول التالي الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من نفس السلعة، والأسعار المقابلة لكل من هذه الكميات.

جدول التالي يبين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة والأسعار المقابلة لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة:

ث	ك ط	ك ع	الفرق
5	100	30	**فائض طلب = 70**
10	80	40	**فائض طلب = 40**
15	70	50	**فائض طلب =20**
20	60	60	**صفر**
25	50	70	**فائض عرض** = 20
30	40	80	**فائض عرض = 40**

إن وضع التوازن هو الوضع الذي يتحقق فيه شرط التوازن، وهو تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ك ط = ك ع

وبالتحقق من الجدول السابق، نلاحظ أن شرط التوازن يتحقق عندما يكون سعر السوق مساوياً لـ(20). ففي هذه الحالة، فإن الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة عند (60) وحدات. ولكن، لنفترض أن سعر السوق يساوي (10) ، وبالتالي فإن الكمية المطلوبة (80) وحدة، أكبر من الكمية المعروضة (40) وحدة، أي أن هناك فائضاً في الكمية المطلوبة يعادل (40) وحدات. ومما هو جدير بالذكر فإن فائض الطلب سيدفع السعر إلى الإرتفاع. وكلما ارتفع السعر، كلما قلت الكمية المطلوبة، وفي نفس الوقت، ارتفعت الكمية المعروضة (تذكر قانون الطلب وقانون العرض)، ويدفع هذا الفائض السعر إلى الإرتفاع إلى أن يتلاشى هذا

الفائض. ونلاحظ أنه عند سعر (5) دنانير، لا يوجد هنالك فائض طلب حيث تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة.

وينطبق نفس التحليل عند وجود فائض عرض. فإذا كان سعر السوق مساوياً (25)، فإن الكمية المعروضة (70) وحدة، أكبر من الكمية المطلوبة (50) وحدة، أي أن هناك فائضاً في الكمية المعروضة بمقدار (20) وحدة. إن وجود فائض العرض هذا سيدفع السعر للإنخفاض، وذلك من أجل تشجيع المستهلكين على طلب كميات أكبر من السلعة. فكلما انخفض السعر، كلما قلت الكمية المعروضة، وفي نفس الوقت، ارتفعت الكمية المطلوبة (تذكر قانون الطلب وقانون العرض)، وبالتالي يتقلص فائض العرض الموجود في السوق إلى أن يتلاشى هذا الفائض. ونلاحظ أنه عند السعر (20) لا يوجد هنالك فائض عرض، حيث أن الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة.

ويمكن أن يعرف السعر الذي تتساوى عنده كل من الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة بالسعر التوازني، حيث يلاحظ أنه عند هذا السعر بعدم وجود فائض طلب أو فائض عرض.

جدول: الكميات المطلوبة والكميات المعروضة والأسعار المقابلة لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة.

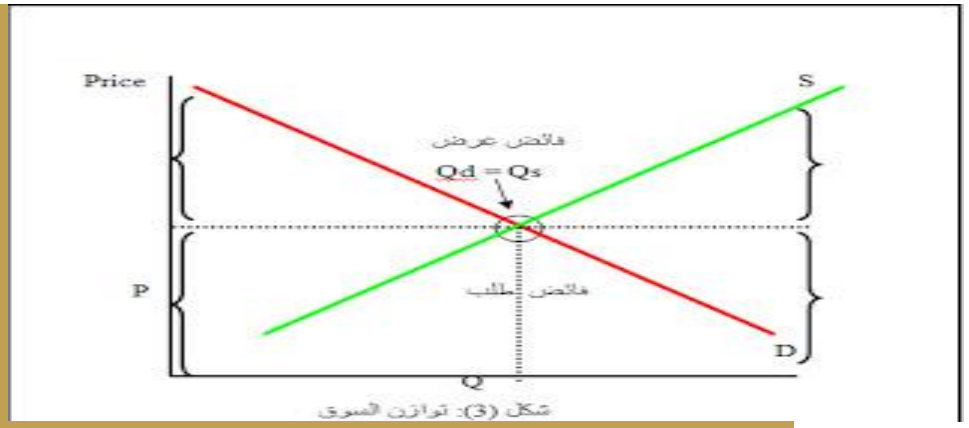

شكل (3): توازن السوق

- **التغيرات في وضع التوازن:**

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغير وضع التوازن في السوق، حيث تعمل التغيرات التي تحدث في العوامل المحددة للطلب، والتغيرات التي تحدث في العرض، إلى تغيير التوازن القائم. ويمكن تصنيف التغيرات التي تطرأ على توازن السوق إلى:

1- اختلال وضع **التوازن** بسبب التغيرات التي تطرأ على محددات الطلب.

2- **اختلال** وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على محددات العرض.

4- **اختلال** وضع التوازن بسبب التغيرات في محددات من الطلب والعرض معاً.

- **التوازن عند إنتقال منحنى العرض أو الطلب:**

Equilibrium when supply or demand curve shifts

ماذا يحدث لسعر السوق عندما ينتقل منحنى العرض او منحنى الطلب أو كليهما؟ للإجابة على هذا السؤال تبدأ أولاً بإنتقال منحنى الطلب. ذكرنا سالفاً أن تغير بعض العوامل مثل دخل المستهلك، أسعار السلع المرتبطة بالسلعة موضوع الدراسة، أذواق المستهلكين تؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب. كيف يكون رد فعل السوق للتغير في الطلب؟ ما الذي يحدث للسعر والكمية المعروضة من السلعة عند إنتقال منحتى الطلب؟ الشكل التالي يساعد في الإجابة على هذه التساؤلات:

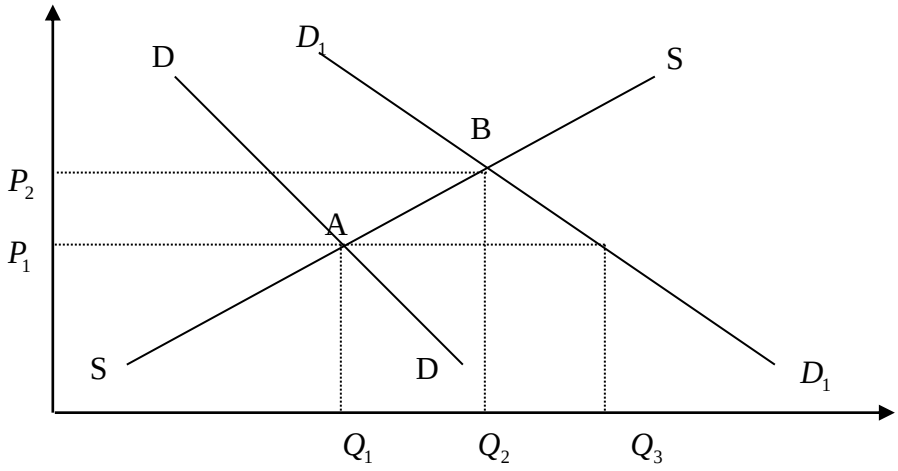

الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة x

لنفترض أن التوازن في سوق السلعة X قد حدث عند السعر P_1والكمية Q_1 نتيجة لزيادة دخل المستهلكون قد إنتقل منحنى الطلب على السلعة x من DD إلى $D_1 D_1$. مثل هذا الإنتقال في منحنى الطلب قد يؤدي إلى ذيادة الكمية المطلوبة من السلعة x

من Q_1 إلى Q_3 ويخلق طلب فائض فائض على هذه السلعة $(Q_3 - Q_1)$. بما أن سوق السلعة غير متوازن سيتحرك آلياً ناحية التوازن فيتعادل الطلب مع العرض عند السعر P_2 والكمية Q_2، فيصبح لدينا توازن جديد عند النقطة B. إذن إنتقال منحنى الطلب ناحية اليمين يؤدي إلى زيادة سعر السلعة وزيادة الكمية المعروضة من السلعة وعلى النقيض فإن إنتقاله ناحية الشمال يؤدي إلى إنخفاض سعر السلعة والكمية المطلوبة والمعروضة منها.

- **التوازن عند إنتقال منحنى العرض:**

نفترض أن منحنى العرض هو الذي إنتقل ماذا يحدث للتوازن عند إنتقال منحنى العرض. لنفترض أن منحنى السلعة x قد إنتقل من SS إلى S_1S_1 نتيجة للتطور التكنولوجي.

الطلب؟ الشكل التالي يساعد في الإجابة على هذه التساؤلات:

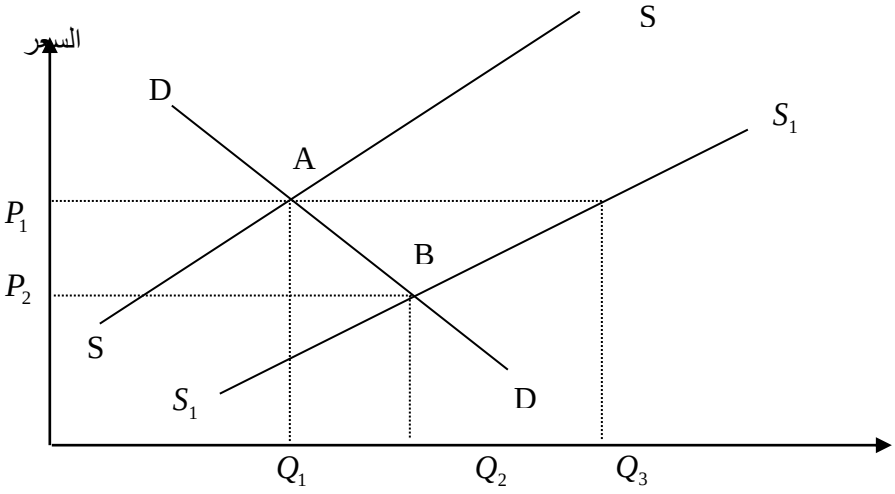

وإنتقال منحنى العرض سيؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة x فيخلق فائضاً فيهما مما يخفض سعرها ويزيد من الطلب. وبعد فترة قصيرة من عدم التوازن سيستقر السوق عند نقطة توازن جديدة B عند هذه النقطة يكون سعر السلعة أقل مما كان عليه الحال في السابق والكميات المعروضة والمطلوبة أكبر من مستواه السابق. إذن إنتقال منحنى العرض الإبتدائي إلى اليمين يقلل من سعر السلعة المعروضة ويزيد من الكميات المنتجة منها. وعلى العكس من ذلك فإن إنتقال منحنى العرض ناحية اليسار يزيد من سعر السلعة ويقلل من الكميات المنتجة منها.

- **التغيرات في الطلب والعرض في آن واحد:**

*** الحالة الأولي إنخفاض الطلب مع إنخفاض العرض:**

أ) إنخفاض الطلب = إنخفاض العرض

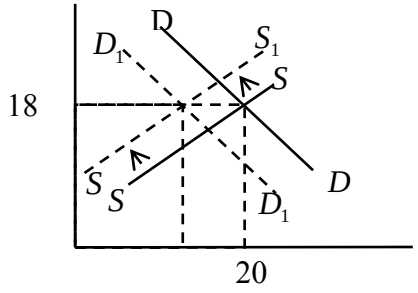

النتيجة:

إنخفاض كمية التوازن وثبات سعر التوازن.

ب) إنخفاض الطلب أكبر من إنخفاض العرض

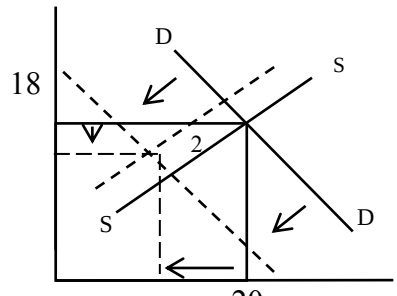

النتيجة: إنخفاض كل من سعر وكمية التوازن

ج/ إنخفاض الطلب أقل من إنخفاض العرض

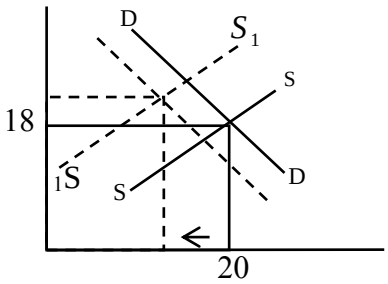

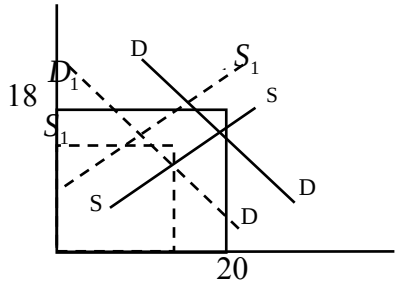

النتيجة: زيادة سعر التوازن وإنخفاض كمية التوازن

*** الحالة الثانية :** إنخفاض **الطلب مع زيادة العرض:**

أ/ إنخفاض الطلب = زيادة العرض

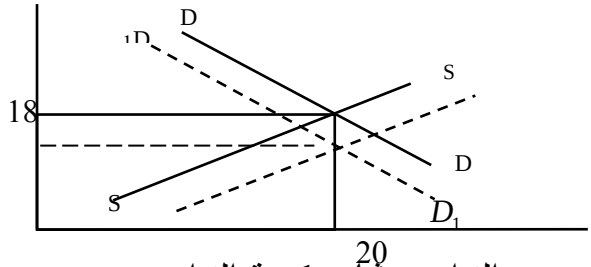

النتيجة: إنخفاض سعر التوازن وثبات كمية التوازن

ب/ إنخفاض الطلب أكبر من الزيادة في العرض:

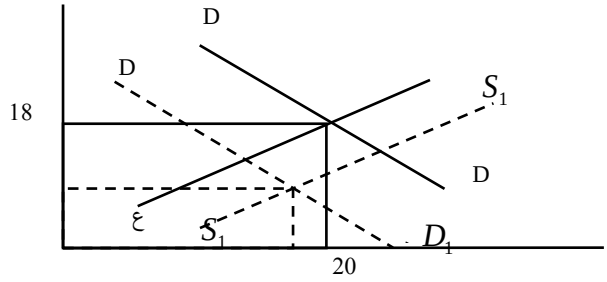

النتيجة: إنخفاض كل من سعر وكمية التوازن

ج/ إنخفاض الطلب أقل من الزيادة في العرض

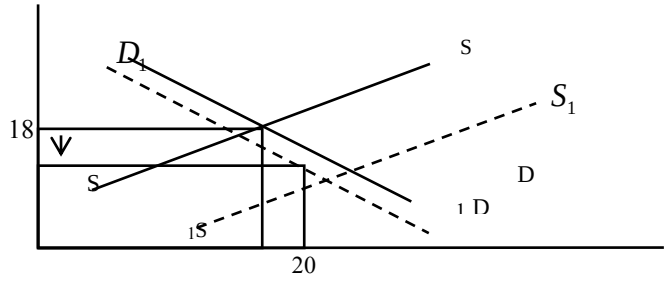

النتيجة: إنخفاض سعر التوازن وزيادة كمية التوازن

*** الحالة الثالثة زيادة الطلب وزيادة العرض**

أ/ زيادة الطلب = زيادة العرض:

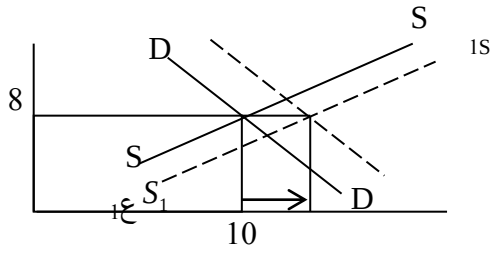

النتيجة: زيادة كمية التوازن وثبات سعر التوازن

ب/ زيادة الطلب أقل من الزيادة في العرض:

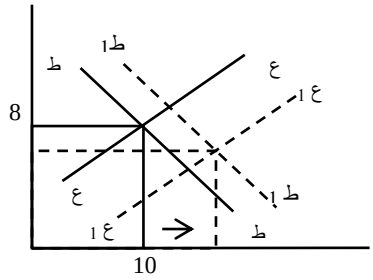

النتيجة:إنخفاض سعر التوازن وزيادة كمية التوازن

ج/ زيادة الطلب أكبر من زيادة العرض:

النتيجة:

زيادة كل من سعر وكمية التوازن

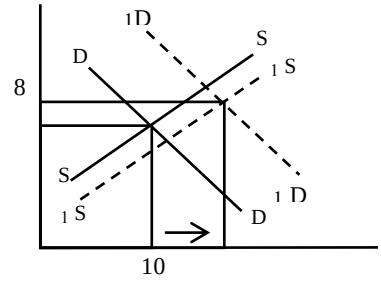

*** الحالة الرابعة + زيادة الطلب مع إنخفاض العرض**

أ/ زيادة الطلب يساوي النقص في العرض

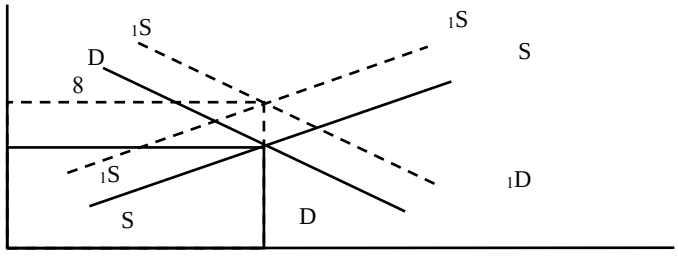

النتيجة: زيادة سعر التوازن وثبات كمية التوازن

حالات التوازن والتغيرات المختلفة فى ظروف كل من العرض والطلب

الحالة	ظروف الطلب	ظروف العرض	الأثر على التوازن	
			السعر	الكمية
زيادة الطلب وزيادة العرض بنفس القدر	⇧	⇧	-	⇧
زيادة الطلب ونقص العرض بنفس القدر	⇧	⇩	⇧	-
نقص الطلب وزيادة العرض بنفس القدر	⇩	⇧	⇩	-
نقص الطلب ونقص العرض بنفس القدر	⇩	⇩	-	⇩
زيادة الطلب بمقدار أكبر من زيادة العرض	⇧⇧	⇧	⇧	⇧
نقص الطلب بمقدار أكبر من نقص العرض	⇩⇩	⇩	⇩	⇩

بعض التطبيقات

1- وضح كيف يتحدد ثمن السلعة فى السوق (توازن الطلب والعرض)، مستخدما التحليل البيانى.

2- كيف يتحقق فائض الطلب وفائض العرض؟

3- وضح أثر تغير الطلب مع ثبات العرض علي وضع التوازن ؟

4- وضح أثر تغير العرض مع ثبات الطلب على وضع التوازن ؟

ضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخاطئة

1. - ينتقل منحني العرض إلي أعلي في حالة الزيادة
2. يتحقق التوازن عندما يكون العرض اعلى من الطلب
3. اذا كان السعر اقل من السعر التوازنى فان ذلك يعنى ان هناك فائض في العرض

4. يحدث اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التى تطرأ على العوامل المحددة للطلب.
5. لا يحدث اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التى تطرأ على العوامل المحددة للطلب والعوامل المحددة للعرض فى نفس الوقت.
6. التغير فى محددات الطلب يؤدى الى الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب ؟

من خلال بيانات الجدول التالى عن ك ط و ك ع و ث

السعر	الكمية المعروضة	الكمية المطلوبة
5	**30**	**40**
10	**40**	**45**
15	**55**	**55**
18	**60**	**50**

والمطلوب تحديد سعر وكمية التوازن للمستهلك وفائض الطلب والعرض ؟ مستعيناً بالرسم البيانى ؟

الفصل الرابع
توازن المستهلك

المبحث الأول

توازن المستهلك بإستخدام المنفعة

- **مقدمة :**

نحاول من خلال دراسة سلوك المستهلك التعرف على الأسس والقواعد التي يعتمد عليها في تحديد الكيفية التي يتصرف بهل في دخله، لا شك أن عملية إختيار المستهلك لكيفية محددة من سلعة من السلع أو مجموعة من السلع لا تقوم على الصدفة أو التجربة والخطأ وإنما تقوم على أسس وقواعد.

حاول مجموعة من الاقتصاديون تطوير مناهج يتم من خلالها الوصول لقواعد محددة تستخدم تلك القواعد في تفسير سلوك المستهلك، أهم هذه المناهج منهج المنفعة (**Utility approach**)، منهج منحنيات السواء (**Indifference curve approach**) نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على هذين المنهجين بالتفصيل.

- **فرضيات سلوك المستهلك:**

يقوم تحليل سلوك المستهلك على الفروض التالية:

- أن سلوك المستهلك يقوم على اساس التنافس التام بينهم في الحصول على السلعة بمعنى أن أياً منهم يستطيع التأثير في سعر السلعة.

- أن لدى المستهلكين دخولاً نقدية محدودة ومعلومات كاملة عن السوق والسعر.
- رشادة المستهلكين، بمعنى تصرفاته غير المتضاربة منطقياً ستملي عليه الاختيار بين البدائل المتوفرة له، بطريقة يعظم بها منفعته الكلية من الاستهلاك في حدود إمكانياته أي قدرتهم على القيام بالإختيارات المذكورة بشكل يقربهم من أهدافهم المتمثلة بتحقيق أكبر إشباع ممكن.
- رغبة المستهلكين في تعظيم المنفعة أو الأشباع الكليين لهم ضمن حدود دخولهم النقدية .
- .ثبات المنفعة الحدية للنقود (أي منفعة وحدة النقد)
- .افتراض كمي لمفهوم المنفعة (أي يمكن قياسها) لأن المنفعة مفهوم ترتيب .

- **منهج المنفعة: Utility approach**

تقوم فكرة سلوك المستهلك على أن طلب المستهلك تحدده منفعة كل سلعة بالنسبة له. وتعرف المنفعة على أنها اللذة أو الأشباع الذي يحصل عليه الفرد من إستهلاك سلعة معينة، تمثل هذه المنفعة العامل الوحيد الذي يحدد مقدار ما يرغب الأفراد في دفعة من سعر مقابل سلعة معينة، أو الكميات التي يرغبون في شرائها من تلك السلعة بأسعار معينة. لاحظ الاقتصاديون الكلاسيك أن المنفعة الإضافية للسلعة تقل كلما غستهلك الفرد مقداراً أكبر منها. فشراء سلعة معينة من قبل الفرد لا بد أن يقوم

على اساس المنفعة التي تولدها له، فإذا ما إشترى وحدة أخرى إضافية منها فإنها لن تولد له نفس المقدار من المنفعة أو اللذة كما في الوحدة الأولى. وهكذا تقل المنفعة الإضافية كلما إستعمل مقداراً أكبر من السلعة المذكورة. على سبيل المثال تناول الشخص الذي يشعر بالعطش كوباً من الماء البارد يحدث درجة كبيرة من الإشباع والكوب الذي يلية يحدث إشباعاً ولكن ليس بنفس المعدل، وربما أخذ الثالث، إلا أنهُ بعد ذلك لا يشعر بأي رغبة في تناول وحدة إضافية، ونقول عندئذٍ أنه بلغ مرحلة التشبع **Saturation point** بحيث يترتب على تناول وحدات إضافية بعدها ليس الشعور بالإشباع، وإنما بالضيق، وربما الضرر.

يطلق على الكمية من المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نتيجة لتلقيه قدراً معيناً من سلعة أو خدمة في فترة زمنية محددة بالمنفعة الكلية **Total utility** والمنفعة التي يحصل عليها الفرد من إستهلاك وحدة إضافية تعرف باسم المنفعة الحدية **Marginal Utility** أي أنها منفعة الوحدة الأخيرة ومصطلح حدي أول وحدة تؤخذ من الوحدات المتاحة.

لبيان المنفعة الكلية والمنفعة الحدية نأخذ المثال الرقمي التالي، الذي يوضح المنفعة التي يشتقها مستهلك ما من إستهلاك قطع من الحلوى.

- **المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:**

عدد القطع من الحلوى	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
0	0	–
1	60	60
2	105	45
3	130	25
4	145	15
5	155	10
6	160	5
7	160	0
8	154	6

ويتضح من الجدول أعلاه أن قطعة الحلوى الأولى قد أعطت المستهلك 60 وحدة من الإشباع أو المنفعة، وبتناوله القطعة الثالثة يرتفع الإشباع الكلي أي المنفعة الكلية إلى 105 وحدة وبمتابعة إستهلاك الحلوى نجد أن المنفعة الكلية تتزايد من 130 إلى 145 إلى 155 ...الخ. ولكن معدل تزايد المنفعة قد تناقص بدليل أن المنفعة الحديةقد بدأت في التراجع من 60 إلى 45 إلى 25 وهكذا حتى وصلت إلى صفر عند إستهلاك القطعة رقم 8 قد تؤذبة بحيث تبدأ المنفعة الكلية في التناقص من 160 إلى 154 محدثة منفعة حدية سالبة بمقدار 6.

- **قانون تناقص المنفعة الحديـة:**

هذا المثال يوضح أن تناول الشخص وحدات من سلعة أو خدمة يعمل على زيادة المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص بحيث تكون المنفعة المترتبة على تناول وحدة إستهلاكية أقل من المنفعة المترتبة على تناول الوحدة الإستهلاكبة اللاحقة.

وقد لخص (جوشن) ذلك في قانون عرف باسمه، وعرف أيضاً بقانون تناقص المنفعة الحدية **Diminishing marginal utility** والذي ينص على الآتي:

"نقل المنفعة لأي سلعة أو خدمة كلما زاد إستهلاك الفرد منها خلال فترة معينة من الزمن". بمعنى أن المنفعة – وبالتالي الإشباع – يتناقص مع كل زيادة في إستهلاك السلع والخدمات.

- **منحنيات المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:**

يمكن أن يمثل الجدول السابق بيانياً لتحصل على منحنى المنفعة الكلية والحدية على النحو التالي:

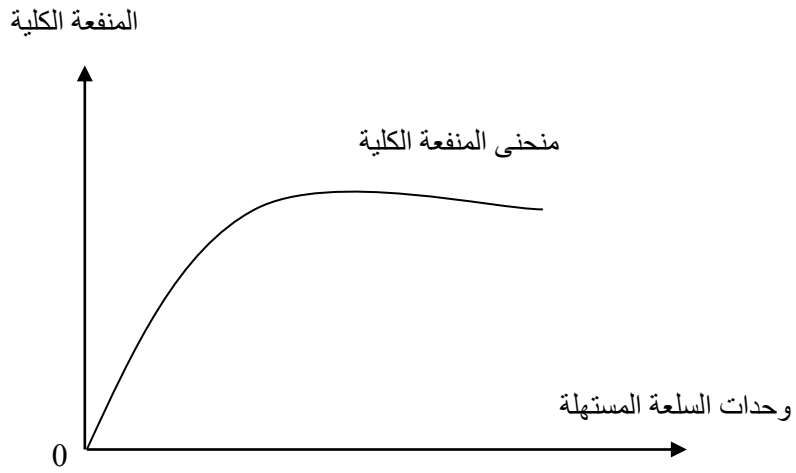

يوضح الشكل أعلاه أن منحنى المنفعة الكلية يزداد إلى أن يبلغ أقصى قيمة له ثم يبدأ بعد ذلك فى التناقص، النقطة التي تكون فيها المنفعة الكلية عند أعلى مستوى لها تعرف بنقطة تعظيم المنفعة، أو مستوى الإستهلاك الذي يعظم المنفعة.

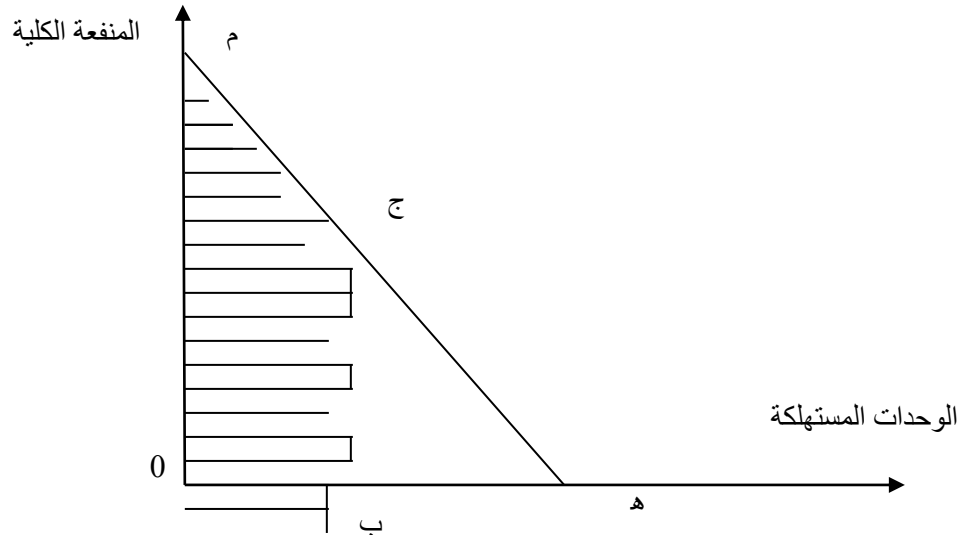

ويمكن لمنحنى المنفعة الحدية أن يكون ذا إنحدارات مختلفة تتراوح بين الإستقامة عند ثبات المنفعة الحدية – إلى درجات ميلان مختلفة عند عدم ثبات المنفعة المذكورة. أما الشكل أعلاه يوضح أن منحنى المنفعة الحدية يميل إلى الإنحدار نحو اليمين. أي أنه سالب الميل – وأي نقطة على هذا المنحنى تُظهر المنفعة الحدية لآخر وحدة صغيرة من السلعة أضيفت إلى الإستهلاك كما في النقطة (ج) أما المساحة المظللة في الشكل والظاهرة تحت النقطة (ج) والتي يحدها الخط (ب) فأنها تُظهر المنفعة الكلية المتولدة عن ذلك المعدل من الإستهلاك لتلك السلعة. وعليه فإن المنفعة الكلية من إستهلاك أ ب من السلعة المذكورة ستكون (أ ب ج م) وهو الجزء المظلل في الشكل أعلاه.

توازن المستهلك: Consumer equilibrium

مقدمة :

تهدف دراسة توازن المستهلك إلى تعيين الكميات التي يشتريها المستهلك من السلع المختلفة بحيث يكون المستهلك راضياً عن الكميات التي يشتريها إذا ما نجحت هذه السلع في تحقيق أقصى إشباع ممكن. هذا يعني أن الفرد يدرس السوق وما بها من سلع ثم يقدر ما إذا كانت هذه السلع تحقق له إشباعاً أكبر أم تلك بحيث يصل في نهاية الأمر إلى إختيار مجموعة السلع التي تحقق له الإشباع الأعظم. لا شك أن هناك بعض الأإراد الذين لا يسلكون هذه الطريقة، ولا يشترون السلع المختلفة وفى الحصول على أقصى إشباع ممكن. إلا أنه من أجل التبسيط والوصول إلى نتائج محددة نفترض أيضاً أن للنقود منفعة حدية وهى عبارة عن منفعة الوحدة الأخيرة من النقود التي يمتلكها الأفراد. حيث أنه كلما زاد الدخل الذي يحصل عليه الفرد كلما قلت المنفعة الحدية للنقود. أي أن قانون تناقص المنفعة الحدية ينطبق أيضاً على النقود.

أولاً: توازن المستهلك في حالة شراء سلعة واحدة:

يتحقق توازن المستهلك الذي يشترى سلعة واحدة فقط عندما تتعادل المنفعة المضحى بها (منفعة النقود) مع المنفعة المكتسبة (منفعة السلعة).

وتعرف المنفعة المضحى بها على أنها سعر السلعة مضروباً في المنفعة الحدية للنقود. أما المنفعة المكتسبة فهى المنفعة الحدية للسلعة. على ضوء هذا القانون، غذا قام المستهلك بتوجيه كل داخله لشراء سلعة واحدة فإن ذلك يعنى أن المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة من هذه السلعة تعتبر في نظره أكبر من المنفعة الحدية لآخر وحدة نقدية ينفقها من دخله، وما دامت المفعة الحدية للوحدة أكبر من المنفعة الحدية للنقد فإنه يضحى بالوحدات النقدية في سبيل الحصول على الوحدات السلعية.

ولكي نقدم مثالاً على ذلك إذا كان دخل المستهلك 100 جنيه وأن المنفعة الحدية للجنيه هي 2 وحدات منفعة، وأنه يريد إنفاق كل دخله على سلعة واحدة سعرها 3 جنيهات والوحدة الأولى من هذه السلعة تحقق منفعة حدية قدرها 60 وحدة إشباع، فإن وضع توازن المستهلك يكون كالآتي: المنفعة الحدية للسلعة = سعر السلعة مضروباً في المنفعة الحدية للوحدة النقدية.

بالنسبة للوحدة الأولى فإنها تحقق للمستهلك منفعة حدية قدرها 60 وبتكلفة 3 جنيهات وهي تعادل 6 وحدات إشباع (6 = 2 × 3). بما أن الوحدات المكتسبة أكبر من الوحدات المضحى بها فإن المستهلك سيشتري الوحدة الأولى حيث تحقق له فائضاً قدره 54 وحدة من هذه السلعة ويستمر في شراء هذه السلعة إلى نقطة معينة

تتعادل فيها المنافع الحدية من السلعة مع المنافع الحدية لوحدات الدخل كما هو موضح في الجدول التالي:

الوحدات	المنافع الكلية	المنافع الحدية للسلعة	المنافع الحدية للنقود
1	60	60	6
2	100	40	6
3	130	30	6
4	150	20	6
5	165	15	6
6	175	10	6
7	181	6	6
8	185	4	6
9	187	2	6

بالنظر للجدول السابق يتضح أن مصلحة المستهلك أن ينفق من دخله على وحدات السلعة إلى الوحدة رقم 7 ولكن يكون في حالة توازن حيث أن المنفعة الحدية العائدة عليه من شرائها تساوي تماماً المنفعة الحدية لوحدات الدخل. أما إذا تجاوز هذا الحد إلى الوحدة الثامنة فإنه سيضحي بـ 6 وحدات منفعة مقابل الحصول على 4 وحدات منفعة وبذلك يكون قد خسر وحدتين، يمكن أن نشتق قانون الطلب على هذه السلعة من الجدول على النحو التالي:

إذا إفترضنا أن سعر السلعة زاد إلى 5 جنيهات فإن المنفعة الحدية للنقود ستزداد إلى 10، (10 = 2 × 5)، ويكون من

مصلحة المستهلك أن يتوقف عن الشراء عند الوحدة السادسة بدلاً عن الوحدة السابعة، أما إذا زاد السعر إلى 10 جنيهات فيكون من مصلحته أن يتوقف عند الوحدة الرابعة، وهكذا كلما زاد سعر السلعة قلت الكميات المطلوبة من هذه السلعة. بذات الطريقة يمكن أن نلاحظ العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها في حالة إنخفاض سعر السلعة.

ثانياً: توازن المستهلك في حالة شراء أكثر من سلعة واحدة:

يكون المستهلك في حالة توازن إذا وزع دخله بين السلع والخدمات المختلفة بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن. ويتحقق ذلك إذا كانت المنفعة الحدية التي يحصل عليها من آخر وحدة نقدية أنفقها على السلعة (أ) تعادل المنفعة الحدية التي يحصل عليها من آخر وحدة نقدية أنفقها على السلعة (ب) تعادل المنفعة الحدية التي يحصل عليها من آخر وحدة نقدية أنفقها على السلعة (ج)، وهكذا إلى نهاية السلع والخدمات التي ينفق عليها من وحدات دخله.

رياضياً يمكن كتابة توازن المستهلك في حالة تعدد السلع **كالآتي:**

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر السلعة ب}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ج}}{\text{سعر السلعة ج}}$$

لبيان هذه الحالة نفترض أن شخصاً ما أراد إنفاق دخله البالغ 140 جنيه على ثلاثة سلع أ، ب، ج،. وكان سعر السلعة أ 10

جنيه للوحدة، والسلعة ب 15 جنيه والسلعة ج 20 جنيه، وأن المنفعة الحدية التي يحصل عليها إذا قام بإستهلاك السلع المختلفة كانت على النحو المبين في الجدول التالي:

وحدة السلعة	المنفعة الحدية لكل سلعة		
	السلعة أ	السلعة ب	السلعة ج
1	11	19	40
2	10	17	36
3	9	15	32
4	8	13	28
5	7	11	22
6	6	9	20
7	5	7	16

ونلاحظ من هذا الجدول أن السلع الثلاثة متباينة في منفعتها الحدية كما أنها متباينة في أسعارها. لكي نستطيع أخذ سعر السلعة في الحسبان فإننا نقوم بقسمة المنفعة الحدية لكل سلعة على سعرها. ومن ثم نحصل على الجدول التالي:

وحدة السلعة	المنفعة الحدية لكل سلعة		
	السلعة أ	السلعة ب	السلعة ج
1	1.1	1.2	2
2	1.0	1.1	1.8
3	0.9	1.0	1.6
4	0.8	0.9	1.2
5	0.7	0,7	1.1
6	0.6	0.6	1
7	0.5	0.5	0.8

7.6: المنفعة الحدية منسوبة إلى السعر:

تم الحصول على الأرقام في الجدول السابق بقسمة المنفعة الحدية لكل سلعة على سعره. وما حصلنا عليه هو المنفعة الحدية للجنية الواحد المنفق على كل سلعة من السلع الثلاثة بإفتراض أن المنفعة الحدية للنقود تساوي وحدة واحدة من المنفعة.

وعملاً بالقاعدة السابقة فإن المستهلك سيشتري بدخله مجموعة سلع تتساوى نسبة المنفعة الحدية إلى ثمن السلعة بالنسبة للسلع الثلاثة. لذلك نجده يشتري 5 وحدات من السلعة ج، ووحدتين من السلعة ب، ووحدة واحدة من السلعة أ ليكون حسابها كالآتي:

$$5 \times 20 + 2 \times 15 + 1 \times 10 = 140$$

بذلك يكون المستهلك قد بلغ حالة التوازن.

8.6: فائض المستهلك:

في المجتمعات الحديثة يكون بوسع المستهلك الحصول على العديد من السلع التي يكون المستهلك عندها، بالنسبة لأي سلعة من السلع مستعداً لدفع سعراً أعلى مما يدفعه فعلاً. ويطلق على الفرق بين ماهو مستعد لدفعة لقاء حصوله على كمية من السلعة التي يشتريها، وبين ما يدفعه فعلاً باسم فائض المستهلك.

بقد كان لمفهوم فائض المستهلك الأثر الكبير على تفكير واضعي النظريات الاقتصادية وكانت حصيلة النقاش الدائر حول هذا المفهوم إفتراض وجود أشكال متعددة كثيرة لهذا المفهوم. إلا

أننا في هذه الدراسة سنتحدث عن الشكل الرئيسي والمبسط لمفهوم فائض المستهلك، كما تحدث عنه الفريد مارشال في بادئ الأمر. فلا زال المفهوم الذي طرحه مارشال معمولاً به وذلك لبساطته ونظراً لصعوبة التخلي عنه في بعض الدراسات التطبيقية لتأثيرات الإحتكار، وفي التعرف على المنافع المستصلحة من إستخدام الحبوب الهجينية ولمعرفة تأثيرات الطرق المختلفة لتسعير الكهرباء.

يتناول المثال أدناه دراسة فائض المستهلك الذي يحصل عليه المستهلك من مشترياته الشهرية للحم، ويتضمن الجدول أدناه على بيانات إفتراضية. فبالنسبة لهذا المستهلك لتكن $\lambda = 20$، أي أن الدولار الواحد يعطي 20 وحدة من وحدات المنافع. وبالطبع فإن إختيار الرقم 20 جاء إعتباطياً. كما يفترض هنا بأن تكون λ ثابتة عند أي مستوى من السعر لأن التغير في السعر يؤدي إلى حصول تغيرات بسيطة جداً في المنفعة الحدية للنقود، بحيث يمكن إهمالها.

جدول حساب فائض المستهلك

السعر	الكمية المشتراه	النفقات الكلية	المنفعة الحدية أ	المنفعة الكلية أ	منفعة النفقة أ	منفعة المستهلك أ
1	2	3	4	5	6	7
$ 2.50	1 كيلو	$ 2.50	50 وحدة	50 وحدة	50 وحدة	–
$ 2.25	2 كيلو	$ 4.50	45 وحدة	95 وحدة	95 وحدة	5 وحدة $0.25
$ 2.10	3 كيلو	$ 6.30	42 وحدة	137 وحدة	126 وحدة	11 وحدة $0.55
$ 2.00	4 كيلو	$ 8.00	40 وحدة			17 وحدة $0.85

(1) على إفتراض أن منفعة الدولار الواحد λ تساوي 20 وحدة من وحدات المنفعة وأنها ثابتة.

يعبر الحقلين الأول والثاني عن جدول الطلب، حيث يبين عدد الباوندات التي يمكن شرائها أسبوعياً عند مستويات الأسعار المختلفة. ويبين الحقل الثالث النفقات النقدية الكلية للمستهلك عند مستويات الأسعار الممكنة. ويشير الحقل (4) إلى المنفعة الحدية مقاسة بعدد وحدات المنفعة، في حين يبين الحقل (5) المنفعة الكلية مقاسة بعدد وحدات المنفعة ويتم الحصول على الحقل (5) من الحقل (4) وذلك بإضافة عدد وحدات المنفعة التي يحصل عليها من إستهلاكه للباوندات المتتالية من اللحم.

ويبين الحقل (6) منفعة النفقة على اللحم والتي تساوي المنفعة الحدية مضروبة بعدد الباوندات المشتراة، وتقيس منفعة النفقة مقدار التضحية التي يقدمها المستهلك لأي كمية مشتراة، أي منفعة النقود التي يجب أن يدفعها المستهلك.

وبطرح منفعة النفقة من المنفعة الكلية لنحصل على فائض المستهلك كما في الحقل (7). ويشير الحقل (8) إلى فائض المستهلك من النقود على أساس أن الدولار الواحد يساوي 20 وحدة من وحدات المنفعة.

فإذا كان السعر يساوي 2 دولار لكل باوند، عندئذ يقوم المستهلك بشراء 4 باوندات من اللحم أسبوعياً. ونظراً لأنه يفترض

بنا معرفة قيمة λ التي يواجهها المستهلك لذا يمكننا القول بأن فائض المستهلك يساوي 17 وحدة من وحدات المنفعة. أو يمكننا الإشارة إلى ما يساويها من النقود، أي 0.85 دولار. وعند عدم معرفتنا لقيمة λ ومعرفتنا فقط بالكميات التي يحصل عليها المستهلك عند الأسعار المختلفة، ففي هذه الحالة سيؤخذ أيضاً بمقدار 0.85 دولار كمقياس لفائض المستهلك في هذا المثال. ويتم الحصول على مقدار 0.85 دولار كفائض مستهلك وذلك بإضافة الأسعار ومن ثم بطرح النفقات الكلية من مجموعها. ومن ثم يصبح فائض المستهلك عبارة عن المنفعة مقاسة بكمية النقود.

المبحث الثاني

توازن المستهلك بإستخدام منحنيات السواء

- **منهج منحنيات السواء: Indifference Curves approach**

قد لاقى تحليل سلوك المستهلك عن طريق المنفعة الكثير من الإنتقادات أهم هذه الإنتقادات يستند إلى أنه من الصعب، إلى الآن إخضاع المنفعة للقياس إذ أن تحليل المنفعة يقوم على أن المستهلك يمكن أن يتعرف على مقدار المنفعة التي يستخلصها من كل سلعة يستهلكها، وهو أمر بعيد عن الواقع إذ ليس من الممكن تحديد مقدار المنفعة كمياً.

تلاقياً لهذه الإنتقادات فقد قامت مجموعة من الاقتصاديين الرأسماليين بتقديم تحليل لسلوك المستهلك لا يقوم على مبدأ المنفعة الحدية القابلة للقياس كمياً وإنما على أساس نظام من الأفضليات بين مجموعات مختلفة من السلع. مثلاً يمكن للمستهلك أن يحدد أن مجموعة من السلع تعطيه قدراً من الأشباع أكبر من غيرها من السلع الأخرى. أو أنه سواءً بينها، هذه الطريقة عرفت بتحليل سلوك المستهلك عن طريق منحنيات السوا Indifference Curve.

وتقوم فكرة منحنيات السواء على أن المستهلك يمكن أن يعلن تفضيلة لمجموعة معينة من السلعتين على مجموعة أخرى منهما أو أنه سواء بينهما.

على سبيل المثال أن يكون قانعاً على حدٍ سواء بين 20 كيلو جرام من اللحم و 200 قطعة من الخبز شهرياً، أو 10 كيلو جرامات من اللحم و 200 قطعة من الخبز أو بين مجموعات أخرى مختلفة منها.

يمكن تمثيل هذه النقاط بيانياً فيما يطلق عليه بمنحنى السواء. فهو عبارة عن المحل الهندسي لكل مجموعات السلعتين من (اللحم والخبز) التي يكون المستهلك سواءً بينهما في عملية الإختيار لأن كل منها يؤدي إلى نفس المقدار من الإشباع.

الشكل التالي يوضح هذه الفكرة:

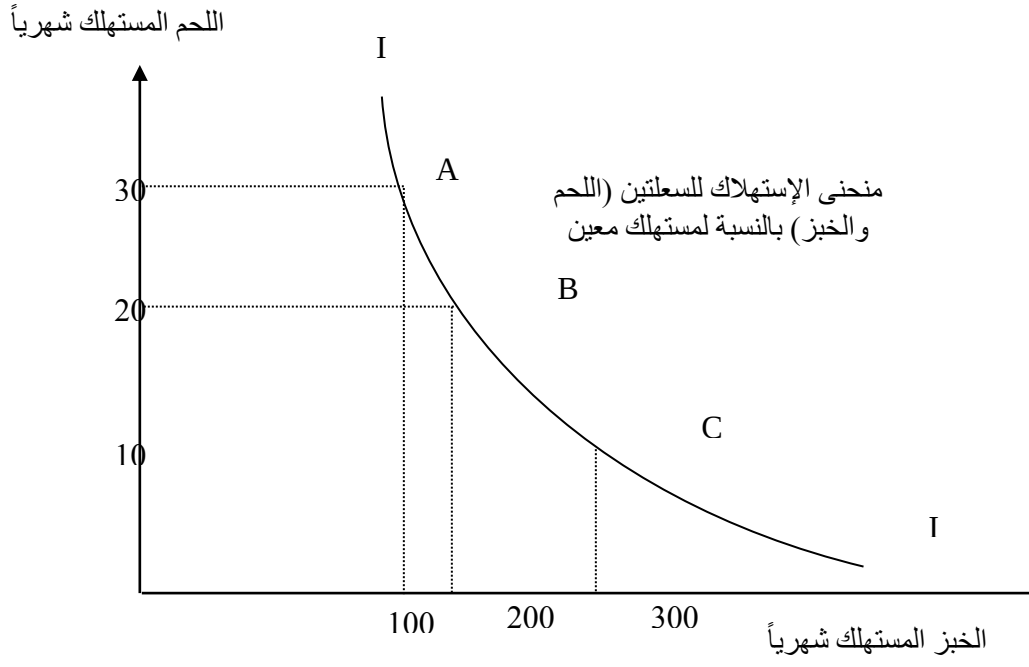

ويشير الشكل أعلاه إلى الكميات المختلفة من اللحم والخبز التي تحقق إشباع متساوي لمستهلك ما. تشير كل نقطة على المنحنى I I المستهلك مقتنعاً على حدٍ سواء بين 30 كيلو جرام من اللحم 100 قطعة خبز. وعند النقطة B على حدٍ سواء بين 20 كيلو جرام من اللحم و 200 قطعة خبز وهكذا فتنازله عن شئ من اللحم كلما تحرك إنحداراً على المنحنى سيوازية من الناحية الأخرى زيادة مساوية تماماً في الإشباع من كمية أكبر من الخبز. ويمكن تفسير ذلك على أساس أن تحرك المستهلك إنحداراً سيودي إلى إرتفاع في المنفعة الحدية للحم وإنخفاض المنفعة الحدية للخبز. وعليه فإن مقداراً متزايداً من الخبز يصبح لازماً لمبادلته بمقداراً معيناً من اللحم لكي يبقي المستهلك في نفس الوقت على القدر من الإشباع. يمثل المنحنى I I مجموعة واحدة فقط من إمكانيات

خصائص منحنيات السواء:

1- منحنيات السواء لا تتقاطع.

2- منحنيات السواء تنحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين ومقعرة ناحية نقطة الأصل.

3- يسمى الشكل الذي يحوي مجموعة من منحنيات السواء بخارطة منحنيات السواء.

4- في خارطة منحنيات السواء يزداد الإشباع كلما إبتعدنا عن نقطة الأصل، حيث أن منحنيات السواء التي تقع بعيداً عن

نقطة الأصل تمثل مستوى إشباع أعلى من المنحنيات التي تقع قريباً من نقطة الأصل.

تفضيلات المستهلك يتم تمثيلها بأكثر من منحنى سواء واحد، والشكل الذي يحتوي على مجموعة منحنيات السواء يعرف بخارطة منحنيات السواء أو عائلة منحنيات السواء (**The indifference map**)

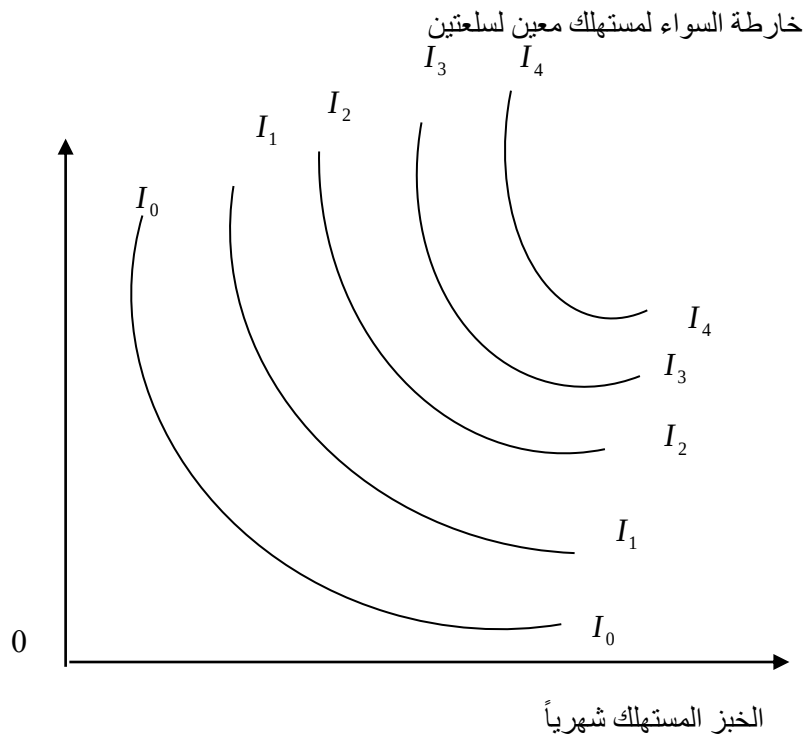

مجموعة منحنيات السواء ا ا إلى $I_4 I_4$ تكون ما يعرف بخارطة السواء. بالنسبة لهذه الخارطة فإن المستهلك يفضل أن يترك نحو اليمين، أو كلما فعل ذلك كلما زاد إشباعه الكلي من السلعتين. ولذا فإن من الواضح أنه سيرغب في التحرك إلى اليمين

كلما إستطاع إلى ذلك سبيلا ولكن مدى حركته هذه تعتمد على دخله الحقيقي. فهو ممثل في الشكل أعلاه بالخط BB والذي يعرف بخط إمكانات الإستهلاك أو خط الميزانية **Budget line** تماس خط الميزانية مع منحنى السواء عند النقطة A يمثل التوازن بالنسبة لهذا المستهلك والذي لن يكون من المفيد أن يتحرك في أي إتجاه بعيداً عن هذه النقطة فلو تحرك إلى اليمين أو الشمال لما كان ذلك في صالحه.

- **خط الميزانية: Budget line**

يوضح خط الميزانية الكميات من سلعتين من السلع التي يمكن شراءها بميزانية ثابتة دون وجود فائض أو عجز في الميزانية، يمر خط الميزانية بالنقاط التي تمثل مزيج من سلعتين يمكن شراء هذا المزيج دون باقي. نكتب معادلة خط الميزانية على النحو التالي: $M = P_x X + P_r r$

حيث تمثل M ميزانية المستهلك، Px سعر السلعة X، سعر السلعة x ، r الكمية المشتراه من السلعة x ، r الكمية المشتراه من السلعة r.

يمكن إستخدام معادلة خط الميزانية لتحديد طرفي خط الميزانية، حيث أن طرفه في المحور الرأسي يتحدد بوضع قيمة x تساوي صفر، لأن قيمة x على أي نقطة في المحور الرأسي تساوي صفر، كما يتم تحديد طرف الخط على المحور الأفقي

بوضع قيمة r مساوية الصفر بالتالي فإن قيم x ، r على المحور الرأسي والأفقي هي **كالآتي:**

طرف الخط على المحور الأفقي $x = \frac{M}{Px}$

طرف الخط على المحور الرأسي $x = \frac{M}{Px}$

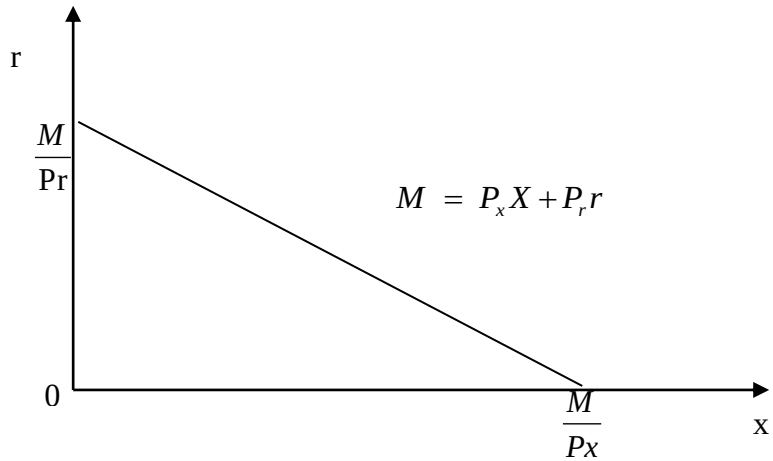

أي نقطة على خط الميزانية المبين أعلاه توضح كمية من السلعتين x ، r يمكن شراءها دون باقي، وأي نقطة أسفل هذا الخط توضح مجموعة من السلعتين x ، r يمكن شراءها مع وجود فائض في الميزانية وأي نقطة أعلى هذا الخط تمثل مجموعة من السلعتين لا تكفي الميزانية لشراءها (**Un affordable burdle**).

- **التغير في وضع خط الميزانية:**

يتغير وضع خط الميزانية نتيجة للتغير في ميزانية المستهلك أو نتيجة للتغير في سعر السلعة x أو سعر السلعة r . فيما يلي نوضح التغير في وضع خط الميزانية نتيجة للتغير في كل الميزانية وأسعار السلع x ، r.

أولاً: الزيادة في الميزانية تؤدي لنقل خط الميزانية للخارج ناحية اليمين، بينما الإنخفاض في ميزانية المستهلك تؤدي لنقل خط الميزانية للداخل ناحية الشمال في إتجاه نقطة الأصل، يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

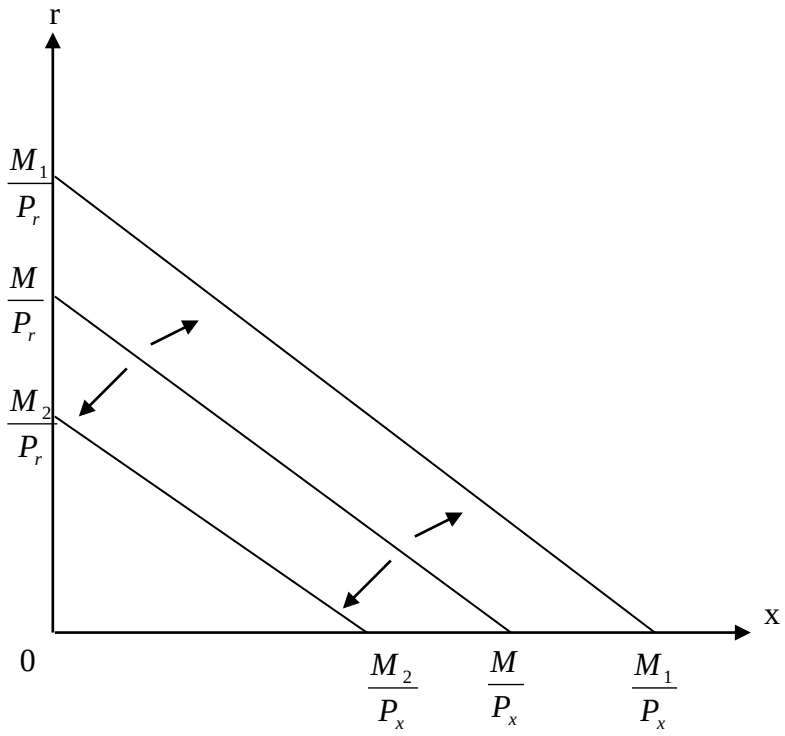

ثانياً: الزيادة في سعر السلعة x تؤدي لدوران خط الميزانية من ناحية السلعة x في إتجاه دوران عقارب الساعة، بينما يؤدي الإنخفاض في سعر السلعة x لدوران خط الميزانية في الاتجاه المعاكس لاتجاه دوران عقارب الساعة وذلك على النحو المبين في **الشكل التالي:**

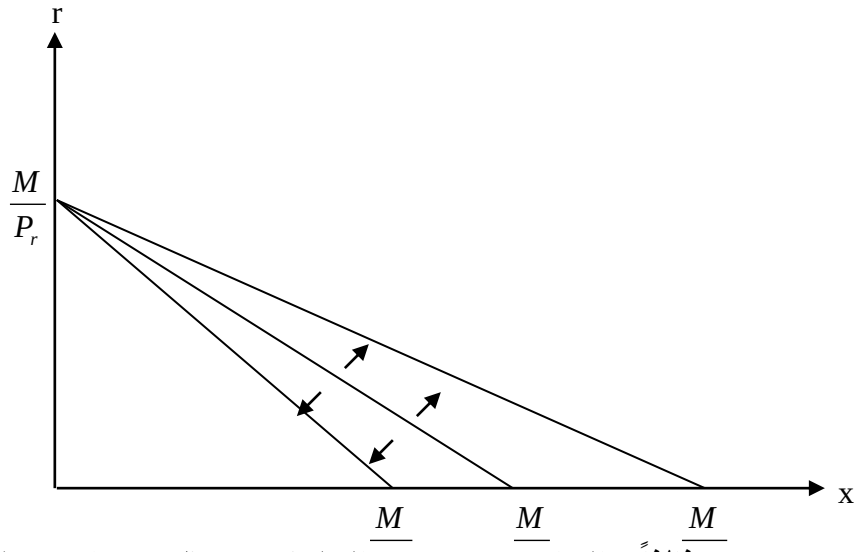

ثالثاً: الزيادة في سعر السلعة r يمثل بدوران خط الميزانية في الإتجاه المعاكس لإتجاه دوران عقارب الساعة، بينما الإنخفاض في سعر السلعة r يمثل بدوران خط الميزانية في إتجاه دوران عقارب الساعة وذلك على النحو المبين **بالشكل التالي:**

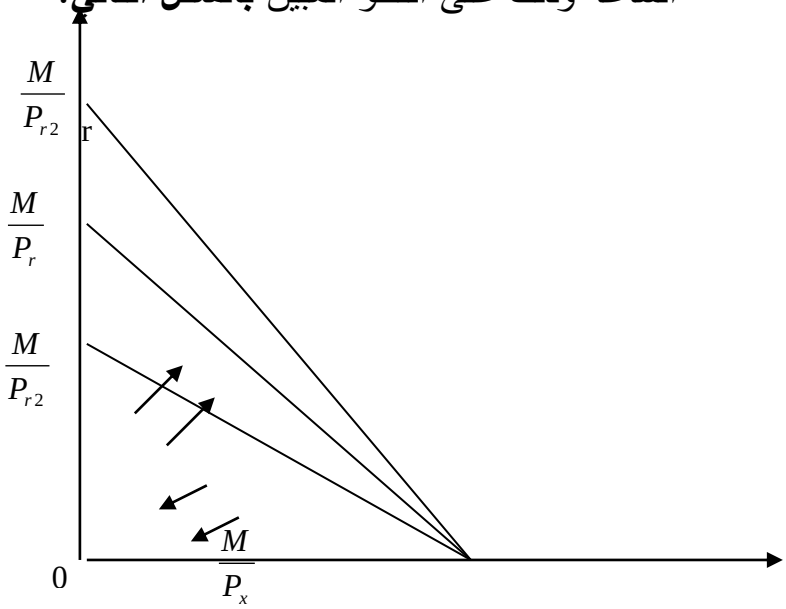

- **توازن المستهلك:**

يعنى تحقيق المستهلك لهدفه المتمثل في تعظيم المنفعة أي الحصول على أقصى إشباع صافي ممكن. يحدث عند النقطة التي يكون فيها خط الميزانية مماساً لأعلى منحنى سواء ممكن عند تلك النقطة يكون ميل خط الميزانية مساوياً لميل منحنى السواء

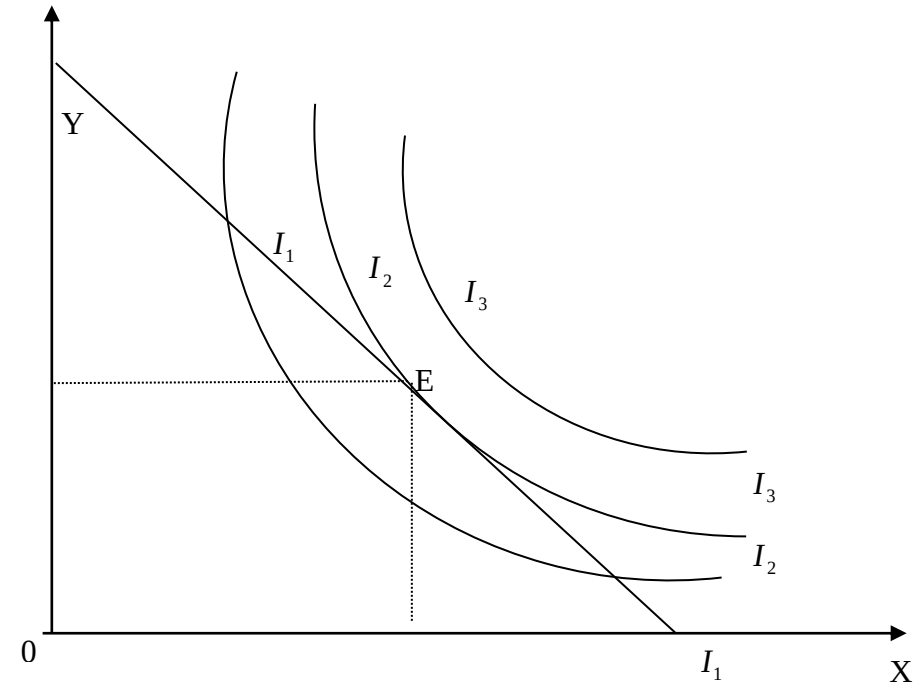

يوضح الشكل أعلاه أن المستهلك يحقق وضع التوازن عند النقطة E التي يكون عندها خط الميزانية مماساً لأعلي منحنى السواء ممكن.

- **اشتقاق منحنى طلب المستهلك:**

يمكن اشتقاق منحنى طلب المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء عن طريق أتباع الخطوات التالية:

1- نبدأ من وضع توازن المستهلك، حيث كان خط الميزانية الأصلي AB ، ونقطة التوازن الأصلية E، وذلك عندما كان سعر السلعة $X_2 = 15$ وحدة نقدية وكانت الكمية المشتراه منها 10 وحدات.

2- نقوم بتغير سعر السلعة X_2 ، فعلى سبيل المثال نفترض أنه أرتفع من 15 إلى 20 وحدة نقدية، لذلك يستدير خط الميزانية للداخل من AB وعليه تتحدد نقطة توازن جديدة هى E_1، وتصبح الكمية المشتراه من السلعة X_2 7 وحدات ... وهكذا حتى نتوصل إلى سلسة من نقاط توازن المستهلك يقابلها نقاط للطلب، ومن ذلك نكون جدولاً للطلب على السلعة X_2 (جدول 9-2).

جدول (9-2): الطلب على السلعة X_2

سعر السلعة X_2	15	20
الكمية المطلوبة منها	70	10

وإذا تم رسم جدول الطلب على السلعة X_2 نتوصل إلى منحنى الطلب على السلعة X_2 الذي يوضحه شكل رقم (9-10).

وفي الجزء العلوى من الرسم نجد أن د،د هى نقاط توازن المستهلك، حيث يمس كل خط للميزانية أعلى منحنى سواء ممكن أن يصل إليه المستهلك.

وفي الجزء السفلى من الرسم نجد أنه عند كل نقطة توازن للمستهلك يوجد سعر معين تقابله كمية مطلوبة من السلعة X_2 وهذا ما يعكس منحنى الطلب المشتق على السلعة X_2 .

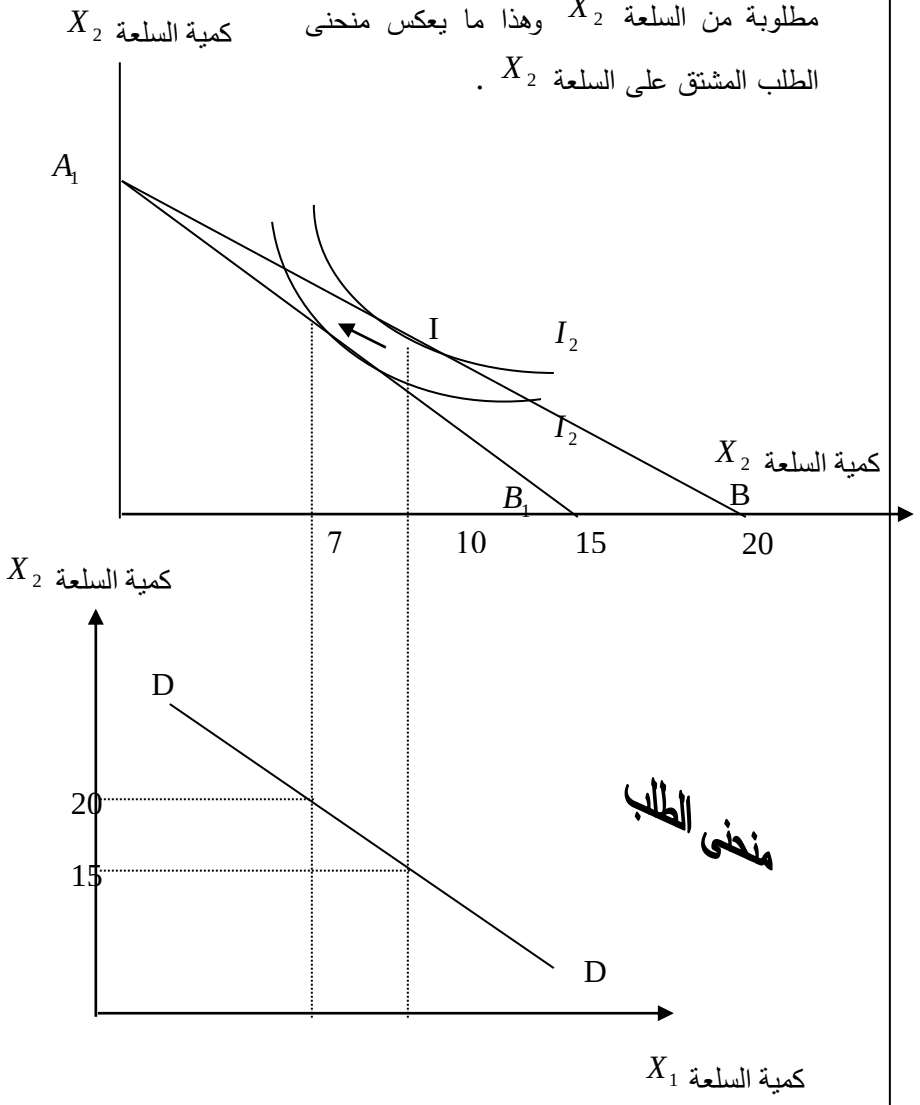

4- ما هى العوامل التى تغير في توازن المستهلك.

5- ما هي عيوب نظرية المنفعة.

6- ما هى خصائص منحنيات السواء.

7- منحنيات السواء لا تتقاطع، وضح ذلك مبيناً بالرسم البياني.

8- فيما يلي جدولاً بين المنفعة الكلية التى يحصل عليها أشرف من تناول الشيكولاته:

عدد قطع الشيكولاته	1	2	3	4	5	6	7	8
المنفعة الكلية	5	15	40	50	58	60	60	57

أ/ احسب المنفعة الحدية لكل قطعة شيكولاته.

ب/ متى يبدأ قانون تناقص المنفعة الحدية بالسريان ولماذا ؟

الفصل الخامس

توازن المنتج

المبحث الأول
توازن المنتج فى ظل سوق المنافسة الكاملة

مقدمة

يوجد هناك العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المنشأة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح. وفيما يلي سنقوم باستعراض الأسواق الاقتصادية المختلفة مع التركيز على سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام.

1- المنافسة الكاملة (Perfect Competition):

يتميز سوق المنافسة التامة بعدة خصائص **وهي:**

أ- وجود عدد كبير من المشترين (المستهلكين) والبائعين (المنتجين) للسلعة:

تعمل هذه الخاصية على ضمان عدم تأثير أي مستهلك أو منتج على سعر السلعة في السوق، ويكون المنتج في هذه الحالة مستقبلاً للسعر (Price-Taker)، حيث لا يستطيع التأثير على سعر السلعة السائد في السوق. ويسمى السعر السائد في سوق السلعة التنافسي بسعر المنافسة (Competitive Price)، وهو السعر الوحيد الذي تباع فيه السلعة في سوق المنافسة.

ب- تنتج المنشات العاملة في سوق المنافسة سلعة متجانسة (Homogenous Goods):

تعتبر السلعة التي يتم إنتاجها في سوق المنافسة الكاملة سلعة متجانسة، بمعنى أن تكون هذه السلعة متطابقة من ناحية الجودة والكفاءة وأداء الخدمة، بغض النظر عن المنتج أو البائع الذي تم شراء السلعة منه. ونتيجة لتجانس السلعة، فإن السلعة التي يقوم بإنتاجها المنتج الأول تعتبر "بديل كامل" **(Perfect Substitute)** لسلعة المنتجين الآخرين، وبالتالي فإن منحنى الطلب الفردي على سلعة المنتج يكون لا نهائي المرونة.

ج- حرية الدخول إلى السوق (Free Entry):

يمكن لأي منتج الدخول إلى سوق السلعة وإنتاج هذه السلعة، وذلك بسبب عدم وجود أي عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق. وتستطيع عناصر الإنتاج أيضاً الانتقال بسهولة من إنتاج سلعة إلى إنتاج سلعة أخرى.

د- توفر المعلومات بشكل كامل (Perfect Information):

تتوفر جميع المعلومات المطلوبة حول السلعة وسعرها وطريقة إنتاجها والتكاليف المرتبطة بإنتاجها والتقنية المستخدمة في عملية إنتاجها وبصورة تامة في سوق المنافسة الكاملة.

عندما تقوم المنشأة بزيادة حجم إنتاجها (مستوى أعلى من Q)، فإن هناك إرتفاعاً في الإيراد الكلي الذي تحصل عليه (TR = P x Q)، إلا أن ذلك سيكون مصحوباً بإرتفاع في التكلفة الكلية (TC) أيضاً. إذاً، عندما تقرر المنشأة زيادة إنتاجها بمقدار وحدة واحدة مثلاً، تقوم المنشأة بمقارنة مقدار الزيادة في التكلفة الكلية الناجمة عن زيادة الإنتاج بوحدة واحدة (MC)، مع مقدار الزيادة في الإيراد الكلي الناتج عن زيادة الإنتاج بوحدة واحدة (MR)، أو:

$$MC = \frac{\Delta TR}{\Delta Q} \quad , \quad MR = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} \qquad \text{---} \quad (3)$$

ويتحدد قرار المنشأة بالإنتاج أو التوقف **كما يلي:**

- إذا كان (MR > MC)، فإن المنشأة تستمر في الإنتاج.
- إذا كان (MR < MC)، فإن المنشأة تتوقف عن الإنتاج.
- إذا كان (MR = MC)، فإن هذا هو وضع التوازن، وهو مستوى تعظيم الأرباح (**Profit Maximization**).

ويعني شرط التوازن (MR=MC)، أن الإيراد الإضافي الذي تحصل عليه المنشأة نتيجة زيادة الإنتاج بوحدة واحدة، يساوي التكلفة الإضافية التي تدفعها المنشأة نتيجة زيادة الإنتاج. ومن ثم، فلا يوجد دافع لدى المنشأة نحو زيادة أو تخفيض الكمية المنتجة، حيث أن هذه الكمية هي الكمية الوحيدة التي تعظم أرباح المنشأة.

من المعادلة رقم (3) أعلاه الخاصة بالإيراد الحدي (MR)، نقوم بقسمة طرفي المعادلة على (ΔQ) ومن ثم نحصل على **النتيجة التالية:**

$$MR = P \quad \text{- - - (4)}$$

أي أن الإيراد الحدي يساوي سعر السلعة، أو أن الإيراد الإضافي الذي تحصل عليه المنشأة جراء بيع السلعة، يساوي دائماً سعر السلعة. وباستخدام المعادلة رقم (4) يمكن تحديد قرار المنشأة **كما يلي:**

- إذا كان ($P > MC$)، فإن المنشأة تستمر في الإنتاج.
- إذا كان ($P < MC$)، فإن المنشأة تتوقف عن الإنتاج.
- إذا كان ($P = MC$)، فإن هذا هو وضع التوازن وهو مستوى تعظيم الأرباح (Profit Maximization).

التوازن أن يكون ($P = MC$) عند أدنى مستوى لمنحنى (AVC).

ويوضح الجدول التالي منشأة تعمل في سوق المنافسة الكاملة:

جدول (6.1)

TR - TC	AR	MC	MR	TC	TR	Q	P
- 10	50	--	50	10	0	0	50
30	50	10	50	20	50	1	50
75	50	5	50	25	100	2	50
105	50	20	50	45	150	3	50
105	50	50	50	95	200	4	50
65	50	90	50	185	250	5	50
- 55	50	170	50	355	300	6	50

وللتوصل إلى التوازن، نقوم بتطبيق شرط تعظيم الأرباح (MR = MC)، وفي سوق المنافسة فإننا يمكن أن نعبر عن شرط التوازن **كما يلي:** (P = MC)

ويتحقق التوازن عند كمية إنتاج تساوي (Q = 4) وحدات. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج (4) وحدات، يحقق للمنشأة أكبر فرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي التكلفة (105 KD).

ويوضح الشكل رقم (4.1) وضع التوازن بيانياً.

شكل (4.1): توازن المنشأة التنافسية

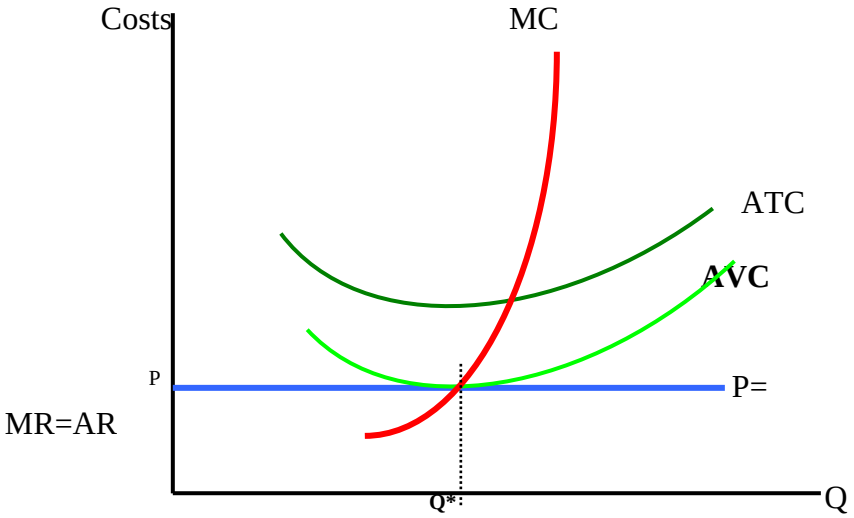

ويوضح الشكل التالي حالات مختلفة لمنشأة تنافسية:

ويلاحظ علي الأشكال التالية، **مايلي:**

(أ) السعر التنافسي أعلى من سعر الإغلاق ولذلك تستمر المنشأة في الإنتاج. أما بالنسبة للأرباح، فطالما كان السعر التنافسي أعلى من نقطة التعادل تحقق المنشأة أرباحاً اقتصادية (غير عادية).

(ب) السعر التنافسي يساوي سعر الإغلاق ولذلك تستطيع المنشأة الاستمرار أو التوقف عن الإنتاج. أما بالنسبة للأرباح، فالسعر التنافسي أقل من نقطة التعادل وبالتالي لا تحقق المنشأة أرباحاً اقتصادية بل تغطي فقط التكاليف المتغيرة وتتحمل التكاليف الثابتة.

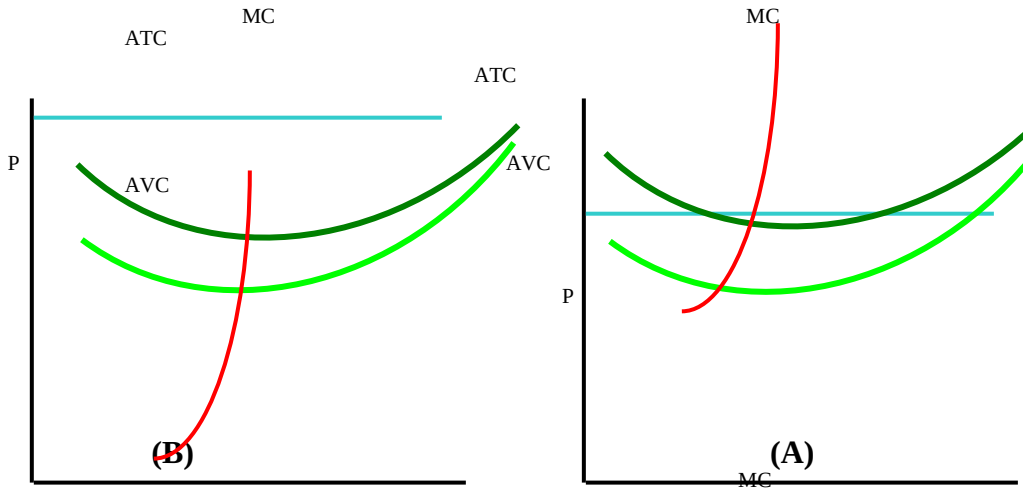

(ج) السعر التنافسي أعلى من سعر الإغلاق ولذلك تستمر المنشأة في الإنتاج. أما بالنسبة للأرباح، فالسعر التنافسي أقل من نقطة التعادل وبذلك لا تحقق المنشأة أرباحاً اقتصادية. تقوم المنشأة بتغطية التكاليف المتغيرة وجزء من التكاليف الثابتة (أقل خسائر).

(د) السعر التنافسي أقل من سعر الإغلاق ولذلك تتوقف المنشأة عن الإنتاج. أما بالنسبة للأرباح، فلا تحقق المنشأة أرباحاً اقتصادية وتتحمل التكاليف الثابتة وجزء من التكاليف المتغيرة.

(2) سلوك المنشأة التنافسية في المدى الطويل:

لا تستطيع المنشأة العاملة في المدى القصير التحكم وبصورة كاملة في عناصر الإنتاج المستخدمة، وبالتالي فقد لا تستطيع بعض المنشات التوسع في حجم إنتاجها، أو الدخول إلى سوق سلعة ما (طالما كان هناك عنصر إنتاجي ثابت). أما في المدى الطويل، فتستطيع المنشأة وبحرية كاملة اختيار التوليفة المناسبة من عناصر الإنتاج، ومن ثم تستطيع التوسع في حجم إنتاجها، وبالتالي يتوفر للمنشأة إمكانية الدخول إلى أسواق السلع المختلفة.

أن الدافع الرئيسي وراء دخول منشات جديدة إلى السوق هو وجود منشات تحقق أرباحاً في هذا السوق. فلنفترض أن سوق سلعة ما كان في وضع توازن كما هو موضح في الشكل (7.3-A). في هذه الحالة، فإن المنشأة التوازنية تنتج تلك الكمية التي يتحقق فيها شرط التوازن (P=MC). لنفترض الآن أن سعر السلعة قد ارتفع نتيجة لإرتفاع الطلب على هذه السلعة. في هذه الحالة، تبدأ المنشات بتحقيق أرباح اقتصادية حيث أن (P > MC). أن وجود هذه الأرباح سيدفع منشات جديدة إلى الدخول إلى سوق السلعة وجني هذه الأرباح. وكلما ارتفع عدد المنشات العاملة في السوق، كلما ارتفعت الكمية المنتجة من السلعة والتي

تؤدي إلى إنخفاض سعر السلعة. وبالطبع فإن إنخفاض سعر السلعة، سيعمل على إنخفاض الأرباح التي تحصل عليها كل منشأة. وتستمر هذه العملية إلى أن يصل السعر لمستوى التكلفة الحدية (P = MC)، وتختفي الأرباح وبالتالي لا يوجد دافع لدخول منشات جديدة إلى السوق.

أما في حالة وجود خسائر، أي أن (P < MC) في سوق السلعة كما هو موضح في الشكل رقم (B–7.3)، فإن هذه الخسائر ستدفع بعض المنشات العاملة إلى الخروج من السوق. وكلما انخفض عدد المنشات العاملة في السوق، كلما انخفض حجم الإنتاج الكلي مما يدفع سعر السلعة للإرتفاع، وتبدأ المنشات بتقليص حجم الخسائر. ويستمر خروج المنشات من السوق إلى أن يتعادل كل من سعر السلعة والتكلفة الحدية (P = MC) وتختفي الخسائر. إذاً، تكون الأرباح الاقتصادية للمنشأة العاملة في المدى الطويل مساوية للصفر دائماً، **ويكون الوضع التوازني الوحيد للمنشأة العاملة في المدى الطويل هو شرط التوازن**، حيث تتحقق ارباح عادية فقط، كما في شكل (B): P = MC

أما في **المدى القصير**، وبسبب ثبات بعض عناصر الإنتاج فقد لا تستطيع بعض المنشات الدخول إلى أسواق جديدة، وبالتالي يصبح بإمكان بعض المنشات الاستمرار في جني الأرباح غير العادية.

شكل (4.3)

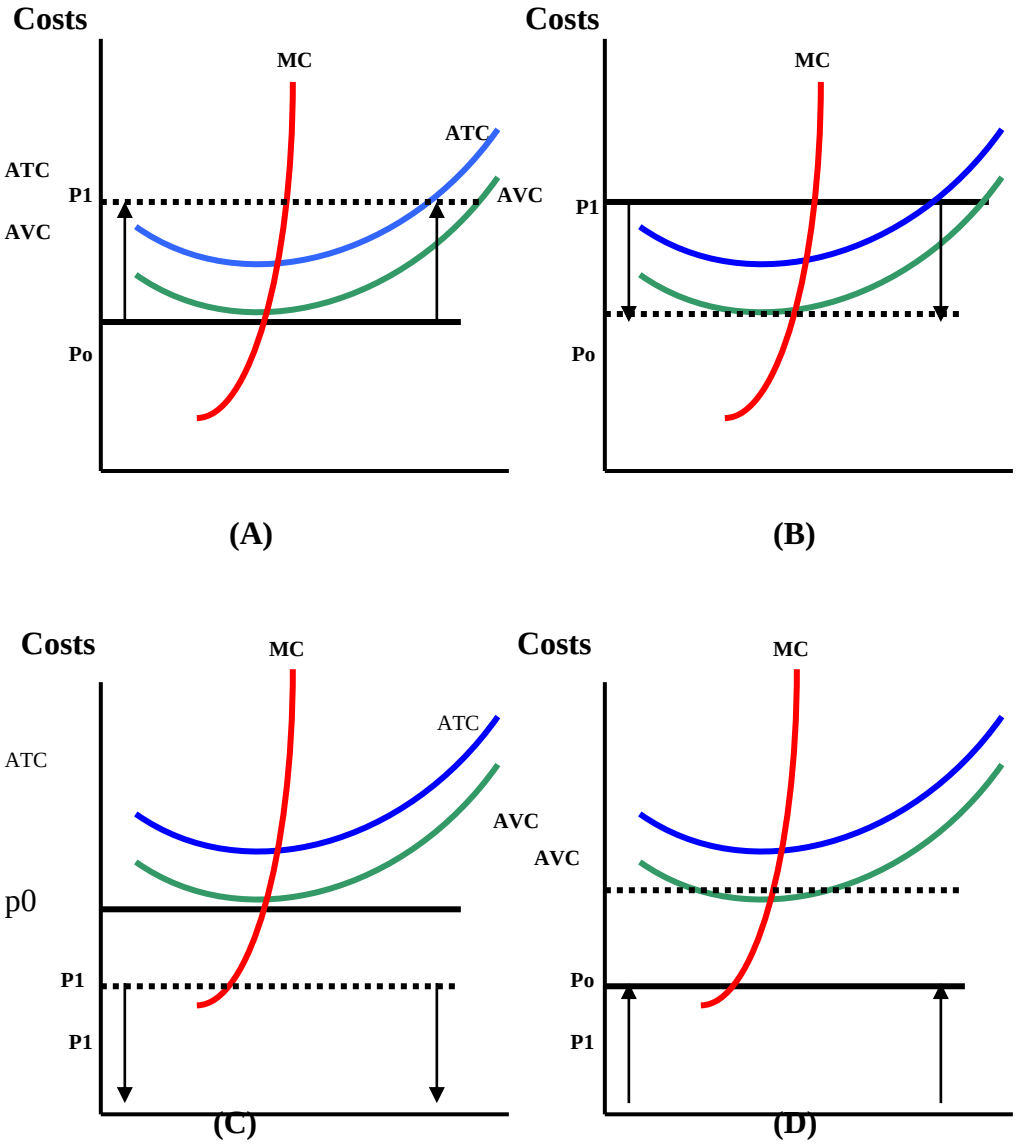

يتحقق توازن المنشأة كما في الشكل (A)، عند تحقق الشرط (Po = MC عند أدنى AVC). وعند إرتفاع السعر من (Po إلى P1)، تبدأ المنشأة بتحقيق أرباح اقتصادية، وهذا يدفع منشات جديدة للدخول إلى سوق السلعة. أن دخول هذه المنشات الجديدة

يعني إرتفاع حجم الإنتاج في السوق مما يعمل على إنخفاض السعر. وتستمر هذه العملية إلى أن يعود السعر إلى مستواه السابق في الشكل (B) من (P1 إلى Po)، وتتلاشى الأرباح الاقتصادية.

أسئلة للمراجعة

1-ما الفرق بين خصائص سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام؟

2-ما هى شروط توازن المنتج فى كل من سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام؟.

3-**تأكد من صحة أو خطأ العبارات التالية مع التعليل:**

أ- اذا كان المنتج يغطى التكاليف المتغيرة يستمر فى الانتاج.

ب- اذا كان المنتج يغطى جزء من التكاليف المتغيرة يستمر فى الانتاج.

ج-يحقق المنتج فى سوق المنافسة الكاملة فى الأجل الطويل أرباح غير عادية.

4-ما هى خصائص المنافسة الاحتكارية؟.

الفصل السادس

ميزان المدفوعات وسعر الصرف

المبحث الأول
ميزان المدفوعات

مقدمة :

يهدف هذا المبحث إلى معرفة ميزان المدفوعات وتقسيماته الأساسية, كما يتم التركيز على الواردات السلعية من حيث تقسيمها إلى : واردات المواد الخام , وواردات السلع الوسيطة, وواردات السلع الإنتاجية , وذلك من خلال عرض لتطورالواردات, والتعرف على أسباب الاختلاف بين البيانات الواردة من المصادر الداخلية بعضها البعض والمصادر الخارجية ، كما يتناول الوضع الكلى لميزان المدفوعات والواردات بتقسيماتها المختلفة، والتعرف على مفهوم الصندوق الدولي إلى جانب معرفة أهم أهداف هذا الصندوق

أولا: مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات:

هناك مفهومان لميزان المدفوعات :

المفهوم الأول : ميزان المدفوعات الحسابي:

تسجل فيه المعاملات بين المقيمين بالدولة والمقيمين بالدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة , ويمكن أن تستخدم اتجاهات تلك الأرقام كأساس للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات .

المفهوم الثاني: ميزان المدفوعات السوقى :

وفقاً لهذا المفهوم فإنه يهتم بتلك المعاملات المتبادلة عند نقطة

زمنية معينة وليس خلال فترة زمنية .

- ويعتبر **المفهوم الأول** هو المفهوم المتناول والمتداول , كما أن السنة هي الوحدة الزمنية لحساب تلك المعاملات الدولية المتبادلة بين تلك الدولة والدول الأخرى .
- كما يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج, ويتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وهكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم[1].

- **كيفية التدوين في ميزان المدفوعات :**

يتم تسجيل المعلومات في ميزان المدفوعات على شكل قيود محاسبية مزدوجة , ومضمون ذلك أن هناك جانبين لأي عملية : مرة في جانب الأصول (أي الجانب الدائن) باعتبارها خروجاً وتؤدى إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج , ومرة في جانب الخصوم (أي الجانب المدين) باعتبارها دخولا" لقيمة تؤدى إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج .

مكونات (تقسيمات) ميزان المدفوعات:

نتعرض فيما يلي لعرض مختصر لمختلف بنود ميزان المدفوعات , حيث تختلف الدول فيما بينها من حيث طريقة العرض,وإن كان صندوق النقد الدولي قد حاول توحيد عرض ميزان المدفوعات في مختلف الدول,ولقد قسمه إلى ثلاث حسابات **وهى:**

1- حساب السلع والخدمات .

2- حساب التحويلات من جانب واحد .

3- حساب حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي .

4- السهو والخطأ .

لقد تغير تبويب بعض بنود ميزان المدفوعات إعتباراً من يوليو 1994 وفقاً للدليل المعدل لتصنيف ميزان المدفوعات الصادره عن صندوق النقد الدولى وكذلك قانون النقد الأجنبى رقم 38 لسنة 1994،حيث أصبح تمويل السفن والطائرات بالوقود والإمدادات الأخرى ضمن الصادرات أو الواردات السلعية بدلاً من المعاملات الخدمية ،تم التمييز بين الخدمات الاخرى بدلاً من إدراجها مع الفوائد والأرباح على إعتبار أنها لا تمثل عائد على أصل معين ، كما تم تبويب الدخل إلى دخل الاستثمار المباشر والدخل من الإستثمارات الأخرى على نمط التقسيم الجديد المتبع فى الحساب المالى ، كذلك أخذ بمفهوم جديد لتحويلات العاملين بالخارج حيث تم تعديله من الاعتماد على المبالغ المتنازل عنها إلى التحويلات

من الخارج سواء فى شكل إضافة لحساب الأفراد أو تم التنازل عنها ،كما تم توسيع مفهوم الحساب الرأسمالى ليشمل الحساب المالى بالإضافة إلى التحويلات الرأسمالية للسفارات والمنح .

بعد ان تم استعراض تقسيمات ميزان المدفوعات بجميع أقسامه المختلفه ، يمكن عرض الجدول التالى لكى يتضح دور الواردات على العجز أو الفائض فى الميزان التجارى وبالتباعيه على ميزان المدفوعات .

جدول لعرض لقيم الصادرات والواردات والعجز أو الفائض فى الميزان الكلى خلال الفترة (1991-1997)

القيمه: بالمليون دولار

السنه	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى	أجمالى الفائض الكلى
1991	11424,5	3886,8	7537,7-	6417
1992	10039,5	3636,4	6403,1-	5070
1993	10728,2	3416,7	7311,5-	4021,7
1994	10647,1	3337,3	7309,8-	2106,2
1995	12810,5	4957	7853,5-	754,2
1996	14106,6	4608,5	9498,1-	570,6
1997	15564,6	5345,4	10219,4-	1912,3

المصدر :البنك المركزى المصرى،التقارير السنويه ،أعداد متفرقه

الشكل رقم (3-6)
شكل توضيحى لتطور الواردات والصادرات والعجز
فى الميزان التجارى ووضع الميزان الكلى.

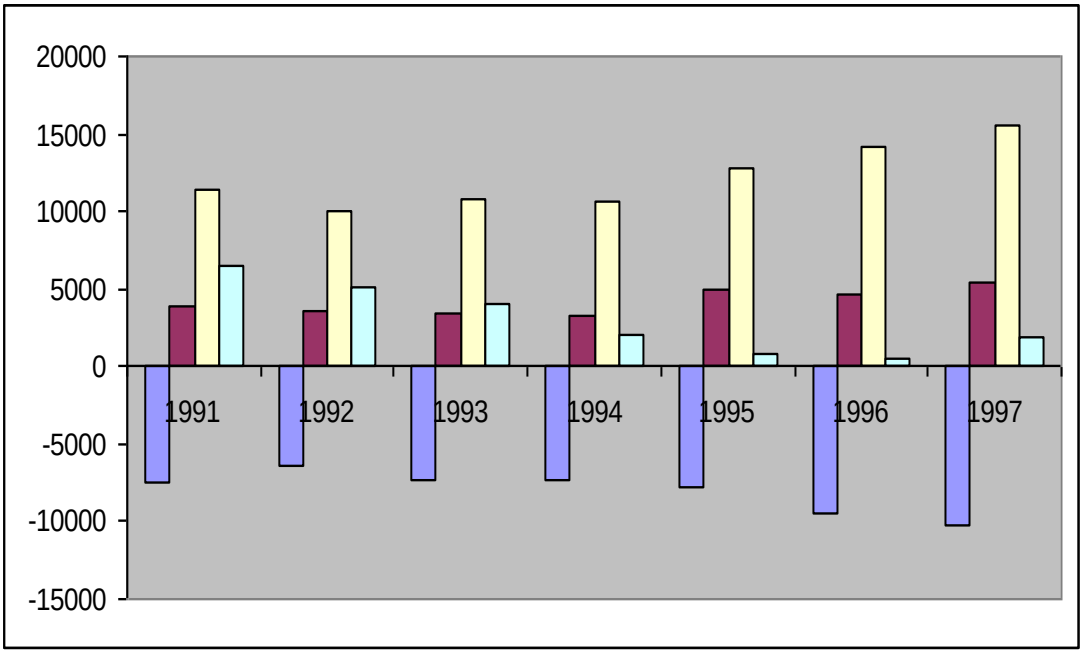

مما لاشك فيه ان العجز او الفائض في الميزان التجاري يؤثر تاثير كبير في العجزاوالفائض ميزان المدفوعات ,كما انه دائما به عجز لانه يمثل الفرق بين الصادرات والواردات التي هي دائما تفوق الصادرات وبذلك يجب التحكم والتقليل منها لتقليل هذا العجز الدائم فى الميزان التجارى .

من ذلك نلاحظ ان:

- ✓ استمرارية تزايد الواردات خلال هذه الفترة من عام الى آخر، مع استمرارية العجز فى الميزان التجارى ، تراجع الفائض فى الميزان الكلى خلال تلك الفتره.
- ✓ كلما زادت الواردات زاد العجز في الميزان التجاري وان زادت الصادرات، مما يؤدي بالتبعيه الي إنخفاض اجمالي الفائض الكلي لميزان المدفوعات مما يدفعنا الي معرفة تقسيمات الواردات المختلفة وأي من تلك الأقسام يمثل النسبه الاكبر في الواردات ولكن قبل ان يستعرض تقسيمات الواردات وتطورها يجب ان نشير الي اسباب اختلاف الاحصائيات ما بين المصادر الداخلية بعضها البعض وبينها وبين المصادر الخارجية.

ثالثاً: تقسيمات الواردات :

بعد أن تناولنا ميزان المدفوعات من حيث التعريف, وتقسيماته, وعرضه, لاحظ أن الميزان التجاري له أثر كبير في العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات كما أن الفرق بين الصادرات المنظورة والواردات المنظورة هي التي تحدد وضع هذا الميزان,والبتباعية توضح وضع ميزان المدفوعات من حيث العجز أو الفائض .

يكون التقسيم الأساسي للواردات خلال هذا الفصل والفصول الأخرى **كما يلي:**

إجمالي الواردات:

المواد الخام

وهى تشتمل على: ذرة صفراء وحنطة قمح قاسية وورق تبغ باضلاعه وخامات الومونيوم وخامات حديد ومركزاتها مكتلة وبذور سمسم .

السلع الوسيطة:

وتشتمل على: خشب صنوبريات منشو موصل بسمك – 6مم ومنتجات اخرنصف جاهز من حديد اقل من 0.25% كربون وأسمنت بوتلاتك عادى وغير عادى أو غير ملون غير معبأ و اجزاء لأجهزة السنترالات أكبر من او يساوى 2000 خط واجزاء اخرى للعربيات عند الجرارات ومصنوعات اخرى من الحديد.

سلع استثمارية:

وتشتمل على: الآت وأجهزة ألية ذات وظيفة خاصة بها وأدوات وأجهزة كهربائية للطب والجراحة وأصناف خلفيات أخرى واجزاء من حديد وصلب مضغوط تستعمل فى اجهزة التبريد التبريد حتى 368 وات

سلع استهلاكية:

– سلع معمرة:

عربـات بمحركـات بمكـابس بالشـرر أكبـر مـن 1000:1300 (4سلندر) وعربات تعمل بالشرر مابين 1500:1600 (4سلندر) وتلفزيونات ملونه بها اجهزة اخر – كاملة.

- سلع غير معمرة :

لحوم دون عظم من ابقار و كسب وبقايا فول صويا وشاى اسود مخمر وشاى مخمرجزئيا فى عبوات أكبر من3كيلو وابقار حية لغير الانسان وتبغ مفروم او مكبوس أو للمصانع ادوية منع الحمل – القلب والامراض المستعصية للتجزءة وادوية اخرى للطب البشرى للتجربة.

رابعاً : ماهية الصندوق الدولي وأهداف هذا الصندوق:

قد حفلت حقبة الثلاثينات من هذا القرن بتقلبات عنيفه فى أسعار صرف العملات سعياً إلى تشجيع صادراتها والإقلال من وارداتها بصرف النظرعما يسببه ذلك من اختلافات فى العلاقات الاقتصادية الدولية والسعى دائماً خلف تحقيق أكبر مكاسب من المبادلات الخارجيه .

ولقد عقد لذلك مؤتمر فى مدينة (بريتون وودز) الأمريكيه فى عام 1944 تحت رعايه الأمم المتحدة وكان الهدف الأساسى من هذا المؤتمر إيجاد نظام نقدى عالمى جديد يدور حول **الموضوعات التالية:**

- ضمان حريه التحويل بين عملات الدول المختلفة .
- وضع نظام للأسعار يمنع التقلبات العنيفه فيما بينها .
- تحقيق التوازن فى موازين المدفوعات .
- النظر فى موضوع الأحتياطيات الدولية لتوفير السيولة الدولية .
- الأدارة الدولية للنظام النقدى العالمى الجديد .

وقد أسفرت جهود المؤتمر فى مجال تنظيم العلاقات الأقتصادية الدولية عن:

1 – إنشاء صندوق النقد الدولى .

2 – إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير

المبحث الثاني
سعر الصرف

مقدمة :

تستخدم سياسات سعر الصرف كوسيلة مساعدة على تحقيق التكيف الهيكلى لتقليل الأثارالسلبية التي تتعرض لها الأهداف الأقتصاديه الكلية الأساسيه نتيجه الصدمات الخارجية الحقيقيه مثل التوازن الخارجي والتوازن الداخلي وكفاءة الاقتصاد الجزئى ، يتمثل أفضل نظام لسعر الصرف للدول الناميه هو النظام الذي يكفل لتلك الدوله اكبر حمايه من الأضطرابات الخارجيه التي تدمر اهدافها الاقتصاديه المنشوده، في هذا المبحث يتم دراسة خصائص سوق الصرف ،كما يتناول دراسة نظم سعر الصرف المختلفة حيث يوجد ثلاثة أنظمة لسعر الصرف تتبعها دول العالم وهي: نظام سعر الصرف الثابت ـ نظام سعر الصرف الموجه أو المدار ـ نظام سعر الصرف المرن أو الحر.

من المعلوم أن تغير سعر صرف أى عملة وطنية يرجع إلى متغيرات أقتصادية وسياسية ولكن يجب أن يكون التغير فى سعر العملة صعوداً وهبوطاً تغيراً طفيفاً ، ومن جانب أخر فإن أسعار الصرف فى غاية الحساسية،فهى تتأثر بما يدور فى المجال الاقتصادى وتوقعات المستثمرين كما أن أستقرار العملة الوطنية

يعد أهم عوامل الإطمئنان للمستثمرين المحليين والأجانب لممارسة الأنشطة الإستثمارية .

لقد اتبعت مصر في بداية التسعينيات سياسة التثبيت لسعر الصرف وساعد على ذلك زيادة الإحتياطى النقدى لدى البنك المركزي، وفى ظل نظام الصرف الثابت تكون الدوله ملزمة بالتغلب على التوازن والإستقرار الخارجى على حساب تحقيق بعض الأهداف المحليه مثل محاربة البطالة والركود الاقتصادى وبذلك فإن تغيرات الحياة الاقتصادية القومية سواء أتسعت أو إنكمشت فإنها تؤثر تأثيراً مباشراً فى حالة ميزان المدفوعات، وتتمثل مهمة البنك المركزى وفقا لتلك السياسة فى توفير الأحتياجات لهذا النظام مثل مراقبة الرصيد الذهبى للدولة و الحفاظ على ثبات سعر الصرف ، وفقاً لهذة السياسة فإنها لاتعنى الثبات المطلق ولكن تسمح بقدر من التحرك والتغير فى قيمة العملة صعوداً وهبوطاً في حدود معينة .

ولقد قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولى فى عام 1991 م بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادى المصرى ، وتحقيق الأستقرار فى سعر الصرف المصري ، وذلك من خلال مجموعة سياسات:-

أولا : سياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر:

1 - سياسات إصلاح القطاع العام :-

تعتمد تلك السياسة على تحقيق هدفين أساسيين:

- تغير الهيئة المؤسسية والقانونية والمالية التي تعمل بها مشروعات القطاع العام بهدف تحسين الأداء وسرعة اتخاذ القرارات.
- خصخصة مشروعات القطاع العام في قطاع إنتاج السلع والقطاع المالي مع استثناء المشروعات ذات الصفة الاستراتيجيه للاقتصاد القومي.

2- السياسة السعرية :-

عن طريق تحديد أسعار منتجات القطاع العام وتشمل هذه السياسة على رفع أسعار الطاقة بحيث تصل إلى مستوى الأسعار العالمية وتحديد أسعار المنتجات الزراعية كما تشمل أيضا رفع أسعار المواصلات حتى يصل العائد إلى المستوى الذي يغطى إجمالي التكاليف .

3- سياسة الاستثمار :-

تهدف هذه السياسة إلى تحرير الاستثمار والمساواة في قواعد وقوانين الاستثمار بين القطاعين العام والخاص لتوفير نوع من المنافسة بين القطاعين وذلك من خلال القضاء على احتكار القطاع العام في إنتاج بعض السلع والتجارة فيها .

4- السياسة الخارجية :-

تشمل تلك السياسة على مجموعة من المحاور الأساسية :-

- إصلاح نظام سعر الصرف :

هذا الإصلاح هو محور الأساسى في هذه الرسالة ومن أهم ملامح هذا النظام هو ربط قيمة الجنيه المصري بالدولار الأمريكي والسماح لغير البنك بالتعامل في العملات الأجنبية بعد الحصول على تصريح بالتعامل من الجهات المختصة .

تحرير التجارة :-

وفقاً لسياسة الإصلاح الاقتصادي تلتزم الحكومة المصرية بتحرير التجارة الخارجية ورفع القيود على حرية التجارة تدريجياً وفقا للقواعد المتفق عليها فى اتفاقية الجات .

- الإعفاء من الديون :-

يضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى المتبع خفض الديون المصرية الخارجية لمصر بنسبة 50% كما هو مقدر فى 30 يونيه 1991م ولقد تم ذلك من خلال اجتماعات نادى باريس فى حضور الدول الدائنة ، وقد جاء اتفاق نادي باريس فى أعقاب إسقاط الدين المستحق على مصر من قبل الدول العربية خلال النصف الثانى من 1990 بإلاضافة الى الدين العسكرى الأمريكي الذى تم إلغاؤه فى نوفمبر 1990 .

4- الإصلاح النقدى:

يظهر ذلك من خلال وضع سقوف ائتمانية لإقراض البنوك للقطاعين العام والخاص وتحرير سعر الفائدة الدائنة والمدينة بسعر الفائدة على أذون الخزانة التى تصدرها الحكومة المصرية .

3- السياسة المالية :

حيث تهدف الحكومة من خلال تلك السياسة خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة حتى الوصول إلى موازنة متوازنة تقريباً وذلك من خلال التحكم فى جانب الإيرادات بحيث يتم تنمية الإيرادات بمجموعة من الإجراءات، وتطبيق الضريبة الموحدة وضريبة المبيعات وزيادة الضرائب غير المباشرة ورفع أسعار الطاقة ومنتجات القطاع العام، إلى جانب النفقات تخفيض معدل الزيادة فى بند الأجور وتخفيض الاستثمار العام وتخفيض الدعم .

7- السياسة الاجتماعية :

تهدف هذه السياسة إلى تخفيض الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاح الاقتصادى وذلك عن طريق إنشاء الصندوق الاجتماعى وإقامة شبكة الأمان الاجتماعى.

تعريف سوق الصرف :-

المعروف أن المتعاملين في النقدالأجنبي ينتشرون في كل مكان من أنحاء العالم، ومن ثم لايمكن اعتبار سوق الصرف الأجنبي له حيزا جغرافيا أو زمانيا محددا بعينه يلتقي فيه البائعون والمشتريون

للعملات الأجنبيه ، بل هو وسيلة يتم من خلالها بيع وشراء الصرف الأجنبي ، أي يمكن القول بإنها وسيلة تيسير لاستبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية الأخري

- **أنوع سوق الصرف:**

يمكن التميز بين نوعين رئيسيين لسوق الصرف:

(أ) سوق الصرف الحاضر :

يتم التعامل من خلاله مع النقد الأجنبي علي أساس أسعار الحاضرآى يتم البيع والشراء فى نفس الوقت للعملات الأجنبيه وفقا لسعر الصرف المعلن

(ب) سوق الصرف الآجله :

يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجله ، وفي ذلك القسم من الأسواق يراعي فيها البعد الزمني ،حيث يتم الأتفاق بين المتعاملين على بيع وشراء العملات الأجنبية طبقا للاسعار السائدة على أن تؤجل عملية التسليم والتسلم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها من قبل

بصفه عامه يمكن التفرقه بين ثلاث أنواع من المعاملات في أسواق الصرف الآجله وهي المضاربة والتحكم أو المراجحه وعمليات التحكم في سعر الفائدة

المضاربة:

يظهر هذا النوع من التعامل فى النقد الأجنبى عندما يتوقع

المتعاملون في سوق الصرف الآجل أن سعر الصرف إحدي العملات الأجنبية سيرتفع في المستقبل ،فإنهم في تلك الحاله سيتجهون إلي شراء أكبر كمية من هذه العملة الأجنبية بغرض بيعها فيما بعد عندما يكون سعره قد أرتفع"مضارب الصعود" . والعكس إذا توقع المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي أن سعر إحدي العملات الأجنبيه سينخفض في المستقبل"مضارب الهبوط" ،فإنهم يلجئون إلي بيع تلك العمله الأن وشرائها فيما بعد، والاستفادة من فارق السعرين.

كما أن المضاربة علي إرتفاع اوإنخفاض قيمة العملة في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية تحمل نوعين من الأعباء الماليه:-

العبء الأول يتمثل في مخاطر المضاربة نفسها ،فقد تتحقق توقعاته في إرتفاع أو إنخفاض قيمة العمله وقد لا تتحقق .

العبء الثاني يتمثل في سعر الفائده التي كان يستطيع المضارب فى الحاله الأولي (إرتفاع قيمة العمله) الحصول عليها لو أنه إحتفظ بأمواله الأصليه في إحدي البنوك ، أو الفائده التي سيضطر المضارب في الحاله الثانيه (إنخفاض قيمة العمله) دفعها إلي البنك نظير الأقتراض منه .

التحكيم أو المراجحه:-

يقصد بعمليات التحكيم أو المراجحه في سوق الصرف الآجل بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح عن طريق الأستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عمله معينه بين سوقين أوأكثر في وقت واحد عن طريق شراء العمله من السوق المنخفضة السعر وبيعها فى السوق مرتفعة السعر فى نفس الوقت ،كما تؤدى إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف المختلفة.

بذلك يمكن القول إن عملية التحكيم أو المراجحه على عكس المضاربة حيث إنها تهدف إلى الأستفادة من التفاوت القائم بين اسعار صرف العملات في أسواق الصرف المختلفة مما يؤدى إلى القضاء على هذا التفاوت وسيادة سعر واحد للعمله الأجنبية بين هذه الأسواق المختلفة .

التحكم فى سعر الفائده :-

يقصد بها عملية موازنة أسعار الفائده بين عملتين عندما يتم اقتراض عمله ما وتحويلها إلى عمله آخري تستثمر لفترة معينة وذلك بهدف تحقيق هامش ربح، تتم عمليات التحكم في حالة إختلاف أسعار الفائده علي ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة، حيث أنه في حالة أن يكون سعر الفائده علي الودائع لمدة عام لدى أحدي الدول أكبر من الأخرى فإن المستثمريين

سوف يسعون إلى إيداع أموالهم لدي هذه البنوك بهدف زيادة العائد علي الإستثمارات النقدية.

(ج) السوق السوداء للصرف الأجنبى : -

هي عبارة عن قنوات غير شرعية تتعامل في الصرف الأجنبي،

بهدف تحقيق مكاسب من الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقى ، ولقد بدأت السوق السوداء للصرف الأجنبي في أعقاب تبني الحكومات لسياسات الرقابة علي الصرف ومن تداوله خارج القنوات الشرعية، وتثبيت أسعاره في الأسواق الرسمية .

(د) سوق الصرف المتعدد:

أخذت مصر بهذا النظام في عام 1961 ،فى إطار تصحيح هيكل سوق الصرف في مصر ،والذى يتضمن ثلاث أنواع لأسعار سوق الصرف:

- **السعر الرسمي وتحدد علي أساس 35 قرش /دولار**، ويطبق علي المرور في قناة السويس،والصادرات من القطن والأورز والبصل والفول السوداني ومنتجات البترول.
- **السعر المنخفض بنسبة 10%** ويطبق على الواردات من السلع الأستثماريه والموادالخام والسلع الغذائيه .
- **السعر المنخفض بنسبة 20%** ويطبق على باقي الصادرات والواردات الأخرى التي لم ترد في البندين السابقين .

(هـ) السوق الموازية للصرف:

ظهرت مع منتصف السبعينيات فلجأت الحكومه إلى إتخاذ بعض الإجراءات لإعادة تنظيم سوق الصرف ،منها إعادة حق حيازة النقد الأجنبي والتعامل فيه من خلال البنوك المسموح لها بذلك وكذلك أنشأت السوق الموازيه للنقد الأجنبى بهدف جذب تحويلات العاملين فى الخارج وكذلك توجيه الأنفاق السياحى نحو القنوات الشرعيه أو الرسميه للنقد الأجنبي.

- **سعر الصرف:**

هو سعر عملة بعملة آخرى ، كما انه نسبة مبادلة عملتين . فاحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمناً لها أى ان سعر الصرف يمثل عدد الوحدات التى يجب دفعها من عملة معينة للحصول على عملة آخرى ويمكن التمييز بين :-

(أ) سعر الصرف الأسمى :

وهو يعبر عن الوجه النقدى لسعر الصرف ،فهو يمثل كمية العمله التى تدفع للحصول على وحده واحدة من العملة الأجنبية .

كما أنه هو سعر العملة الأجنبية مقومة بوحدات العمله المحليه، وبذلك فأنة عبارة عن عدد وحدات العملة المحلية التي يجب التنازل عنها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية

.وتحدد قيمته من قبل الجهاز المصرفى بشكل يومى ويتم المبادلة بين العملات على أساسه .

(ب) سعر الصرف الحقيقى :

يمثل الوجه المادى لسعر الصرف ، حيث يقيس عدد وحدات المنتجات المحليه التى يجب التنازل عنها للحصول على وحدة

واحدة من المنتجات الأجنبية ، آي هو سعر الوحدة من المنتجات الأجنبيه مقاسه بوحدات المنتجات المحليه وبذلك فإن سعر الصرف الحقيقى يتأثر بثلاثة متغيرات :

- سعر الصرف الأسمى.
- الأسعار الخارجية.
- الأسعار الداخلية
- **سعر الصرف الحقيقى:** يرتفع بإرتفاع سعر الصرف الأسمى وينخفض بإنخفاضة ، بافتراض ثبات العوامل الأخرى .
- **سعر الصرف الحقيقى** يرتفع بإرتفاع الأسعار فى البلاد الأجنبية وينخفض بإنخفاضها، بأفتراض ثبات االعوامل الأخرى.
- **سعر الصرف الحقيقى** يرتفع بإنخفاض الأسعار الداخليه وينخفض بإرتفاعها ، بافتراض ثبات العوامل الأخري .

ولقد تم تحديد سعر الصرف الحقيقي وفقاً للمعادله التالية :

$$RER = E\ P^*/P$$

حيث RER سعر الصرف الحقيقي

E سعر الصرف الأسمى

P* مستوى الأسعار العالمية

P مستوى الأسعار المحلية

وتم تحديد قياس سعر الصرف الحقيقى فى دراسه آخرى **كالأتي:**

$$RER = PT / PN$$

حيث :

PT أسعار السلع القابلة للتجارة

PN أسعار السلع غير القابلة للتجارة

(ج) سعر الصرف التوازني :-

تكتسب عملية التمييز بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي أهميه خاصة ، فبينما يشير الأول إلى مصطلح نقدي يستخدم لقياس الأسعار النسبية لعملتين ، والثاني يعبر عن مفهوم حقيقي يمثل النسبه بين أسعار سلعتين 0 أى أن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الأسعار النسبية للسلع الداخلة في

التجارة الدولية إلي أسعار السلع غير الداخلة في التجارة الدولية وفقا لذلك ، فإن سعر الصرف الحقيقي الذى يحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي هو النسبة بين الأسعار النسبيه للسلع الداخلة في التجارة الدولية إلى الأسعار النسبيه للسلع غيرالداخله في التجاره الدوليه .

ومن ثم فأن سعر الصرف التوازن هو سعر الصرف الذى يتوازن عنده الرقم القياسي لأسعارالسلع التجاريه مع الرقم القياسي لأسعار السلع غير التجاريه وذلك يتحقق فقط في حالة تحقيق التوازن الأقتصادى بين القطاع الخارجي والقطاع الداخلي في الأقتصاد القومي.

ثانيا : نظم سعر الصرف:

انتهينا فى العرض السابق إلى إن سعر الصرف هو عبارة عن عدد وحدات العمله الأجنبيه التي تتبادل بوحده واحده من العمله الوطنيه اى وفقا لجدولى العرض والطلب ،ولكن هل يكون سعر الصرف ثابت أم متغير ؟ وأذا كان إحداهما فهل يكون مطلق ؟ أم له حدود معينه ؟ .

يمكن القول بصفه عامه أنه لاتوجد إجابة واحدة على هذه الأسئلة ،فالعوامل التى تتفاعل فى التوازن بين الطلب على الصرف الأجنبى وعرضه والتى تتحكم بالتالى فى تحديد سعره إنما تختلف

بـاختلاف نظـام سـعر الصـرف السـائد ،ويمكـن أن نميـز فـى هـذا الجانب بين ثلاثة نظم أساسيه للصرف :-

1- نظام سعر الصرف الثابت .

2- نظام الرقابه على الصرف الأجنبى .

3 - نظام سعر الصرف الحر أو المرن.

نظام سعر الصرف الثابت:

وفقا لهذا النظام فإنه لا يعنى الثبات المطلق ، ولكن يعطى قدر مسموح بـه من التحرك والتغيرفي قيمـة العملـة، ولكـن بقدر ضـئيل جدا إرتفاعا وإنخفاضا وهذا يدل على أنه فى ظل هذا النظام يكون هنـاك ثبـات واسـتقرار فـى سـعر العمـلات الأجنبيـة ومبادلاتهـا الخارجيـة، حيـث أن لكـل عملـة وزن محـدد مـن الـذهب وهـو يمثـل قيمتهـا فـى المبـادلات التجاريـة، وفقـا لهـذا النظـام يجـب أن يسـمح بدخول وخروج الذهب دون قيود أو موانع تعوق ذلك كم أنه يستلزم الإرتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب الدوليه) لكي يكون فعال ويعبر عن سعر الصرف **توافر الشروط التاليه :**

- أن تمتلك الدولـة كميـة كافيـة مـن الـذهب يستطيع البنك المركزى إسـتخدامها فـى التـدخل فـى سـوق الصـرف عنـدما يتعـرض ميـزان المدفوعات إلى عجز.
- يجب أن يسود جو من الرخاء وحرية التجارة فى النظام الدولى .

- أن تحدد الدولة وزن معين من الذهب وبدرجة نقاء معينة اووحدة النقد الرسمية
- أن يتوافر للأفراد حرية تحويل ما يشاءون من أوراق النقد إلى ذهب أوالعكس ،وفقا للوزن المحدد من الذهب لوحدة النقد الرسمية.
- حريه تصدير الذهب واستيراده دون آى شروط.

2-نظام سعر الصرف الحر (المرن):

تم التعامل بهذا النظام بعد إيقاف العمل بقاعدة الذهب الدوليه أثناء الحرب العالمية الأولى ،وأنتقال الدول إلى قاعدة العملات الورقية،وبذلك بدأت أسعار الصرف تعرف التقلبات فى ضوء تغير ظروف العرض والطلب ،وعلى ذلك نجد أن البنك المركزى للدولة التى تتبع هذا النظام لا يتدخل في سوق الصرف لتحديد سعر الصرف .

ولكن يتحدد هذا السعر وفقا لظروف العرض والطلب عليها ،وفى ظل هذا النظام لا يوجد تعديل رسمى ولا أساس يستند إليه سعر الصرف فى تحديده بل يتغير بحريه فى ظل هذا النظام يجب التفرق بين نوعين من التعويم:

- **التعويم النظيف:** هو عدم تدخل الدولة بأى شكل فى سعر الصرف أى ترك الحرية المطلقة في تحديد سعر الصرف وفقا لظرف العرض والطلب على العملة
- **التعويم غير النظيف:** يطلق علية احيانا التعويم المدار او الموجه ، وهو أكثر شيوعا فى التطبيق من التعويم النظيف السابق الإشاره إليه، وطبقا لهذا النظام فإن عملة الدولة لا ترتبط رسميا بأية عملة آخري ويترك سعر الصرف يتحرك بحريه ولكن تكون السلطات جاهزه للتدخل وقت اللزوم ، لتحدد السعر المناسب الذى تتدخل عند تجاوزه ، وذلك للحفاظ على مستوى معقول لسعر الصرف عملة الفعلى من خلال المعاملات الخارجية .

3 ـ نظام الرقابة على الصرف الأجنبى:

يتطلب نظام الرقابةعلى الصرف تدخل الدولة مباشرا للتأثيرعلى طلب وعرض العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبيه ، نظام الرقابة على الصرف يتم من خلالة تحكم الدولة مباشرة فى تحديد سعر الصرف بطريقه إدارية ،فضلا عن تدخل الدولة فى التحكم فى الطلب والعرض على العملات الأجنبية .

تحتاج الدولة إلى القيام بالعديد من الإجراءات حتى تستطيع التحكم فى سعر الصرف وفقا لهذا النظام ،بذلك يمكن القول بأن

الرقابه على الصرف هو فن بمقتضاه تحتكر الدولة شراء النقد الأجنبى وبيعه, وهى بذلك تكون محتكر الشراء والبيع معا بالنسبة إلى العملات الأجنبية ، ذلك بهدف الحصول على قدركبيرمن النقد الأجنبى .

الفصل السابع

النقود والبنوك

المبحث الأول

النـــــقـــــود

تعريف النقود:

أي واسطة أو أداة طبيعية (كالنقود المعدنية و الورقية) أو اعتبارية كبطاقات الائتمان بحيث تحظى بالقبول العام و الإلزام القانوني كوسيلة للدفع و تسوية الديون.

أي شيء يلقى قبولا عاما في التداول من أجل شراء السلع والخدمات وسداد الدين .

نشأة النقود:

شهدت البشرية تطور متتالي و شمل هذا التطور ممارسة البشرية لنشاطاتها الاقتصادي و نركز في هذه المادة على ما يتعلق بالتبادل الدولي فقط .

يمكن تلخيص التطور البشري في التبادل بالمراحل الثلاثة الاتية :

<u>التطور التاريخي للنقود:</u>

مرحلة الاكتفاء الذاتي:

وفيها كان يتم قضاء حاجات البشرية بالاعتماد على الفطرة في الحصول على مستلزماتها وذلك عن طريق التعاون الاسري حيث كان كل مجتمع يستهلك ما ينتج فقط و ذلك بسبب محدودية الحاجات .

1-ظهور المقايضة:

كان الاكتفاء الذاتي هو السمة الغالبة على الحياة الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية البدائية القديمة ، و الوحدة الاقتصادية التي تتكون من الفرد و الأسرة تنتج كل ما يكفيها من الاحتياجات. ففي إطار مثل هذه المجتمعات لا توجد الحاجة إلى التبادل نظراً لهيمنة الاكتفاء الذاتي على النشاط الاقتصادي. وعندما بدأت الاحتياجات البشرية تتنوع صار هناك توجه نحو التخصص في إنتاج بعض السلع فنشأ نوع من التبادل بين الوحدات الاقتصادية لسد بعض احتياجاتها عن طريق الحصول على السلع التي تنتجها وحدات أخرى. ومع التطور الاجتماعي الاقتصادي المستمر أخذ التبادل يتم بصورة كبيرة وتلقائية.

أول أنواع التبادل في المجتمعات القديمة هو ما يسمى بالمقايضة، أي استبدال السلع مقابل سلع أخربوله صورتان **هما:**

- صورة التبادل المباشرة حيث يجري التبادل بغرض الاستهلاك النهائي للسلع التي يتم تبادلها.
- التبادل غير مباشر حيث يتم قبول بعض السلع المعينة في التبادل ليس بغرض استهلاكها ولكن لمبادلتها فيما بعد بسلع استهلاكية، وكلما استخدمت السلعة المعينة في التبادل على نطاق أوسع قبلها الناس بثقة أكبر وكلما قبلها الناس بثقة أكبر زاد استخدامها في التبادل. وذلك ما يسمى بالنقود.

2-قاعدة الذهب:

يمكن تمييز نوعين رئيسين لقاعدة الذهب طبقاً لكيفية استخدام الذهب في النظام النقدي.

النوع الأول:

النقود العينية كاملة القيمة OM (**Full bodied ney**) وهي التي تكون قيمتها السلعة النقدية المتداولة (الذهب في هذه الحالة) متماثلة في الاستخدامات النقدية . إن قطع النقود الذهبية المستخدمة في المعاملات يتم تداولها أيضاً بصورة مباشرة للأغراض السلعية.

النوع الثاني:

وهو الذي استخدم فيه ما يسمى بالنقود الورقية كاملة التمثيل (النقود النائبة) وهي العملات الورقية المغطاة بالذهب بنسبة 100% فهذه النقود الورقية كانت فقط تمثل النقود الحقيقية وهي الذهب ، وقد تم اللجوء إلى استخدام تلك العملات الورقية عندما زاد حجم التبادل زيادة كبيرة بعد الثورة الصناعية في أوروبا مما جعل استخدام الذهب أمراً شاقاً نظراً لكبر حجمه ووزنه وصعوبة نقله و حمايته.

وسواء كانت النقود المستخدمة هي النقود العينية أو النقود الورقية كاملة التمثيل فإن قاعدة الذهب تتطلب أن تقوم البلدان

المختلفة بتحديد قيمة عملاتها في مقابل الذهب. ففي الخمسينات الميلادية مثلاً كان الدولار الأمريكي يعادل في قيمته 0286، 0 أوقية ذهب و الجنيه الإسترليني 0،1 أوقية ذهب. ومعنى هذا أن الجنيه الإسترليني الواحد = 3،50 دولار .وهكذا فإن معرفة ما تحتويه العملات من الذهب يمكن تحديد قيمتها بالنسبة إلى بعضها البعض.

وفي حالة النقود الورقية كاملة التمثيل تتطلب قاعدة الذهب أن تكون جميع العملات الوطنية قابلة للتحويل **Convertible** إلى الذهب و العملات الأخرى حسب المعدلات الثابتة المعلنة بين مختلف العملات والذهب. أما في حالة النقود العينية فيلزم أن تكون السلطات مستعدة لشراء أي كمية من الذهب عند السعر المعلن للذهب في مقابل العملة الورقية.

3-النقود الورقية:

عبارة عن عملات ورقية تشكل دليلاً على أن حاملها يمتلك ذهباً.

وتصدر في الأصل بواسطة تجار الذهب الذين يعملون لحسابهم الخاص. وكان تجار الذهب يحتفظون في البداية بكميات من العملات الذهبية تعادل تماماً قيمة الوثائق أو الإيصالات التي يقومون بإصدارها أصبحت تلك الوثائق نقوداً في حد ذاتها وأصبح من النادر أن يلجأ المتعاملون إلى استبدالها بقيمتها من العملة الذهبية.

- **ظهور النقود الائتمانية:**

هي النقود التي تقل قيمتها العينية (كسلعة) عن قيمتها النقدية عندما تستخدم في تبادل السلع و الخدمات .

ظهر هذا النوع من النقود عندما تبين لتجار الذهب أنهم ليسوا حقيقة بحاجة إلى تغطية ذهبية بنسبة 100% لجميع الإيصالات والوثائق التي يصدرونها كإقرارات لحامليها بامتلاك النقود بتحويل إيصالات إلى ذهب لم يكن يشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الإيصالات المصدرة بالفعل ومن كمية الذهب.

كان مطلوباً من تجار الذهب لإنجاح هذا المنهج الجديد هو أن يعملوا على التأكد بأن لا يقل الذهب المخزون لديهم عن نسبة معينة من إجمالي إصداراتهم من الإيصالات.

وهذه الإيصالات أو الشهادات التي راج استخدامها كوسيط للتبادل كانت هي النواة الأولى للنظام المصرفي الائتماني الذي يقوم بصورة أساسية على الاحتفاظ باحتياطات جزئية و ليست كاملة، على الودائع المؤتمنة لدى المصارف.

فالربط بين الذهب وعرض النقود قد ضعف إلى حد كبير، وهو تطور إيجابي من حيث أنه يؤدي إلى توفير الموارد الكبيرة التي تستخدم في إنتاج النقود (الذهب) وأخذت العملات المعدنية بفئاتها المختلفة و أوراق البنكنوت التي تصدرها البنوك المركزية والمغطاة جزئياً بالذهب تنتشر في أرجاء بلاد العالم.

البنوك المركزية تلتزم في البداية لحاملي السندات الورقية (البنكنوت) أو العملات المعدنية بتحويلها إلى الذهب عند الطلب، ثم ما لبثت أن زادت الثقة في النقود الائتمانية فاقتصر الالتزام الفعلي بالتحويل إلى ذهب على تصفية المعاملات الدولية ثم أصبحت العملات الصعبة هي الأكثر استخداماً لتصفية المعاملات الدولية.

- **خصائص النقود :**

1- القبول العام لدى الأفراد :

تعني هذه الخاصية أن كل فرد في المجتمع يقبل النقود في تعاملاته مع الآخرين لأنه يستطيع كذلك أن يدفعها مقابل الحصول على اية سلعة أو خدمة .

2- سهولة الحمل:

ويقضي حسن سير المبادلات أن تكون الأداة المستخدمة كوسيط في المبادلات سهلة الحمل وهو ما يساعد على سهولة نقلها من مكان إلى آخر كذلك سهولة تخزينها وهو ما يتوافر في النقود.

3- القابلية للتجزئة مع تماثل الوحدات:

القابلية للتجزئة تختص النقود بقابليتها للتجزئة دون خسائر ودون تلف وتكل هذه الخاصية للنقود أنه يمكن استخدامها في جميع المعاملات خاصة المعاملات قليلة القيمة.

تماثل الوحدات عندما تكون الوحدة من النقود قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة يجب ان تكون هذه الوحدات متماثلة أي نفس الوزن ونفس الحجم لأنه لو لم يمكن حدوث ذلك لفقدت النقود خصية كونها تتمتع بالقبول العام لدى الأفراد إذ سيرفض الأفراد قبول بعض الوحدات من النقود.

4- القابلية للدوام مع ثبات القيمة:

القابلية للدوام تصنع وحدات النقود من مواد تتحمل كثرة تداولها من يد إلى أخرى مثل الذهب والفضة وهذا يرجع إلى خصائص خاصة بهما مثل المتانة والتجانس والتي لا تتوافر في معادن أخرى غير الذهب والفضة .

ثبات القيمة الثبات المقصود هو الثبات النسبي وليس الثبات المطلق وعليه ينبغي أن تكون قيمة النقود بعيدة عن تعرضها للتدهور الشديد أو فقدان القيمة مع مرور الوقت لأنه إذا حدث ذلك لأعرض الناس عن الاحتفاظ بالنقود.

وظائف النقود :

1- النقود كوسيط في المبادلات:

تعني هذه الوظيفة أن النقود تلقى قبولا عاماً لدى أفراد المجتمع إذ عن طريق النقود لا يضطر الفرد للتضحية بجزء من سلعته عندما لا يوجد تناسب في القيمة بينها وبين السلعة التي يرغب في

الحصول عليها . ويستطيع الأفراد في ظل استخدام النقود الحصول على افضل السلع التي تحقق لهم اقصى اشباع ممكن .

كما أنه في ظل استخدام النقود اصبح من الممكن تبادل الخدمات بجانب السلع إذ يستطيع كل من يؤدي خدمة في المجتمع أن يحصل على اجر نقدي يستبدله بسلع.

وهذه الوظيفة من وظائف النقود هى الوظيفة الاولي والتى على اساسها امكن اشتقاق بعض الوظائف الاخري 00 وقيام النقود بهذه الوظيفة باعتبارها وسيط فى المبادلات يستدعي ان تتوافر فيها كثير من خصائص النقود اذ يجب ان تلقى قبولا عاما فى المجتمع حتى يستخدمها الجميع كوسيط فى المبادلات وكذلك يجب ان تكون سهلة الحمل وكذلك يجب ان يمكن تجزئتها الى وحدات صغيرة.

2- النقود مقياس للقيمة :

وظيفة النقود كمقياس للقيمة ظهرت نتيجة استخدام للنقود كوسيط في المبادلات غير انه من الجدير بالملاحظ أن كل

استخدام للنقود كوسيط في المبادلة يستلزم استخدامها كمقياس للقيمة بينما لا يستلزم كل استخدام لها كمقياس للقيمة قيامها كوسيط في المبادلة أي عندما نقوم بتداول الأشياء لابد وأن نحدد لها قيم معينة تقوم بتقدير قيم لبعض الأشياء دون أن نقوم بتداولها.

3- النقود أداة الاختزان القيم:

كانت كثيرة من السلع سريعة التلف وكثيرة من منها يحتاج لتكلفة عالية لتخزينه فكان من الطبيعي أن تقوم النقود بهذه الوظيفة يحتفظ من خلالها بقيم السلع والخدمات المختلفة لوقت الحاجة خاصة وأنها تتمتع بالقبول العام لدى الأفراد سواء في الحاضر أو في المستقبل لذلك الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بما لديهم في صورة سلع من ذهب وفضه وأراضي ومعادن أخرى نفيسة التي لا تتغير قيمتها ولا تتعرض إلى التلف وغير ذلك هي ايضاً تلقي قبولا عام من جميع الأفراد.

5- النقود أداة للمدفوعات المؤجلة:

تستخدم النقود كأداة للمدفوعات المؤجلة وهذه الوظيفة أوجدتها التطورات التي لحقت بالمجتمع إذ تدعو الضرورات الآن إلى عقد قروض وصفقات معينة تتم هذه الصفقات استناداً لقيام النقود بوظيفتها كأداة للمدفوعات المؤجلة.

عولمة النقود:

عولمة النقود أدت الى ما يعرف بالعملات الأجنبية وهي ودائع مصرفية مقومة بعملات غير محلية ويعتبر اليوروالاوربي والدولار الامريكي من أكبر مكونات العملات الأجنبية .

***أسباب نمو سوق العملات الأجنبية:**

ان الحجم المتنامي للتجارة الدولية أدى الى نمو سوق العملات الأجنبية كما ان التنظيات الحكومية والاعتبارات السياسية التي تتحكم في العملة المحلية للسيطرة على عرض النقود سببان مهمان لنم هذا السوق اضافة الى اليسر والسهولة وقلة التكلفة التي تميزت بها البنوك الأجنبية في التعامل لالمامها وتفهمها بالظروف المحلية.

***الآثار الايجابية للعملات الأجنبية:**

ان الدول التي توجد بها مراكز رئيسية للعملات الأجنبية تفرق بين الودائع المقدمة بالعملات المحلية وتلك المقومة بالعملة الأجنبية (كذلك بالنسبة للعملاء) فالودائع بالعملة المحلية تخضع لاجراءات تنظيمية بهدف التحكم في عرض النقود مما جعل الودائع بالعملات الأجنبية أكثر ربحية عنها اضافة الى تفاديها للضرائب كما أن فترات سدادها تكون أقصر

***الآثار السلبية للعملات الأجنبية:**

تسبب العملات الأجنبية مشكلتين رئيستين للاقتصاد العالمي **هما:**

1- اضعاف تنفيذ السياية النقدية المحلية

2- استمرار العملات الأجنبية قد يحدث آثار تضخمية يمكن أن يعمل على انهيار في النظام النقدي الدولي

النقود والكفاءة الاقتصادية

- تؤثر النقود بطرق عديدة على كفاءة الأداء الاقتصادي. فالنقود هي التي تجعل التخصص الإنتاجي ممكناً بحيث يتخصص كل فرد في إنتاج السلعة أو توفير الخدمة التي يبرع في عملها أكثر.
- وتعمل النقود أيضاً على تخفيض تكاليف التبادل في السوق الأمر الذي يسهل عمليات التبادل ويعمل على تشجيعها وعلى دفع عجلة النشاط الاقتصادي إلى مدى أبعد بكثير مما ستكون عليه الحال في غياب النقود.
- إن عملية إجراء الحسابات وما يتعلق بها من رصد لقيمة المبيعات والمشتريات تصبح كلها أمراً ممكناً مما يدفع بالكفاءة الاقتصادية.

تحقق مستويات عالية من الاستثمار يصعب الوصول إليها في ظل نظام غير نقدي. فنظام التبادل غير النقدي و القائم على

المقايضة يتطلب الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من السلع لمواجهة متطلبات التبادل من السلع.

- خصائص النقود:

1- القبول العام لدى الأفراد:

تعني هذه الخاصية أن كل فرد في المجتمع يقبل النقود في تعاملاته مع الآخرين لأنه يستطيع كذلك أن يدفعها مقابل الحصول على اية سلعة أو خدمة .

2- سهولة الحمل :

يقضي حسن سير المبادلات أن تكون الأداة المستخدمة كوسيط في المبادلات سهلة الحمل وهو ما يساعد على سهولة نقلها من مكان إلى آخر كذلك سهولة تخزينها وهو ما يتوافر في النقود .

3- القابلية للتجزئة مع تماثل الوحدات :-

القابلية للتجزئة تختص النقود بقابليتها للتجزئة دون خسائر ودون تلف وتكل هذه الخاصية للنقود أنه يمكن استخدامها في جميع المعاملات خاصة المعاملات قليلة القيمة .

تماثل الوحدات عندما تكون الوحدة من النقود قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة يجب ان تكون هذه الوحدات متماثلة أي نفس الوزن ونفس الحجم لأنه لو لم يمكن حدوث ذلك لفقدت النقود خصية

كونها تتمتع بالقبول العام لدى الأفراد إذ سيرفض الأفراد قبول بعض الوحدات من النقود .

4- القابلية للدوام مع ثبات القيمة : -

القابلية للدوام تصنع وحدات النقود من مواد تتحمل كثرة تداولها من يد إلى أخرى مثل الذهب والفضة وهذا يرجع إلى خصائص خاصة بهما مثل المتانة والتجانس والتي لا تتوافر في معادن أخرى غير الذهب والفضة .

وثبات القيمة الثبات المقصود هو الثبات النسبي وليس الثبات المطلق وعليه ينبغي أن تكون قيمة النقود بعيدة عن تعرضها للتدهور الشديد أو فقدان القيمة مع مرور الوقت لأنه إذا حدث ذلك لأعرض الناس عن الاحتفاظ بالنقود.

المبحث الثاني
البنوك

مفهوم البنوك:

بدأ النظام المصرفي بنشأة مجموعة من بنوك الودائع تتولى مهمة الحفاظ على ودائع الأفراد مقابل تقديم صكوك إيداع لأصحاب الودائع تحت الطلب، ثم كانت المرحلة الثانية من التطور و هي نشأة البنوك المركزية التي أخذت تستأثر بإصدار الجانب الأكبر من السندات الاذنية المصرفية تحت الطلب، أي النقود الورقية، جنبا إلى جنب مع البنوك التجارية. ثم انتهى الأمر إلى أن أصبح البنك المركزي محتكرا لعملية اصدار النقود الورقية و إلى خلق الودائع المصرفية. أما المرحلة الثانية، فقد تميزت بظاهرة التخصص المصرفي، إذا أصبحت هناك بنوك تجارية متخصصة في منح الإئتمان التجاري و بنوك أخرى متخصصة في منح الائتمان العقاري أو الزراعي أو الصناعي .

ويتكون النظام المصرفي في الدول الرأسمالية من البنك المركزي، ومجموعة من المصاريف التجارية ومجموعة من المصاريف المتخصصة بائتمان معين أو متعاملة مع قطاع دون آخر، ومجموعة من بيوت المال تعمل كمصاريف صغيرة.

وتعود تسمية البنوك التجارية إلى كونها في البداية كانت مختصة فعلا في تمويل التجارة عندما كان الطابع التجاري هو السائد على اقتصاديات الدول، و نشأت و تطورت مع تطور الأنظمة النقدية و خاصة بعد ظهور النقود الورقية لتصبح الآن أكثر أنواع البنوك استثمارا و أكثرها خدمات و أقدمها تاريخيا ، فهي تعتبر الحجر الأساسي في النظام المصرفي إلى الشكل الأول و البدائي للبنوك التجارية هو الصراف او الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع و شراء العملات الأجنبية و مبادلاتها بعملات وطنية،و تطور نشاط الصيارفة و برز من خلال قبوله للودائع (المعادن الثمينة مقابل الإيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة).

- نشأة البنوك:

نشأت البنوك كمحصلة لظروف و متطلبات التطورات الاقتصادية ولعل الصيارفة في أوربا وإيطاليا بالذات هم الّذين طرقوا هذا الباب، فقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بهدف حفظها مقابل إيصالات يحررها لحفظ حقوق أصحاب الودائع، و على مر الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، و يبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ، وأصبح هذا الأخير يقرض ما لديه من ذهب مقابل فوائد، وعليه نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية وهي الإقراض بعد الإيداع، وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة، إنما كان نتيجة لتطور إستغرق زمنا طويلا .

1- تعريف وظائف البنوك التجارية:

1-1: تعريف البنوك التجارية:

- **البنوك التجارية:** هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع من الافراد حيث انها تدفع عند الطلب او لآجال محددة ، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمة ما يحقق خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية والمالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن أشخاص معنويين مهمتهم العادية والرئيسية إجراء العمليات الموضوعة في المادة 110إلى113التي تنص أنها مؤسسات التي تقوم بعمليات جمع الودائع من الجمهور ومنح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

وظائف البنوك التجارية :تشمل البنوك التجارية عدة وظائف والتي يمكننا ان نصنفها إلى وظائف تقليدية ووظائف أخرى وحديثة:

1- قبول الودائع .
2- منح القروض الائتمان .
3- تقديم المشورة الاقتصادية .
4- الاعتمادات المستندية .
5- خلق الودائع .

- **قبول الودائع :**

تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة و تشكل هذه الودائع إلى (ودائع تحت الطلب ، ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع ادخارية ، موارد المصرف التجاري).

- **تقديم القروض:**

تقوم المصارف التجارية (بالإقراض و كذلك السحب على المكشوف ،فتح الاعتماد المستندي ،خصم الأوراق التجارية)،اي إمداد الأفراد والمؤسسات المنشآت بأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد و العمولات المستحقة عليها ، والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة ،و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله .

- **الوظائف الأخرى للبنوك التجارية :**

تطورت وظائف المصارف الى حد بعيد بحيث أصبحت تقوم :

– تقديم الاستشارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من الصعوبات والمشاكل.

- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معها .

- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد .

- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين، ودفع المبالغ من أصل الإعتمادات الخاصة ،خدمات بطاقات الائتمانية.

- تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض بصيغ مختلفة و لفترات محددة .

- يعمل البنك التجاري على شراء و بيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه ،و إصدار خطابات الضمان .

الشكل 01:يبين وظائف البنك التجاري التقليدي

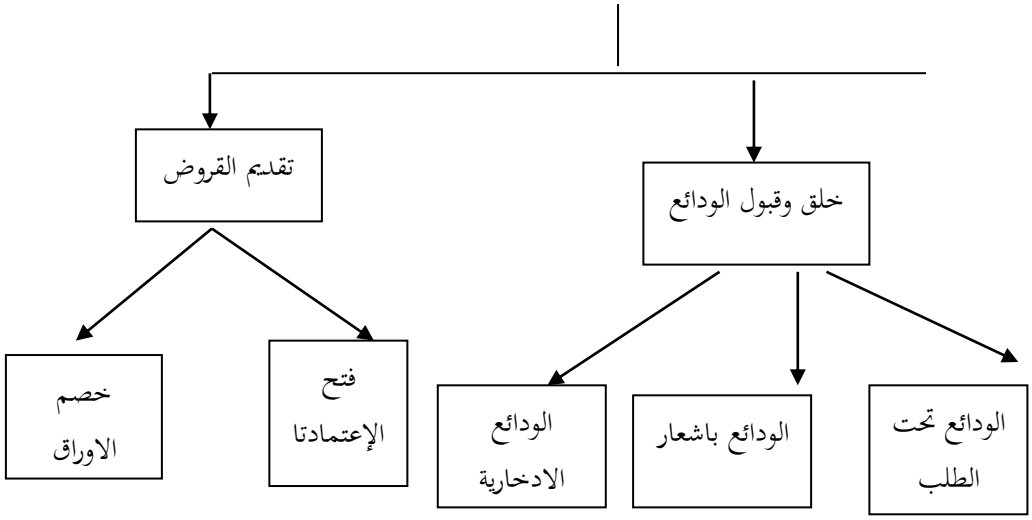

أنواع البنوك :

تتنوع البنوك حسب معايير كثيرة أهمها:

من حيث طبيعة النشاط ومن حيث شكل الملكية، ومن علاقتها بالدولة، ومن حيث الجنسية، ومن حيث تفرعها، وسنتطرق إلى كل معيار على حدى.

أولا : من حيث طبيعة النشاط :

- **البنوك المركزية:** يعرف على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف و الرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار وبنك الدولة لما له من سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات.

- **البنوك التجارية** : هي تلك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها سواء تحت الطلب او لأجل أو بإشعار، وإعادة إستثمارها لفترات قصيرة الأجل في التسهيلات الإئتمانية، كالقروض وخصم الأوراق التجارية.

- **البنوك الصناعية** : تهدف هذه البنوك لتقديم التسهيلات المباشرة وغير المباشرة لمنشئات الصناعية لفترات متوسطة و طويلة الأجل، أو المساهمة في إنشاء الشركات الصناعية.

– البنوك العقارية: تهدف إلى تمويل قطاع البناء و الإسكان مقابل رهن عقاري، وتمويلها يكون لفترات طويلة الأجل لذا تعتمد على مصادر طويلة الأجل.

– **البنوك الزراعية:** هي تلك البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي، وإستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروات الحيوانية، و فترات التمويل تكون موسمية.

– **البنوك وصناديق التوفير:** هي التي تقبل مدخرات صغيرة الحجم وتمنح القروض للمتعلمين معها من صغار المدخرين.

– **البنوك التعاونية** : تقدم الخدمات للجمعيات التعاونية زراعية أو استهلاكية .

ثانيـا: من حيث شكل الملكية :

– بنوك خاصة : تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية او شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها لشخص أو لعائلة أو مجموعة من الشركاء.

– **بنوك المساهمة** : تأخذ هذه البنوك شكل ملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال (مساهمة عامة، محدودة) وتطرح أسهمها للإكتتاب العام و تتداول في السوق المالية.

– **البنوك التعاونية** : تعود ملكية هذه البنوك إلى جمعيات تعاونية أو نقابات حرفية أو مهنية.

ثالثا: من حيث علاقتها بالدولة:

- **بنوك القطاع العام** : تعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة.

- **بنوك القطاع الخاص:** تعود ملكية هذه البنوك للقطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين الإعتباريين سواء على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

- **بنوك مختلطة** : يشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاعين العام والخاص.

رابعا: من حيث جنسيتها:

- **البنوك الوطنية** : تعود ملكيتها لأشخاص طبيعيين أو إعتباريين تابعين للدولة.

- **البنوك الأجنبية** : تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير رعايا الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.

- **البنوك الإقليمية:** تشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي والبنك الإفريقي.

- **البنوك والصناديق الدولية** : هي المنبثقة من هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

خامسا : من حيث تفرعها:

- **البنوك المفردة :** هي البنوك ذات المركز الواحد، تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية، أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع .

- **البنوك المتفرعة محليا:** هي البنوك التي تسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

- **البنوك المتفرعة إقليميا:** هي التي تنشط فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد.

- **البنوك المتفرعة عالميا:** هي تلك البنوك الكبيرة المسموح لها بإنشاء فروع في أنحاء العالم، بهدف تأدية الخدمات، وازدياد الفرص أمامها لاجتياز الأزمات لخفض تكاليفه الثابتة والكلية .

تطبيقات شاملة

السؤال الأول: تخير الاجابة الصحيحة مما يلى:

5- عندما تكون المنفعة الكلية عند أقصى قيمة لها، تكون المنفعة الحدية المضحى بها:

أ- متزايدة ب- متناقصة ج- ثابتة د- صفر

6- تتمثل المشكلة الاقتصادية فى وجود حاجات متعددة مع .....

أ- موارد هائلة ب- موارد نادرة ج- موارد متاحة

7- تتزايد المنفعة الكلية فى بداية الاستهلاك بمعدل .....

أ- تناقص ب- متزايد ج- ثابت

8- تغير السعر يؤدى الى الانتقال .....

أ- على نفس المنحنى ب- الى منحنى آخر ج- لا شىء مما سبق

9- فى حالة الطلب المرن فان تغير السعر يؤدى الى تغير الكمية المطلوبة .....

أ- بنفس النسبة ب- بنسبة أقل ج- بنسبة أكبر

10- التكاليف المتغيرة هى التكاليف التى .....

أ- ترتبط بحجم الانتاج ب- لا ترتبط بحجم الانتاج

ج- لا شىء مما سبق

11- مجمل الناتج القومى هو اجمالى السلع والخدمات .....

أ- النهائية ب- الوسيطة ج- المستوردة

12- أحد وظائف النقود .....

أ- وسيط للتبادل ب- القبول العام ج- مخزن للقيمة

13- من خصائص التخلف فى الدول النامية .....

أ- إرتفاع معدل التوظف ب- إنخفاض متوسطات الدخل

ج- التبعية للخارج د- كل ما سبق

السؤال الثانى : قارن بين كل مما يلى مستخدما التحليل البيانى كلما أمكن:

6- الاقتصاد الجزئى والاقتصاد الكلى.

7- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.

8- قانون الطلب وقانون العرض.

9- محددات الطلب ومحددات العرض.

10- مرونة الطلب ومرونة العرض.

11- فائض الطلب وفائض العرض.

12- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.

13- قانون تناقص المنفعة الحدية وقانون تناقص الغلة.

14- الطلب الكلى والعرض الكلى.

15- خصائص سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام.

16- الناتج القومى الاجمالى والناتج القومى الصافى.

17- الدخل القومى والدخل الشخصى.

18- البنوك التجارية والبنك المركزى.

19- نظرية النفقات المطلقة ونظرية التكاليف النسبية فى تفسير التجارة الدولية

20- الديمقراطية والتنمية.

السؤال الثالث: تأكد من صحة أو خطأ العبارات التالية مع التعليل:

1. تكون المنفعة الحدية متناقصة عند تناقص المنفعة الكلية.
2. تصل المنفعة الحدية الى الصفر عندما تكون المنفعة الكلية عند أقصى قيمة لها.

3. يخصص مستهلك 100 جنيه من دخله لينفقها على سلعتين س، ص ليحصل على أقصى اشباع ممكن بشراء 8 وحدات من السلعة س عندما يكون سعر الوحدة منها 5 جنيهات وتكون المنفعة الحدية للوحدة منها 15 وحدة منفعة، و شراء 10 وحدات من السلعة ص عندما يكون سعر الوحدة منها 6 جنيهات وتكون المنفعة الحدية للوحدة منها 12 وحدة منفعة.
4. يحدث اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التى تطرأ على العوامل المحددة للطلب.
5. يحدث اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التى تطرأ على العوامل المحددة للعرض.
6. لا يحدث اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التى تطرأ على العوامل المحددة للطلب والعوامل المحددة للعرض فى نفس الوقت.
7. التغير فى محددات الطلب يؤدى الى الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب بينما التغير فى سعر السلعة يؤدى الى انتقال منحنى الطلب الكامل؟.
8. فى الأجل الطويل تكون جميع تكاليف الانتاج متغيرة.
9. يتحمل المنتج التكاليف المتغيرة حتى لو توقفت المنشأة مؤقتاً عن الانتاج.
10. فى الأجل الطويل عندما تغلق المنشأة أبوابها تصبح التكلفة الكلية صفر.
11. فى الأجل القصير عندما تغلق المنشأة أبوابها تصبح التكلفة الكلية صفر.
12. اذا كان المنتج يغطى التكاليف المتغيرة يستمر فى الانتاج.
13. اذا كان المنتج يغطى جزء من التكاليف المتغيرة يستمر فى الانتاج.

14. يحقق المنتج فى سوق المنافسة الكاملة فى الأجل الطويل أرباح غير عادية.

السؤال الخامس: وضح بايجاز مستخدما التحليل البيانى، ما يلى:

1. حالات مرونة الطلب وحالات مرونة العرض.
2. كيف يتحدد ثمن السلعة فى السوق (توازن الطلب والعرض).
3. الانتقال على منحنى الطلب من نقطة الى أخرى وانتقال منحنى الطلب بالكامل اما لأعلى أو لأسفل؟.
4. تعد دوال التكاليف ودوال الانتاج ثنائيان بمعنى أن كل منهما انعكاس للآخر. اشرح هذه العبارة موضحا طبيعة العلاقة بين دوال الانتاج ودوال التكاليف مستخدما التحليل البيانى؟.

السؤال السادس:

اذا توافرت لديك البيانات التالية عن الكميات المطلوبة من سلعة معينة والكميات المعروضة منها عند مستويات مختلفة من الأسعار:

السعر	الكمية المعروضة	الكمية المطلوبة
1	**7**	**20**
2	**8**	**15**
3	**9**	**9**
4	**10**	**5**

والمطلوب تحديد سعر وكمية التوازن للمستهلك مع استخدام التحليل البيانى لتوضيح ذلك؟

السؤال السابع:

1- بالنسبة للسلع الآتية، وضح ما إذا كنت تعتقد أن الطلب سيكون مرنا أم غير مرن، موضحا السبب:

أ- الآثاث الجديد ب- اللوحات الفنية

ج- طوابع البريد د- الخدمات الصحية

السؤال الثامن:

افترض أن الحكومة تقوم بفرض ضريبة مقدارها 1 جنيه على الكيلو جرام من السمك، وضح ماذا سيحدث لكل من السعر والكمية المباعة مستخدما التحليل البيانى لمنحنى عرض السمك والطلب عليه .

السؤال التاسع: وضح المقصود بالمفاهيم الآتي:

- علم الاقتصاد - المشكلة الاقتصادية - الندرة - السلع الاقتصادية
- منحنى السواء وخريطة السواء - التكاليف الثابتة - التكاليف المتغيرة
- التكاليف الحدية - متوسط تكلفة الوحدة - مجمل الناتج القومى
- النقود وأهم خصائصها - ميزان المدفوعات وأقسامه - التنمية الاقتصادية.

السؤال العاشر: اذا توافرت لديك البيانات التالية عن الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من سلعة الأرز:

ثمن الأردب بالجنيه	الكمية المطلوبة (مليون أردب)	الكمية المعروضة (مليون أردب)
5	9	18
4	10	16
3	12	12
2	13	7
1	19	صفر

المطلوب:

1- رسم منحنى الطلب ومنحنى العرض.

2-تحديد نقطة التوازن.

3- حساب مرونة الطلب ومرونة العرض

السؤال الحادى عشر: اذا توافرت لديك البيانات التالية عن عدد وحدات عنصر العمل والناتج الكلى:

عـدد وحـدات عنصر العمل	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الناتج الكلى	0	8	20	34	46	56	64	70	74	75	74

المطلوب:

1- حساب كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط

2- رسم المنحنيات الثلاثة وتحديد مراحل الغلة الثلاثة.

3- تحديد حد التوسع وحد الكثافة.

إمتحان نهائى

<u>السؤال الأول</u> : أختر الأجابة المناسبة من بين الاختيارات الأربعة مما يلي :

3. من الانتقادات الموجهة لتعريف علم الاقتصاد كعلم للرفاهية

A. لايمكن قياس الرفاهة B- وجود معايير للرفاهية C- انها لا تهتم بالاخلاق D- A , B معنا

4. شرط توازن المستهلك وفقا لنظرية منحنيات السواء

A – أ ح = ت ح B- ك ط= ك ع C- تماس خط الدخل مع أعلي منحني سواء D – ك ط > ك ع

5. تحقق المنشأة خسارة عندما يكون أ م .... م ت ك A – أكبر B- أصغر C- يساوي D – متوازي

6. من أنواع الإيرادات ..... A- أم B – سعر X حجم المبيعات C – أ ح D- كل ما سبق

7. العلاقة بين دخل المستهلك و الطلب علاقة ..... بفرض ثبات العوامل الاخرى

A. عكسية – طردية B- طردية C- طردية – عكسية D- عكسية

8.اركان المشكلة الاقتصاد : A -الغايات متزايدة .B – قصور الموارد C- قابلية الموارد لإستخدامات مختلفة D- كل ما سبق

9.مجموع عوائد عناصر الانتاج يعطي .....

A. الناتج القومي B- الدخل القومي C- الانفاق القوميD- الدخل والناتج القومي

10.احتكار القلة يتميز بان: A- السلع متجانسة B- هناك حرية الدخول للأسواق

C - عدد البائعين قليل D- السعر ثابت

11.عرف العالم الفريد مارشال علم الاقتصاد علي أنه علم.....

A - الثروة B- علم الرفاهة C- علم المشكلة الاقتصادية D- لاشئ مما سبق

12.شرط توازن السوق

A – ك ط= ك ع B- د (ك ط) = د(ك ع) C- تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض D- كل ما سبق

13.عرف العالم ..... علم الاقتصاد بأنه علم المشكلة الاقتصادية

A - لورد روبنز B - روبرت لوكس C - ألفريد مارشال D- أدم سميث

14. التكاليف الكلية تشمل : A- تكاليف ثابت B- تكالف متغيرة C. - أ وب معا D- تكاليف ضمنية

15.النقطة علي منحني أمكانيات الانتاج يمكن الوصول إليها من خلال .....

A. الاستغلال الأمثل للموارد B - عدم أستغلال الموارد C- ثبات مستوي الانتاج D- حدوث تطور في مستوى الانتاج

16.عند ارتفاع سعر كيلو السكر فأن الطلب علي الشاى سوف يحدث عليه ...

A. عدم تغير B - ثبات C- أنخفاض بالمثل D- زيادة

17. تعود أهمية دراسة علم الاقتصاد علي مستوي : A - الدولى B - الوحدات الاقتصادية C - القومي D- كل ما سبق .

18. في سوق المنافسة الكاملة يكون أح ..... أم . A - أكبر B - أصغر C- متطابيقين D- لاشئ مما سبق

19. يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي :

A - أختيارات الافراد وفقا لدراسة سلوك المستهلك B - مشكلة التضخم والارتفاع العام للاسعار

C- دراسة الدخل القومي والانفاق القومي مصر D- القضاء علي ظاهرة البطالة

20. شرط توازن المنتج ..... A – أ ح > ت ح B– أ ح / ت ح
C – أ ح < ت ح D– أ ح = ت ح
21. عند توازن السوق يكون الفائض يساوي
A أكبر من الواحد B– يساوي الواحد C – أقل من الواحد D– يساوي صفر
22.من خصائص الحاجة A – االتعدد والتنافس والتكامل B – التباين C – الدورية والقابلية للاشباع D– كل ما سبق
23.دراسة اسباب ارتفاع المستوي العام للأسعار(التضخم) ضمن موضوعات :
A – تحليل الاقتصاد الكلى B – تحليل الاقتصاد الجزئي C. – الاقتصاد الدولى D– غير ما سبق .
24.الدافع لنشاط الفرد الاقتصادى ورغبته في الحصول على السلع والخدمات هى :
A– ندرة مطلقة B– حاجة C – منفعة D– الثروة
25.تشتمل عناصر الانتاج علي مايلي :
A – الارض B – العمل C – رأس المال والتنظيم D – كل ما سبق .
26.الاجور تمثل عائد احد عوامل الانتاج وهو A– الارض B– العمل . C – التنظيم D– راس المال
27. الريع تمثل عائد احد عوامل الانتاج وهو A– الارض B– العمل . C – التنظيم D– راس المال
28.مفهوم منحنى امكانيات الانتاج :
A– **يمثل اقصى ما يمكن ان ينتجه المجتمع من السلع والخدمات .B –**
يعكس الطاقة الانتاجية او القدرة الانتاجية للمجتمع
C. – يفترض الاستغلال الكامل والامثل للموارد D– كل ما سبق .
29.تتمدد الكمية المعروضة من السلعة عندما .....ثمنها وتنكمش عندما.....ثمنها بفرض ثبات باقي العوامل
A – (ينخفض – ينخفض) B – (يرتفع – يرتفع) C –(ينخفض– يرتفع) D – (يرتفع– تنخفض)
30.أذا علمت ان د(ك ط)= 50 – 2 ث فأن كمية الطلب تساوى..... عند السعر 10

A – 20 B – 50 C – 40 D – 30

31. أذا علمت ان د(ك ع)= 25 + 3 ث فأن كمية العرض تساوى..... عند السعر 10

A – 20 B – 55 C – 40 D – 30

32.حدد مما سبق ثمن التوازن A – 9 B – 8 C – 10 D – 5

33. حدد مما سبق كمية التوازن A – 20 B – 50 C – 40 D – 30

34.ينحدر منحني العرض من ..... إلي .....

A – أعلى جهة اليسار– أسفل جهة اليمين B – عمودي C – أعلى جهة اليمين– أسفل جهة اليسار د– غير ما سبق

35.ما أثر انخفض الطلب بنفس نسبة انخفاض العرض علي وضع التوازن

A– تزيد الكمية ويزيد السعر B– انخفاض الكمية ويرتفع السعر C– تنخفض الكمية ويثبت السعر D– تزيد الكمية وينخفض السعر

36. ينحدر منحني الطلب من ..... إلي .....

A – أعلى جهة اليسار– أسفل جهة اليمين B – عمودي C– أعلى جهة اليمين– أسفل جهة اليسار D – غير ما سبق

37. يهتم علم الاقتصاد بدراسة المواد ذات الندرة .....

A – النسبية B – المطلقة C – الندرة النسبية والمطلقة معاً D – غير ما سبق

38.التوظف الكامل يعني .....

A – القضاء علي بطالة العنصر البشري B – وجود بطالة C – جميع العناصر الإنتاجية موظفة بشكل كامل D – غير ما سبق

39. تحقق المنشأة ربح عندما يكون أ م ..... م ت ك A – أكبر B – أصغر C – يساوي D – متوازي

40. بفرض أنه حدث زيادت في أنتاج أحد السلعتين دون حدوث تغير في أنتاج الاخرى فهذا يشير إلي .... A. ثبات شكل المنحنى B – أنتقال المنحني لأسفل C .– أنتقال المنجنى لأعلى D – أنتقال المنجنى لأعلى من جهة تلك السلعة

41. كلما أنتقلنا من منحني سواء إلي منحني سواءأعلى فإن درجة الأشباع

A – تتزايد B– تقل C – ثبات D– تتناقص

42. من الممكن أن يعد سوق القمح من أسواق

A- المنافسة الاحتكارية B- المنافسة الكاملة C – احتكار القلة D – الاحتكار الكامل

43. عندما يزداد دخل المستهلك وفي نفس الوقت يقابل ذلك انخفاض علي طلب سلعة مّعية فأن تلك السلعة تعد ...

A. سلعة ضرورية B- كمالية C - ترفيهية D- سلعة رديئة

44.ما أثر زاد الطلب مع ثبات العرض علي وضع التوازن :

A- زيادة الكمية التوازنية B- زيادة الكمية التوازنية وزيادة السعر C - ثبات الكمية وزيادة السعر D- انخفاض الكمية والسعر

***من خلال البيانات التالية أجب علي مايلي:**

عدد العمال	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الناتج الكلي	0	15	25	36	40	40	36	28	20

45. حدد أفضل عامل A- 2 B- 3 C – 5 D – 1

46. حدد رقم العامل الذى يتم تعينه ثم فصله A- 6 B- 3 C – 5 D – 1

47. الناتج الحدي للعامل رقم 6 هو A- (6) B- (-6) C – (4) D – (-4)

48. الناتج المتوسط للعامل رقم 3 هو A- 12 B- 9 C – 4 D – 8

49. الناتج المتوسط للعامل رقم 7 هو A- 2 B- 3 C – 1 D – 4

50. الناتج الحدي للعامل رقم 2 هو A- 23 B- 9 C – 12.5 D – 10

51. الناتج الحدي للعامل رقم 8 هو A- (8) B- (-6) C – D (-8)

<u>السؤال الثانى :</u> أختر علامة (T)إذا كانت العبارة صحيحة وعلامة (F) إذا كانت خاطئة

1 – الحاجة ليست دافعا للنشاط الاقتصادى بالمنفعة هي الدافع	13– يصل ن م إلي الصفر عندم يصل ن ك مرحلة الثبات .
2 – تتناقص شدة الاحتياج للسلعة كلما تم استهلاك وحدات متتالية منه بفرض تغير الزمن	14– يعتبر افضل عامل في ظل قانون تناقص الغلة هو العامل الذي يعطى اكبر ناتج حدى
3 – تشير علامة (+) للعلاقة الطردية بين الكمية المطلوبة والدخل	15– يوجد فرق بين التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب.
4– عرف العالم لورد روبنز علم الاقتصاد علي أنه علم الثروة	16– يقصد بالطلب الطلب الفعال علي شراء السلع والخدمات
5– في حالة الربح العادى لسوق المنافسة الكاملة يكون الايراد المتوسط مساوى متوسط تكاليف الكلية	17– اجمالى عوائد عناصر الانتاج يعطي الناتج القومي
6– رسم تكاليف المنشاة لا تختلف في جميع الاسواق بينما رسم الايرادات تختلف من سوق لاخر	18– مرونة العرض قد تكون سالبة وقد تكون موجبة .
7– تحقق المنشأة ربح اذا كان أ ح = م ت ك	19–اذا كان السعر اقل من السعر التوازنى فان ذلك يعنى ان هناك فائض في العرض
8– التكليف المتغيرة هى المصروفات التى يتحملها المنتج بغض النظر عن التغيرات في حجم الانتاج	20–عند انخفاض الطلب وثبات العرض فان ذلك يؤدي الى انخفاض السعر والكمية التوازنية
9– يستطيع المحتكر ان يحدد السعر والكمية معا في السوق دائما	21–يتحقق التوازن عندما يكون العرض اعلى من الطلب
10– ارتفاع اسعار عوامل الانتاج يؤدى الى انخفاض العرض.	22– الانتقال من نقطة الى نقطة على نفس منحنى العرض تكون نتيجة تغير الثمن
11– التطور التكنولوجى يؤثر على العرض وليس الكمية المعروضة	23–في سوق الاحتكار أم > أح
12– النقط داخل منحنى امكانيات الانتاج تمثل توظف كامل	24– ينتقل منحني العرض إلي أعلي في حالة الزيادة
	25 في حالة الزيادة المتساوية العرض والطلب معا تزداد الكمية وثبات السعر

أنتهت الأسئلة ونرجو لكم التفوق والنجاح د/ محمد عبدالواحد

قائمة المراجع

1. أحمد عبد الرحيم زردق، مباديء الاقتصاد،(جامعة بنها: كلية التجارة، 1999).
2. أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، مبادىء على الاقتصاد، (اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعات، 1989).
3. اسماعيل محمد هاشم، مبادىء الاقتصاد التحليلي، (الأسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1984).
4. طلعت الدمرداش، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادى الكلى، (الزقازيق: مؤسسة مهيب للطباعة،2000).
5. طلعت الدمرداش، مباديء الاقتصاد، (الزقازيق: مكتبة المدينة،1997).
6. عبد الفتاح قنديل، وسلوي سليمان، مقدمة في علم الاقتصاد، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1987).
7. محمد سلطان ابو علي، وهناء خير الدين، الأسعار وتخصيص الموارد، (القاهرة: بدون ناشر، 1991).
8. محمود أبو العيون، مقدمة فى التحليل الاقتصادى الجزئى (النظرية والتطبيق).
9. عبد الحميد محبوب، محاضرات فى التحليل الاقتصادى الجزئى: المستوى المتوسط، (الزقازيق: مكتبة المدينة، 1999).
10. محمود سمير طوبار وأخرون، الاقتصاد – مباديء ومشاكل وسياسات، (الزقازيق: بدون ناشر، 1998).
11. مدحت العقاد، وخيرية عبد الفتاح، التحليل الاقتصادى الجزئى، (الزقازيق: مؤسسة مهيب للطباعة، 2007).
12. مدحت العقاد، وخيرية عبد الفتاح، مبادىء الاقتصاد التجميعى، (الزقازيق: مؤسسة مهيب للطباعة، 2009).
13. نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس على الاقتصاد، (اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعات، 1990).
14. ابراهيم يوسف اسماعيل، ومراد على نشأت، مبادىء الاقتصاد الجزئىء (الزقازيق: المؤلفان، 2001–2002).
15. هندرسون وكواندت، نظرية اقتصاديات الوحدة"أسلوب رياضى"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983.

16. ادوين مانسفيلد، وناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، (الأردن: مركز الكتب الأردنى، 1988).

1- Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, Economics, international edition, McGraw-Hill, fifteenth edition, 1995.

2- William J. Baumol & Alan S. Blinder, Economics: principles and policy, eighth edition, 1979.